التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 121 السنة الخامسة عشر - ديسمبر 2017

قترحات نيابية سحرية!

02

رسوم أم ضرائب ؟

07

مناهضة العنف ضد المرأة

11-10

موقفنا

عن آليات الفساد

يعزى الفساد في العديد من الحالات إلى عوامل بينها:غياب العدالة الاجتماعية التي تحقق المساواة في الفرص بين المواطنين، فساد القضاء وعدم استقلاليته، خاصة وأن القضاء بالذات هو المعني بتطبيق التشريعات التي تحارب الفساد والفاسدين، فساد الهياكل البيروقراطية والحاكمة في العديد من البلدان العربية، التي أصبحت هي ذاتها مضخة للفساد وبيئة ملائمة لتعميمه وإشاعته في المجتمع برمته، تفشي مظاهر غسيل الأموال والعمليات المالية غير المشروعة والاستثمارات المزيفة واختلاس أموال البنوك بالغش الإداري، مما يؤدي إلى إهدار أموال صغار المستثمرين والفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

هناك أسباب أخرى بينها بقاء المسؤولين والوزراء في مناصبهم لسنوات طويلة وأحياناً لعقود متوالية، مما يخلق شبكات من المنافع الراسخة العصية على الرقابة والمساءلة، ويؤدي إلى تراكم الثروات غير المشروعة ويغري بالتطاول على المال العام واستنزاف ميزانيات الدول في أعمال ومصالح خاصة، ومن الأسباب عدم اعتماد معايير الكفاءة ونظافة اليد ونزاهة الضمير في التعيينات الإدارية، وتفضيل القرابات العائلية والولاءات الشخصية في اختيار العناصر المسؤولة، خاصة في المواقع الإدارية الرفيعة، مما يُثقل الجهاز الإداري بالأشخاص الفاسدين ويعمم شبكات الفساد القائمة على الولاء وتبادل المنافع.

ويفاقم من الفساد غياب حرمة القانون، والتطاول الصريح عليه علانية والتحايل على بنوده، خاصة مع ضعف أو حتى غياب المؤسسات البرلمانية ذات الصلاحيات التشريعية والرقابية، وتفشي الرشاوى والعمولات، وفي الغالب فإن الفساد يبدأ من أشخاص متنفذين غالباً ما يكونوا «فوق» القانون ويعجز القضاء عن ملاحقتهم، مما يسهم في جعل الفساد ممكناً في الحلقات الأدنى، ولم يعد سراً أن أرصدة بعض الأثرياء تساوي مجموع القروض والمساعدات المقدمة للدولة المعنية نفسها!

لو دققنا فيها لأمكننا حصرها في غياب الهياكل الديمقراطية الحقيقية التي تؤمن الرقابة الشعبية والبرلمانية على الأداء الحكومي وطرق التصرف بالمال العام، فمع غياب فصل السلطات وضعف المؤسسات البرلمانية ومحدودية صلاحياتها أو حتى غيابها بالكامل، وفساد القضاء أو هشاشته، يصبح المال العام مهدراً، وتصبح الموازنات العامة للدول عرضة للنهب الدائم منها بأساليب شتى، فضلاً عن تلك العوائد المالية الكبرى التي لا تُرصد أصلاً في الموازنات وتذهب في مسارات أخرى خاصة.

في المملكة العربية السعودية الشقيقة تشن حملة واسعة ضد الفساد بدأت من حيث يجب أن تبدأ، أي من أعلى، من الأمراء والوزراء وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة، فالسمكة كما يقال تفسد من رأسها لا من ذيلها، وحري بنا، وبلادنا فيها من ظواهر الفساد ما يعرفه القاصي والداني، أن نقتدي بأشقائنا في السعودية، لاستعادة المسروق من أموال وممتلكات الدولة، بدل تحميل المواطنين المعدمين أعباء الرسوم والضرائب.

التقدمي

«التقدمي» في بلاغ صحفي:

تجديد الدعوة لتشكيل كتلة وطنية للانتخابات القادمة

جدّد المكتب السياسي للمنبر التقدمي موقف المنبر من الاستحقاق البرلماني في عام 2018، والذي أعلن عنه في مؤتمر صحفي عقده في 30 أكتوبر الماضي، كما جدّد دعوته للقوى والشخصيات الوطنية الى التحرك من أجل تشكيل كتلة وطنية تتبنى الرؤى والبرامج الوطنية للانتخابات القادمة، بما يؤكد على توافق هذه القوى وتمسكها بوحدتنا الوطنية ورفض كل محاولات التفرقة والتفتيت وبلوغ مجلس نيابي يكون في خدمة المواطن يعمل لحسابه وليس على حسابه.

وأقرّ المكتب السياسي في اجتماعه المنعقد يوم السبت الموافق 4 نوفمبر الجاري العديد من الخطوات المترجمة لموقفه واستعداداته لخوض الاستحقاق البرلماني والبلدي ، واعتمد في هذا السياق تشكيل لجنة عليا للانتخابات، ومن جانب آخر أكدّ دعمه للجنة الشأن البرلماني في كل الترتيبات والفعاليات التي ستقيمها في الفترة القريبة المقبلة، بما يَصُب في إطار تقييم التجربة البرلمانية والنهوض بها، والتعريف برؤى المنبر التقدمي واهدافه الوطنية المتمثّلة في الإصلاحات السياسية والدستورية ومحاربة الفساد المالي والإداري، وحماية المال العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتقدم الاجتماعي وضمان توافر الحريات العامة، وبذل كل ما يمكن لتجاوز حالة انسداد الأفق السياسي .

وأوضح المكتب السياسي أن الدعوة إلى تشكيل كتلة وطنية موحدة لخوض الانتخابات لا يعني تذويب الأفراد والجماعات والجمعيات والتيارات السياسية في جسم واحد، يصبغ بلون واحد، ويكون له صوت واحد، ورأي واحد، لكون هذا يتعارض ومفهوم المنبر التقدمي والعمل الديمقراطي، والحياة الديمقراطية الحقة التي ننشدها، ولكنه يعنى تمكين الأطراف الوطنية المعنية من العمل سوية على خدمة الشعب والوطن .

وأبدى المكتب السياسي للمنبر التقدمي اعتزازه وتقديره لكل ردود الفعل المؤيدة والداعمة لموقفه من الاستحقاق البرلماني القادم، كما أبدى احترامه للآراء المتحفظة والمعترضة على هذا الموقف، وأكد بان الاختلاف لا يفسد للود قضية، موضحاً بان المنبر التقدمي بإعلان موقفه ليؤمن إيماناً راسخاً بأطر العمل الديمقراطي والدستوري، وبأن تعددية الآراء أمر ضروري طالما أنه بعيد عن أي نوع من التراشقات والاتهامات أو عصبيات من اي نوع ومن اي مصدر كان ومن أجل ترسيخ ثقافة التنوع والتعدد في المجتمع.

« القومي » و« التقدمي » يدينان التفجير الآثم في مسجد الروضة بمصر

حول التفجير الإرهابي الآثم في المصلين بمسجد الروضة في شمال سيناء بمصر أصدر المنبر التقدمي والتجمع القومي البيان التالي:

"مرة أخرى يعود الإرهاب الأسود لضرب الشقيقة مصر. فقد جرى يوم أمس الجمعة استهداف مسجد الروضة فى شمال سيناء أثناء صلاة الجمعة بتفجيرراح ضحيته ما يزيد على 235 قتيل و109 مصاب من المصلين وفق المصادر الرسمية المصرية. وقد شارك فى هذا الهجوم الدموي الغادر عدد من الإرهابيين المسلحين الذين هاجموا المسجد من زواياه الأربع مستهدفين الناس الأبرياء وسيارات الإسعاف التي تحاول نقل المصابين الذين تناثرت أشلائهم فى كل مكان مما يجعل من هذا الهجوم الأكثر دموية فى تاريخ مصر التي تتعرض منذ سنوات إلى هجمات إرهابية وباتت هدفاً للإرهابيين والقتلة المجرمين ونشر الموت والرعب والدمار فى كل مكان لم تسلم منها كل المقدسات ودور العبادة فى انتهاك صارخ لكل القيم الإنسانية.

"إن جمعيتي التجمع القومي والمنبر التقدمي إذ يشعران بالحزن والغضب الشديدين لهذه العملية الإرهابية الخسيسة فأنهما تعلنان استنكارهما وإدانتهما لها بقوة وعن وقوفهما وتضامنهما مع الأشقاء فى مصر العزيزة ومساندتهم فى معركتهم العادلة مع الإرهاب الأعمى الذي يرمى إلى أضعاف مصر وشل إرادتها وقوتها خدمة لأعداء ومصر والأمة العربية.

كما نعلن عن تضامنا وتعازينا الحارة لعوائل وذوي الشهداء والجرحى والشعب المصري الشقيق ونؤكد على أهمية توحيد الجهود والإمكانيات للتصدي ومواجهة هذا الإرهاب وكل من يقف خلفه من اجل اقتلاع جذوره على كل الأصعدة وبصورة شاملة تتجاوز المواجهة الأمنية لوحدها، لتشمل المعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتربوية، ونجدد ثقتنا فى قدرة الشعب المصري على الانتصار فى هذه المعركة المصيرية ضد الإرهابيين القتلة ومعها في ذات الخندق كل القوى المحبة للخير والسلام والرافضة للعنف والتطرف والإرهاب.

المنبر التقدمي
التجمع القومي الديمقراطي
السبت ٢٥ نوفمبر ٢٠١٧

يرفضان كافة أشكال التطبيع

«القومي» و«التقدمي» يجددان وقوفهما مع الشعب الفلسطيني

يصادف التاسع والعشرين من شهر نوفمبر من كل عام يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك تأكيدا لحقه الأصيل في تحرير أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وهو الحق الذي تؤكد عليه قرارات المجتمع الدولي، والذي يحول دونه تعنت الكيان الصهيوني مدعوماً من الدعم والتواطؤ من قبل الدول الغربية، سواء كانت بريطانيا التي بمنحها ما عرف وعد بلفور للمجموعات الصهيونية بدعم اقامة كيان يهودي على الأراضي الفلسطينية الخاضعة لانتدابها، أو من قبل الولايات المتحدة وسواها من الدول الامبريالية في تأمين الدعم والتغطية للسياست العدوانية لاسرائيل ولما ارتكبته وترتكبه من بحق شعبنا الفلسطيني لينتهي به المطاف إلى التشرد واللجوء إلى دول الجوار والحيلولة دون حقه في تقرير المصير على وطنه بحرية كاملة.

إن اختيار التاسع والعشرين من نوفمبر لتحويله إلى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يجسد قدرة هذا الشعب على التمسك بحقوقه، وتصميمه على مواصلة النضال ووضع المجتمع الدول أمام مسؤولياته والأخلاقية في الوفاء بقرارته وتعهداته تجاه قضية فلسطين واهلها.

إننا في جمعيتي التقدمي والقومي وفي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني نتوجه بالتحية لهذ الشعب المناضل في الأراضي المحتلة والشتات ونؤكد على الثوابت التالية:-

وقوفنا مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية المناضلة في النضال من أجل انهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية، وتطبيق القرارات الدولية، وبينها القرار 242، الذي ما زالت اسرائيل مدعومة من الغرب تتنصل منه، وتصر على مواصلة سياسات الاستيطان في الضفة الغربية، للحيلولة فعلياً دون أي امكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

نطالب مختلف القوى والفصائل الفلسطينية بتكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية ونبذ الفرقة و حقن الدماء و تغليب المصلحة الوطنية للفلسطينيين وتوجيه الطاقات والإمكانيات والمقدرات ضد العدو الصهيوني الذي يوظف هذا الإنقسام ليوغل في مشاريع التهويد و الإستيطان و مشاريع التسوية التي لن تخدم سوى الصهاينة المحتلين وأعوانهم.

رفض كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعوة الجماهير العربية وقواها الوطنية إلى اليقظة والحذر ومقاومة كافة أشكال التطبيع تحت أي من اليافطات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الرياضية.

التأكيد على مشروعية خيار المقاومة لتحقيق مطالب الشعب العربي الفلسطيني ودعوة جميع الأحرار في الأقطار العربية و العالم الحر من حكومات ومنظمات و أفراد إلى دعم الشعب الفلسطيني في حقوقه المشروعة.

ندوة عن البطالة في ملتقى التقدمي

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 2017/11/12 ندوة بعنوان (البطالة وطرق التهميش للطبقة العاملة الوطنية) تحدث فيها الرفيق جواد المرخي رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في المنبر التقدمي، الذي قدّم ورقة استعرض فيها أسباب البطالة وتضرر الطبقة العاملة الوطنية منها، مسلطاً الضوء على مسألة البحرنة، مشيراً غلى أنه لاتوجد جدية من قبل المسؤولين في التعامل معها، وبالنتيجه فإن عدد الخريجين يزداد سنوياً، دون ايجاد فرص عمل لهم، ما جعل الالاف منهم على قائمة انتظار فرص العمل.

وفنّد الرفيق جواد المزاعم بأن الطبقة العاملة الوطنية غير جدية ولا تريد العمل، مشيراً غلى أن تلك مجرد ذريعة لابعادها عن مواقع العمل، فيما يشهد التاريخ والواقع أن العديد من الشركات الكبرى، مثل بابكو والبا قامت إنما قامت على اكتاف الطبقة العاملة الوطنية، كما أوضح المحاضر أن العديد من المهنيين المؤهلين كالأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم انضموا إلى صفوف العاطلين، وبالمقابل يتم استقطاب الآلاف من الأيدي العاملة الاجنبية الرخيصة وغير المتعلمة ولا توجد لديها خبرات أو مهارات، رغم أن الكعديد من المواد في ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين، تنص على حق توفير العمل للمواطنين.

فضفضة

عيسى الدرازي

مقترحات نيابية سحرية

يبدو أن بعض أعضاء مجلس النواب يضع نفسه في مكان وزارة المالية للبحث عن مصادر تمويل وإيرادات لتدعيم الموازنة العامة للدولة، وهي المهمة التي يمكن أن تكون هادفة لو كانت تدور في الفلك الصحيح بعيداً عن جيب المواطن وجيوب المعدمين من العمالة الوافدة.

أحد النواب، سطر تصريحاً صحفياً مؤخراً حول طرق دعم الموازنة العامة والمساهمة في تقليص العجز، في ظل الانخفاض في أسعار النفط، حسب تعبيره. تتلخص فكرة المقترح بأن «يفرض رسم على كل عملية تحويل نقدي إلى خارج مملكة البحرين بقيمة دينار واحد لكل عملية تحويل نقدي دون 300 دينار، وعشرة دنانير بحريني حداً أقصى لما يزيد على ذلك المبلغ، على أن تؤول حصيلة الرسوم إلى الخزينة العامة للدولة». واستشهد النائب بإحصائية تشير إلى وجود 700 ألف أجنبي من العاملين في البلد، وسيحقق الرسم المستقطع مردود مالي قدره بحوالي 90 مليون دينار بحريني سنوياً. النائب الكريم شرح في مذكرته التوضيحية أهداف مقترحه، حيث أنه هدف من وراءه إلى «تشجيع المواطنين والعاملين الأجانب على إنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل المملكة».

رسوم النائب على التحويلات المالية والتي هي أساساً رواتب شريحة كبيرة من العاملين المعدين في قطاعات الانشاءات والبناء والنظافة والقطاعات الخدماتية، تدخل تحت خانة الضرائب، ضرائب جديدة بمسميات مختلفة، اليوم هي رسوم على تحويلات العمالة الوافدة، وغداً ضريبة جديدة تضرب جيب المواطن بحجة انخفاض النفط وعجز الموازنة. الرواتب القليلة التي يحاول النائب اقتناص رسومه منها وعصرها ليحقق الملايين حسب تقديراته ليسد فيها عجز موازنات الدولة لسنوات، كان الأجدر به توجيه مقترحاته إلى آبار الملايين ومنابعها والمؤسسات والجهات التي من صلب مهماتها الوطنية رفد الميزانية العامة بالملايين وهي التي تمتنع عن ذلك بحجة أنها هيئات خارج تشكيل المؤسسات الرسمية، وهو ادعاء مردود عليه.

كان أجدر بالنائب توجيه مقترحاته إلى أموال تقارير الرقابة المالية المتسربة هنا وهناك وهو لو جمعها سيحقق الدعم السمين للموازنات الدولة، بل كان الأجدر به توجيه مقترحاته إلى الخطط الاستثمارية غير المجدية لهيئة التأمينات الاجتماعية، التي وصفها أعضاء مجلس النواب في إحدى الجلسات بأن"استثماراتها التجارية المساهمة فيها معظمها في شركات خاسرة، وآخرها شركة السكر".

منابع تسريب الموازنة معروفه لمن يريد فعلاً الحفاظ على المال العام وحفظ ثروات البلد وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، أما الذهاب إلى جيوب العمالة الوافدة المعدمة للاستقطاع من رواتب أفرادها بحجج واهية هو أمر مرفوض، ولعب بالنار التي ستحرق جيب المواطن بالضرورة.

بيان قطاع المرأة بالمنبر التقدمي بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة

يشارك قطاع المرأة بالتقدمي نساء العالم وكل القوى المناهضة للعنف في الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام الاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ان شعار الامم المتحدة التي أطلقته لهذا العام (دون استثناء أحد: لا للعنف ضد النساء والفتيات) ليؤكد أن العنف ظاهرة ما زالت متفشية بأشكال عديدة في المجتمعات كافة، ويعد أحد انتهاكات حقوق الانسان الاوسع نطاقاً في العالم. وتعتبر قضية العنف واحدة من اهم التحديات التي تواجه النساء والفتيات وتقف حائلاً دون تحقيق المساواة والحصول على حقوقهن الاساسية والنهوض بأوضاعهن وتمكينهن.

فالنساء والفتيات يتعرضن بشكل يومي لانتهاكات عنيفة في كل مكان في المنزل والعمل والشارع وبكل اشكال العنف الجسدي والتحرش والاعتداءات الجنسية والزواج الجبري وتزويج الاطفال والقمع النفسي والاقتصادي والقانوني في ظل تواطؤ مجتمعي بسبب السيطرة الذكورية التي تبرر وتشجع الافلات من العقاب على تلك الجرائم.

ويعبر قطاع المرأة بالتقدمي عن قلقه الشديد نحو تزايد العنف ضد النساء والفتيات في العالم ويدين كل اشكاله الواقعة ومظاهره المختلفة على المرأة، ويرى أن العنف الاسري لا يزال يشكل انتشاراً يصيب النساء من جميع الطبقات الاجتماعية في العالم، ففي البحرين تشير آخر احصائية رسمية عن وزارة العمل والتنمية حول عدد النساء المعنفات المسجلات في دور الايواء والارشاد الاسري بلغت 50 ألف حالة معنفة خلال العشر سنوات الاخيرة بمعدل 5000 معنفة سنويا فما بال المخفي من المعنفات اللاتي يلزمن الصمت خوفاً من الفضيحة. فأما على صعيد العمل السياسي والحقوقي يؤكد القطاع ان الانتهاكات الواقعة على النساء والفتيات، لاسيما في القرى، لازالت مستمرة على أكثر من صعيد، اجتماعي وسياسي وحقوقي، انتهاكات مكشوفة وكامنة، لا يراعى فيها اي حقوق إنسانية، او مدنية، او مواثيق وتعهدات دولية، وهو أمر يشكل تحدياً كبيراً كونه يمثل أكثر انتهاكات حقوق الانسان، ولجنة قطاع المرأة تدعوا الى وقف هذه الانتهاكات انطلاقاً من موقف المنبر التقدمي في هذا الصدد.

ويشيد القطاع بالجهود الرسمية والاهلية في تحقيق العديد من المكاسب على المستوى القانوني والتشريعي من خلال إصدار قانون الأسرة وقانون حماية الاسرة من العنف وفتح دور الايواء لحماية المعنفات وتوفير الحماية لهن وإعادة تأهيلهن من أجل الارتقاء بحقوقهن.

وباعتبار أن القانون عبارة عن قواعد قانونية تحدد حقوق الافراد وواجباتهم ويضع الجزاء المناسب في حال مخالفة تلك القواعد والاسس ، فإننا نناشد الجهات الرسمية والاهلية المعنية بالمرأة بتطوير التشريعات والسياسات التي تجرم العنف وتضمن الحماية للنساء والفتيات ووضع خطط واستراتيجيات من اجل تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية للنساء والفتيات واتخاذ خطوات جريئة لحماية المرأة كتجريم الاغتصاب وإلغاء المادة 353 من قانون العقوبات الذي يسمح للمغتصبين بالإفلات من الملاحقة من خلال الزواج بضحاياهم بالإضافة إلى أهمية إزالة الثغرات وتعديل بعض المواد في قانون الاسرة والعمل على تطويره و إنهاء زواج الاطفال و تحديد سن الزواج بثمانية عشرة عام ورفع سن الحضانة ، هذا إلى جانب أهمية تعديل قانون الجنسية بما يضمن للمرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي الحق في منح جنسيتها لأبنائها ، وإلغاء كافة المواد المشجعة على ممارسة العنف والاغتصاب في قانون العقوبات والعمل على تطوير التشريعات العمالية بما يعزز مشاركة المرأة في سوق العمل ويضمن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وكافة القوانين والتشريعات المحلية بما ينسجم مع القوانين والمواثيق والعهود الدولية وتحديداً اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحقق المساواة الفعلية و القانونية وتوفير الحماية للنساء مما يتيح لهن التمتع بكل الحقوق و الواجبات .

بهذه المناسبة يحي قطاع المرأة بالتقدمي نضالات الحركة النسائية البحرينية والعربية والعالمية والمنظمات الحقوقية المناضلة من أجل بناء مجتمع خالي من العنف مؤمناً بالمساواة وبحقوق المرأة وأنصافها كجزء من قوانين ومبادئ حقوق الانسان.

فهيمة درويش
٢٥ نوفمبر ٢٠١٧

قطاع المرأة ينظم وقفة تضامنية مع المرأة بالمناسبة

وبالمناسبة نفسها نظّم قطاع المرأة بالمنبر التقدمي وقفة تضامنية مع المرأة القيت فيها كلمتان لكل من الرفيق خليل يوسف الأمين العام والرفيقة فهيمة درويش مسؤولة قطاع المرأة، أكدا فيها على التضامن مع نضال النساء ضد العنف ضدهن، وجرت الاشارة إلى أنه منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في 17 ديسمبر من عام 1999 باعتماد 25 نوفمبر من كل عام يوماً للقضاء على العنف ومنظمات المرأة والمجتمع المدني في العديد من دول العالم تقيم الاحتفاليات بهذه المناسبة، كما أشادت الكلمتان بدور المرأة وحيتا نضالها من أجل نيل حقوقها.

تضمنت الفعالية كذلك عرضاً مسرحياً صامتاً قدمته الفنانة لمياء الشويخ والفنان أحمد مصحوبا بموسيقى الفنان سالم الجراح، كما عرضت بعض الأفلام القصيرة التي تناولت العنف ضد المرأة وأهمية التصدي له وتشكيل ثقافة مناهضة له، وتلك مهمة كبرى تتصدى لها الحركة النسوية وكل المناضلين من أجل حقوق المرأة.

ملتقى التقدمي يقدم قراءة في كتاب

«تـــاريـــخ المـــرأة البحرينية في القرن العشرين»

نظّم ملتقى التقدمي الأسبوعي بتاريخ 19 نوفمبر الماضي ندوة قدّم فيها الرفيق د. حسن مدن قراءة في يكتاب «المرأة البحرينية في القرن العشرين – مرحلة ما قبل الاستقلال» لمؤلفتيه د. سبيكة النجّار والأستاذة فوزية مطر، وقد وصف الرفيق مدن الكتاب بأنه احتفاء بالمرأة البحرينية، بكدحها ودأبها ومثابرتها ورصد لصبرها في تحمل أقسى أوجه المعاناة في ظروف الفقر والأمية والجهل، والهيمنة الذكورية، سلوكاً ومفاهيم، فالحق أنه لا يمكن كتابة تاريخ بلدنا ومجتمعنا والوقوف عند أهم المحطات فيه دون التوقف أمام مساهمة المرأة في صنع هذا التاريخ، خاصة عند تلك المنعطفات بالذات.

وقال: إن الكتاب أصبح منذ لحظة صدوره مرجعاً مهماً يعتد به، في التوثيق والتحليل، فضلاً عن مساحة المعرفة الواسعة التي يوفرها، كما انه مرجع للوقوف على تحولات المجتمع البحريني في القرن العشرين، خاصة في السبعين سنة الأولى منه، قبل أن تنال البحرين استقلالها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجهول من تاريخنا الوطني، أكثر بكثير من المعروف والمُدَّون.

وأوضح أن المؤلفتين اقتربتا بجرأة من موضوعات تتصل بتاريخ المرأة، تعد لا في نطاق المسكوت عنه فحسب، وإنما حتى في نطاق التابوهات التي حتى وإن جرى الحديث عنها، فإنه يجري همساً، من قبيل قضية الرقيق والرقيق المعتق وقضية ختان النساء وغيرها.

وقف الكتاب مطولاً أمام واقع المجتمع البحريني في منتصف القرن العشرين، من الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك نشوء الحركة الوطنية الحديثة، ممثلة في هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينات أولاً، ومن ثم في التنظيمات الوطنية السرية، اليسارية والقومية، التي انبثق بعضها في قلب التحرك الوطني الذي قادته الهيئة، ليعرض فيما بعد لتنامي دور المرأة في المجتمع.

تـــدشين «مختبـــر الفلسفـــة» الشهـــري

مساء الثلاثاء الموافق 28 نوفمبر، وبمبادرة شبابية دُشن «مختبر الفلسفة» الشهري، وهو ملتقى يعالج تاريخ قضايا في الفلسفة والفكر، تتصل بتاريخ وراهن الفلسفة، ومكان ودور الفكر الماركسي في عصرنا، وبمناسبة اليوم العالمي للفلسفة الذي صادف الحادي والعشرين من الشهر الفائت، قدّم الشابان هشام عقيل صالح وموسى راكان ورقتين في موضوع: «الفلسفة والماركسية»، وفيما تناول عقيل الجانب النظري الذي عرض له بورقة مستفيضة، ناقشت الموضوع من زوايا مختلفة، بالاستناد إلى النصوص الماركسية الكلاسيكية، والمساهمات الفكرية اللاحقة، فإن راكان عالج الشق العملي في المسألة معطياً أمثلة من الواقع الخاص بالبحرين، خاصة فيما يتصل بالمواد التي تنشر في الصحافة المحلية. وقد تلى ذلك مناقشات مفيدة تناول فيها الحضور ما قدّمه المحاضران من أفكار، ووجهوا إليهما الأسئلة، كما طرحت مقترحات تتصل بطبيعة المختبر، وسبل تطويره، من أجل أن يسهم بدوره في تنشيط العمل الفكري والنظري، وتحفيز الحوار والنقاش حول القضايا المتصلة به.

تحديات الدين العام والمسؤولية الجماعية

تمر دول مجلس التعاون بفترة حرجة من تاريخها الاقتصادي يتمثل في تراجع الأهمية لنفطها بالنسبة للعالم سواء كان من خلال زيادة العرض او من خلال تناقص الطلب على الوقود النفطي. فمثلا نجد ان الدول الغربية تنشط في زيادة العرض من النفط اما بالتنقيب عن مصادر نفط اخرى او تقدم التكنولوجيا في استخراج النفط الصخري والرملي. هذا من حيث العرض اما من حيث الطلب فان مراكز الابحاث الغربية طورت من انتاج طاقات بديلة مثل الطاقة الشمسية وانتجت سيارات تستخدم الطاقة الكهربائية.

د. محمد الكويتي

هذه التطورات (في العرض والطلب) تعمل على تقليل الاعتماد على النفط العربي الخليجي وبالتالي اهمية المنطقة الاستراتيجية للدول الغربية والعالم بشكل عام.

يمكن اعتبار هذه التطورات ايجابية الى حد ما. اولا ان تدخل الغرب في الشئون الخليجية قد يكون اقل ثانيا عدم الاعتماد على النفط يُمَكِّن من الخروج من العقلية الريعية ويدفع دول الخليج نحو اقتصاد انتاجي وفرض ضرائب تدفع في اتجاه المشاركة السياسية الفعلية. فهناك علاقة طردية بين التنمية والتطور في الانتاج وخلق طبقة من المنتجين والعمالة البحرينية وزيادة نسبة المهنيين من فنيين ومهندسين وتكنولوجيين وبين الدفع في اتجاه الديمقراطية والانفتاح السياسي.

هذا على المدى البعيد، غير أن الوضع الحالي يدعو إلى وضع حلول سريعة وآنية تجسر المرحلة الانتقالية التي لا يمكن التنبؤ بطول أمدها. الاهداف التي تسعى حكومة البحرين إلى تحقيقها هي استقرار اقتصادي يضع اولوية للحد من زيادة الدين العام والعمل على تخفيض العجوزات في الميزانية وتحسين الوضع بالنسبة للميزان التجاري والحساب الجاري. يتم ذلك من خلال التقشف في "المصاريف" وزيادة الرسوم واسترداد كلفة البنى التحتية وضريبة القيمة المضافة. وفي نفس الوقت تسعى الى عدم المساس «بالمكتسبات» للمواطن مثل الزيادة السنوية والمعونات التي تقدمها الحكومة للدخل المحدود ومجانية التعليم والصحة. فهل يمكن التوصل الى معادلة تحقق هذين الهدفين المتناقضين؟

من حيث القدرة على الحد من زيادة الدين العام والعجوزات في الميزانية فان الامر لا يبدوا سهلا خصوصا وان للبحرين تاريخ طويل من العجز المتكرر الذي يرى عضو مجلس الشورى السيد جمال فخرو بانه يعود الى 1977 ويشير باننا مازلنا نفتقر الى خارطة طريق واضحة تعالج تراكمات الدين العام واننا ندخل في نفق اقتصادي مظلم. يشاركه في هذا التصور مجلس النواب على لسان رئيس اللجنة المالية. هذا الوضع نتج عن سياسة حكومية على مدى خمسة عقود حاولت تنويع الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد انتاجئ لكنها لم تفلح في ذلك بالرغم من النجاح النسبي في السبعينات.

يمكن تحميل المسئولية المباشرة وغير المباشرة عن هذا الوضع لعدة جهات. تتحمل الحكومة المسئولية الرئيسية والمباشرة لعدة أسباب، أولها عدم وضوح الرؤية، وعندما صدرت رؤية 2030 في عام 2008 كانت أولاً: متاخرة وعانت من ضعف آليات التنفيذ؛ ثانياً: تقوم الرؤية على فرضية ان القطاع الخاص يمكن أن يقود الاقتصاد، وقد أثبت القطاع الخاص عدم قدرته على ذلك؛ ثالثا: لم تتناول الرؤية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتطوير المشاركة السياسية، رابعا: تدني الشفافية وشح المعلومات لم تتح للمجتمع ومؤسساته الاقتصادية والمدنية من المشاركة في القرار الاقتصادي والتنموي.

يأتي بعد الحكومة في تحمل المسؤولية مجلسي النواب والشورى. فمنذ عام 2002 لم تتمكن المجالس النيابية المتعاقبة من التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل كافٍ، بحيث تكشف المعوقات والأسباب وراء تدني الأداء الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد انتاجي. انشغلت هذه المجالس بقضايا هامشية واجرائية عطلت قدرتها على فرض مشاركتها في معالجة الوضع، وخضعت لإرادة الحكومة في تحديد أجندة المجلس والقوانين التي يناقشها. لم يتمكن من وضع حلول للفساد كمعوق أساسي للتنمية بل اكتفى بمقترحات جزئية لا تصل إلى عمق المشكلة، وحتى عندما تم طرح انشاء هيئة لمكافحة الفساد، رفضه المجلس النيابي. كما أنه وعلى مدى خمسة عشر عاما لم يطالب الحكومة بتوضيح رؤيتها للاصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

تأتي في المرتبة الثالثة في تحمل المسئولية غرفة التجارة، فقد عجزت عن المشاركة في القرار الاقتصادي بفاعلية واكتفت بان تكون تابعة للحكومة مستفيدة من الامتيازات والربح السريع التي ضمنتها لها الحكومة في صيغة وكالات تجارية احتكارية. هذا الوضع الاحتكاري ولد لدى القطاع الخاص عقلية ريعية مستكينة غير قادرة على الابتكار والابداع وخلق الزخم الكافي لاحداث التغيير. ففقدت روح المجازفة التي تتطلبها التنمية الانتاجية والاستثمار الصناعي. وما نلاحظ اليوم من مشاكل تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ما هي الا نتاج هذه العقلية، فمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة هي في قطاع الخدمات والتجزئة بسبب عدم وجود قاعدة انتاجية يمكن ان تغذي هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومهما وضعنا من جهد لمساعدة الشركات هذه فلن يعوض فقدان عنصر الابتكار والابداع والمخاطرة.

رابعا: تتحمل الجمعيات السياسية جزءا كبيرا من

المسئولية، فقد انشغلت كثيرا بالجانب السياسي وحصرت نفسها في العمل المنفصل عن ايقاع المجتمع غير قادرة على الوصول إلى المواطن العادي الذي تعصره متطلباته المعيشية والتي أصبحت تضيق عليه يوما بعد يوم، ففي الوقت الذي يرى المجتمع ان قضايا المعيشة والنمو الاقتصادي هي الأولوية أصرّت الجمعيات السياسية على العمل النخبوي. هذا الانفصال جعلها تفشل في ربط البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وعي الموطن. بالاضافة إلى أن سلوك البعض منها أدى إلى اشعال الصراع الطائفي.

الآن وقد وصل الوضع الى هذا المستوى من تراكم الديون والعجز وتفشي البطالة بين الشباب فإن الأمر يستدعي طرح مبادرات أو اقتراحات للاصلاح وقد ساهم المجتمع بالعديد من هذه المقترحات والافكار نذكر منها اولا تنظيم حوار مجتمعي لمناقشة رؤية مستقبلية على ان يبادر بها مجلس النواب ويشرك فيه الحكومة وغرفة التجارة ومنظمات المجتمع المدني، يكون الهدف من هذا الحوار هو طرح جميع القضايا العالقة والتوصل إلى تشخيص معوقات التنمية وسبل علاجها. المقترح الثاني الذي تطرحه بعض الأوساط هو فرض ضرائب على الدخل وعلى الثروة، على أن تكون تصاعدية وتعمل على اعادة توزيع الثروة وتشمل الجميع. هذا يعني بالدرجة الاولى مساهمة فاعلة من مجلس النواب تمثل مختلف المصالح، وتمثيل قوي وفاعل للجمعيات السياسية داخل المجلس وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني مع انفتاح الصحافة كي تتمكن من تقويم الخطط وتقييم النتائج بموضوعية بعيدة عن التبجيل والتفخيم والمبالغة.

فرض الضرائب بهذا الشكل هو حل مؤقت إلى أن تتمكن الدولة والمجتمع من تنويع الاقتصاد وتوسيع القاعدة الضريبية بخلق قطاعات منتجة مستقلة عن قطاع النفط وقادرة على دفع ضرائب. ولكي تكون الضرائب عادلة لا بد من أن ينشط المجتمع ومؤسساته المدنية وقواه السياسية لتوضيح أين تكمن مصالح كل طرف وكيفية الدفاع عنها ضمن الضوابط الدستورية.

المقترحات أعلاه تتطلب وضع برنامج لترشيد الانفاق يشمل اعادة تنظيم وهيكلة الوزارات مدعومة بمشروع لاصلاح التعليم ليكون أكثر قدرة على مواكبة متطلبات السوق.اما المعالجة من خلال زيادة الرسوم وضريبة القيمة المضافة فإنها محدودة كما أنها غير عادلة يتضرر منها المواطن البسيط اكثر من الغني الميسور.

الرسوم و الضرائب

منصور حسين

لقد تصاعدت أصوات المواطنين في دول الخليج وبالآخص في البحرين، احتجاجا على ارتفاع سقف الغرامات والتوسع في المزيد من الرسوم التي تحتسب مقابل الخدمات المباشرة التي تقدمها وزارات الدولة وسائر المؤسسات التابعة للحكومة، وذلك نتيجة لتراجع أسعار البترول التي تأثرت به اقتصاديات دول الخليج العربية. وعليه فقد عمدت الدولة إلى الزيادة في عدد الرسوم ومبالغها من دون أن يتدخل أعضاء البرلمان البحريني بربطها بسقف محدد مما ترك الأمر لكل وزارة كامل الحرية في تحديد الرسوم ورفع قيمتها بشكل مبالغ فيه وفرضها على المواطنين الذين يعانون من تدني الرواتب والأجور، والبطالة، والمنافسة الشرسة من العمالة الأجنبية، ونتيجة لذلك عمّ السخط والتدمر بين المواطنين.

وقد أصبحت هذه القضية موضوعاً أساسياً انشغل بها المواطنون في أحاديثهم في المجالس وفي مواقع العمل وفي الاندية وفي الصحافة البحرينية. وفي خضم النقاش الذي تناولته الصحف البحرينية برز نوع من الخلط في تلك المعالجات الصحفية حول المفاهيم الخاصة بالغرامات والرسوم التي تفرضها السلطات الحكومية و تجلى ذلك االلتباس في عدم التفريق بين مفهومي الرسوم والضرائب اثناء النقاش حول المشكلة.

فكما هو معلوم اقتصاديا إن الرسوم (TOLL & Fees) تختلف عن معنى الضريبة(Tax) .

و الرسوم هي وسائل مالية حكومية تستخدم من قبل المؤسسات الحكومية لغرض تمويل الايرادات في ميزانية كل وزارة مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسساتها مباشرة للمتقدم للحصول على الخدمة. هذه الرسوم تدخل في حسابات الوزارة المعنية، بينما الضرائب تفرض وفقا لنسب مئوية (10٪، 15٪،20٪ ..) لغرض دعم ايرادات ميزانية الدولة.

أما فرض الرسوم فهي مقابل تقديم خدمة محددة مثل دفع رسوم تجديد رخصة القيادة، ورسوم عبور الجسور، ومثل دفع رسوم نقل ملكية قطعة الارض أو المنزل من طرف المالك الى طرف المشتري. وأيضا رسوم البلدية مقابل رخص البناء الخ. بينما دفع الضريبة فهو إلزامي لغرض تمويل نفقات ومصاريف ميزانية الدولة، وهي غير مربوطة بالخدمات المباشرة المقدمة من أي وزارة للمستفيد شخصيا. أما الحديث حول مسألة تطبيق النظام الضريبي الذي تطبقه معظم دول العالم لغرض تمويل الموازنة العامة للدولة، لتفي بمتطلبات نفقات مشاريع البنية التحتية وتنمية المشاريع الانتاجية والزراعة، والصرف أيضا على خدمات التعليم والصحة، ومن أمثلتها ضريبة الدخل، وضريبة الملكية الشخصية، والضريبة على الاستيراد والتصدير، وضريبة القيمة المضافة الخ، فإنه يتطلب من أي دولة تسعى لأن تتبني تطبيق النظام الضريبي في اقتصادها، أن تطرح مشروعاً بتعديل دستور الدولة إذا كانت مواد الدستور المعمول به، ليس فيها ما يعالج مسألة فرض الضرائب.

كذلك يستلزم اضافة مواد أخرى تشرع لتأسيس هيئة تحصيل الضرائب تحدد فيه مجالات اختصاصاتها في جمع وتنظيم عملية تنفيذ فرض الضرائب. ويستلزم ان تحظى هذه الهيئة بسلطة مستقلة مثل ما تتمتع بها السلطة القضائية، أو البنك المركزي. بعد ذلك تعمل الحكومة المعنية بتقديم مشاريع بقوانين إلى البرلمان تعالج فيه فرض كل ضريبة أو اكثر، ترى الحكومة ضرورة فرضها، للمصادقة عليها من البرلمان ومن ثم الإيعاز إلى الهيئة المختصة بتنفيذ القانون الجديد.(New Act)

هذه التدابير الدستورية، وما تتبعها من انظمة حكومية ذات الصلة بالموضوع يؤسس لإقامة وانجاز نظام ضريبي يقوم على فرض الضرائب بشكل شامل وعادل وبمعدلات مئوية معقولة. يضاف الى ذلك تحديد بعض اعفاءات الضريبية بشكل مقنن، ويتجنب الازدواج الضريبي. وهذا ايضا يستلزم الاستمرار في تحسين وتطوير التشريع الضريبي من حين لآخر من أجل سد الثغرات التي يتم استغلالها من بعض الاطراف في التهرب والتحايل من دفع الضرائب. كل هذه المسؤوليات تتم ادارتها وانجازها من خلال هيئة التحصيل الضريبي التي تتمتع بصلاحيات قانونية في تحصيل الضرائب وصلاحيات اصدار الاوامر بالحجز الاداري على الممتنعين أو المتأخرين في دفع الضريبة.

نخلص من ذلك أن الحكومة، ومن حيث المبدأ، لا يمكنها فرض ضرائب في الوقت الحاضر على مناحي الأنشطة الاقتصادية، إلا اذا كان هناك هيئة مختصة ومستقلة وتتمتع بسلطة تحصيل الضرائب ومنصوص عليها في الدستور وقانون ينظم وظيفتها. وإذا كان للدولة نية في الشروع في فرض الضرائب فيستلزم عليها أن تلجأ إلى الدول التي تتمتع بخبرة غنية في مجال نظام التحصيل الضريبي مثل الهند والصين وماليزيا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

ماذا عن الانتخابات النيـابيـة القـادمـة؟

شوقي العلوي

أزمة طال أمدها، رمت بظلالها السلبية على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الوطن ومكوناته، لم تنجح القوى المنخرطة فيها من جسر الهوة والوصول إلى قواسم مشتركة، أصبحت جزءا من أزمة مستفحلة في المنطقة لا نعرف مداها، ومتى ستنتهي، وإلى ماذا ستنتهي. وصلنا إلى مرحلة من تدهور العلاقة بين السلطة والقوى السياسية. أدت فيما أدت إليه إلى حل جمعيتين أساسيتين من جمعيات العمل السياسي، كان لهما ثقلها ووزنهما، هما جمعية الوفاق الإسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد». الأمر الذي قلص من مساحة العمل السياسي الشرعي أمام المنتمين لهاتين الجمعيتين، وبالتالي ونتيجة لذلك قلص مساحة العمل السياسي الشرعي أمام جمهور هاتين الجمعيتين. وبعيدا عن البحث عن الأسباب التي أدت إلى الحكم بحلهما وتصفيتهما والنتائج التي آلت إليها، لا بد للمنتمين لهاتين الجمعيتين وجمهورهما من البحث عن مساحة العمل الشرعية الممكنة والعمل من خلالها.

في ظل الوضعية القائمة الآن في الوطن وفي المنطقة لا بد من طرح سؤال: ما هو العمل؟ ما هي آفاق العمل السياسي القائمة والتي يمكن العمل من خلالها؟ هل يبقى التفكير العدمي هو السائد، أم يجب البحث في كل مساحات العمل الوطني والسياسي المتوفرة وطرق أبوابها؟

بالتأكيد أن الانتخابات النيابية القادمة تمثل مساحة عمل ممكنة لمن يريد أن يستمر في عمل سياسي وعمل وطني شرعي، ذلك بغض النظر عن رأينا في الحدود الضيقة التي توفرها مؤسسة المجلس النيابي من صلاحيات وإمكانيات التي يجب أن نقر أنها محدودة جدا، لكن يكفي في هذه المرحلة وصول ممثلين لهذا المجلس يمثلون قطاع واسع من الناخبين ليقولوا إننا نمثل حقا هؤلاء الذين منحونا ثقتهم لتوصيل صوتهم، عندها لن تجد السلطة التنفيذية وأجهزة الحكم المختلفة بدا من التعامل مع هذا الصوت، بدلا من الغياب عن هذه المؤسسة.

وفي هذا الإطار جاء إعلان المنبر التقدمي مشاركته في الانتخابات النيابية القادمة. حقيقة لا أعلم عن أية تفاصيل أدت بالمنبر التقدمي لاتخاذ هذا الموقف بعجلة وفي توقيت لم يكن موفقا (باعتقادي الشخصي)، وأود التوضيح في هذا المقام بأنني شخصيا لم أناقش هذا الموضوع مع أحد، ولم أحضر مجلسا نوقش فيه إعلان المنبر التقدمي مشاركته، وأقصد بذلك بوضوح تام لم أناقش هذا الأمر مع أي أحد من الإخوة في جمعية وعد (صدر حكم بحلها) أو مع أحد من جمعية التجمع القومي، بل نقلت رأيي المختصر جداً إلى أخوين عزيزين من المنبر التقدمي، وقد قبلا ملاحظاتي بكل روح رفاقية.

على العموم الأمر راجع في بداية الأمر ونهايته إلى تقديرات هيئات المنبر التقدمي والمناقشات التي تمت في أطره التنظيمية. اليوم وإن اختلفنا في الآلية والتقدير الذي بموجبهما أعلن المنبر التقدمي موقفه، يجب علينا أن لا نضع ذلك عقبة أمام حوار وطني واسع يجمع شخصيات من جمعية العمل الوطني الديمقراطي (صدر حكم بحلها) وجمعية التجمع القومي والمنبر التقدمي وشخصيات وطنية مستقلة وأي طرف يسعى لخلق قائمة وطنية واسعة تترشح للانتخابات النيابة القادمة ضمن برنامج انتخابي وطني متفق عليه.

باعتقادي المتواضع، إن المنبر التقدمي وقد أعلن موقفه أصبح هو المعني بمثل هذه الدعوة، خاصة وأنه دون الوصول إلى تكوين جبهة عريضة يتم من خلالها المشاركة في الانتخابات القادمة، فإن الحظوظ في أداء دور متميز تكاد تكون مفقودة، وستظل الحالة العدمية هي السائدة، وستكون المساحة مفتوحة لمن لا يستحق الوصول للمؤسسة النيابية هو من سيصل وبأصوات باهتة وقليلة جدا، قد لا تتعدى العشرات، حيث ستكون المقاطعة هي السائدة والمسيطرة، وسيتكرر الأمر ذاته الذي حصل في الانتخابات التكميلية غداة انسحاب كتلة جمعية الوفاق من المجلس النيابي وفي الانتخابات النيابية السابقة التي تمت مقاطعتها.

هل يمكن تشكيل هيئة من هذه المكونات تناقش موضوع المشاركة في الانتخابات القادمة، وتكون معنية بتشكيل قائمة موحدة وبرنامج انتخابي موحد؟. الوقت ضيق ويمضي سريعا ... هل سنكون على مستوى المسئولية؟

قرار «التقدمي» بالمشاركة: رؤية سياسية صحيحة

جواد المرخي

بتاريخ 30 أكتوبر 2017 أعلن المنبر التقدمي في مؤتمر الصحفي المشاركة في المعترك الانتخابي القادم عام 2018، وجاء هذا القرار بعد حلقات حوارية داخلية لأعضاء التقدمي، نوقشت فيها أفكار عديدة حول أبعاد المشاركة من عدمها، رجح فيها الرأي بالمشاركة، الذي تُوج بقرار في اجتماع استثنائي للجنة المركزية، وبالاجماع، باعلان هذا الموقف.

مجمل خبرتنا في العمل الوطني والسياسي العلني المرتبطة بتاريخنا النضالي الطويل مع تأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية في عام 1955، تعلمنا أن علينا اتخاذ الموقف السياسي الملائم، بعد تحليل المعطيات برؤية شاملة وبعيدة النظر، وفهمنا السياسي يبعدنا عن التشنجات والمواقف التي لا تقرأ التطورات من خلال تحليل عقلاني، بل اللهث وراء التحركات الشعبوية العفوية.

ونحن ننظر للعمل البرلماني بصفته وجهاً من وجوه عملنا للدفاع عن حقوق الشعب وترسيخ أسس للمواطنة بعيداً عن عقلية التمييز، وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية لتطال كل طبقات وشرائح المجتمع في البحرين بعيداً عن التصنيف الطائفي والقبلي والفئوي، وكذلك لحلحلة الاحتقانات السياسية بتوسيع رقعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وإطلاق الحريات السياسية وتعزيز دور المعارضة الوطنية الديمقراطية.

في عمله السياسي يحرص «التقدمي» على استقلالية قراراته، وفق قراءته للأوضاع، متحاشياً الانزلاق نحو مصائد الصراعات السياسية وخصوصاً العنف السياسي والطائفي، ونعلم جيداً من هم المستفيدون من تأجيج الصراعات الهدامة في وسط المجتمعات العربية ومن هي القوى العربية والإقليمية والعالمية التي تعمل على استمرارية تأجيجها، لأنها لا تؤمن بمبدأ الديمقراطية والحرية السياسية والفكرية والأنشطة الجماهيرية المختلفة في إطار الحريات في وسط المجتمع المدني والتنوع، وتستخدم هذه الصراعات لخدمة مصالحها وأجنداتها، وفي نهاية المطاف فإن جماهير الشغيلة هي من تدفع الثمن نتيجة جرها لسياسات عدمية، تبقيها في حال الفقر والعوز والحرمان والجوع والبطالة، ولنا العبرة في ما يحصل في العراق وسوريا واليمن وليبيا وغيرها.

العنف ضد النساء

جميع أنواع العنف ضد النساء تنتج عن وجود التمييز ضدها على كافة المستويات ويعد أحد المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمعات في كثير من بلدان العالم ، بما فيها الدول المتقدمة ودول العالم الثالث الذي برز فيها العنف بكل أنواعه الأسري والاقتصادي والمعنوي والاجتماعي والقانوني وتفاقم بشكل غير عادي في كل المجتمعات، حتى أصبحت الظاهرة تمثل مصدر قلق وتحدي بالنسبة للأنظمة والحكومات، أضافة إلى العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المدافعة عن حقوق المرأة وقضاياها التي أخذت تولي هذه المشكلة اهتماما كبيراً، فعمدت إلى تبني أنشطة وسياسات وبرامج عمل تهدف من خلالها إلى مساعدة العديد من الدول والمجتمعات على إيجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها الحد من ظاهرة العنف ضد النساء .

ويعتبر التمييز ضد النساء ظاهرة مجتمعية قديمة وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا خاصة في مجتمعاتنا العربية التي تسيطر عليها الهيمنة الذكورية المتمثلة في الاب والزوج والاخ فالبنت منذ ولادتها تعاني التمييز بسبب التقاليد والعادات التي ترسخت في عقول الناس بسبب قلة الوعي والادراك لديهم بمجرد أن يكون نوع جنس المولود أنثى ويظل هذا التمييز مصاحباً لها في جميع مراحل حياتها العمرية والجامعية والعملية ومرحلة الزواج.

لا شك أن التمييز يولد العنف بكل أشكاله وبوجوده تتعرض النساء والفتيات لانتهاكات عنيفة في كل مكان في المنزل والعمل والشارع في ظل غياب قوانين خاصة لحماية النساء من العنف ومعاقبة مرتكبي العنف بعقوبة رادعة، ولانخفاض الوعي القانوني لدى النساء وتغلب العادات والتقاليد الرجعية على العلاقات في المجتمع.

وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية الواردة أن هناك

فهيمة درويش

نسب كبيرة من النساء التي تتراوح أعمارهن من 15-45 سنة يتعرضن إلى العنف الجسدي والجنسي بنسبة 15٪ إلى 71٪ من النساء، ويشكل العنف الجسدي الأكثر انتشارا في المجتمعات ويعرف على أنه كل فعل يسبب أذية جسدية او يهدف للإيذاء والإيلام جسدياً ويستهدف المرأة بشكل خاص ويشمل الضرب والاعتداء وجميع أنواع العنف الجنسي وجرائم الشرف.

وعرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (العنف ضد النساء) بأن أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس والذي يتسبب بإحداث إيذاء وألم جسدي وجنسي او نفسي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذاء الاعتداء او الضغط او الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة او الخاصة. ويعتبر العنف واحداً من انتهاكات حقوق الانسان الاوسع انتشاراً في العالم ويشكل عقبة أمام تحقيق طموحات النساء في الحصول على المساواة وعلى حقوقهن الاساسية والنهوض بأوضاعهن.

إن ممارسة ضرب النساء والإيذاء الجسدي أمر منتشر على مستوى العالم وغالباً ما يصدر هذا النوع من الأذى على يد الزوج او أحد أفراد العائلة من الذكور ويصل أحياناً إلى الوفاه والقتل المتعمد كما يحدث في جرائم الشرف. ويترتب على هذا النوع نتائج تنعكس على المرأة بمشكلات صحية واضطرابات نفسية كالاكتئاب والخوف.

وعلى الصعيد مملكة البحرين أخذ العنف الاسري في الآونة الاخيرة يتفاقم وأخذت الايدي تتطاول على النساء حتى في الشارع ،وهي ظاهرة لم يعتاد بها الشعب البحريني المعروف بالطيبة والتسامح والصبر والحكمة، وبحسب آخر احصائية صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي أشارت إليها رئيسة دور الايواء المؤقتة في الوزارة مروى كزبر عن عدد المعنفات المسجلات أي دور الايواء والارشاد الاسري والذي يبلغ عددهم ثمانية مراكز قد بلغ 50 الف معنفة في العشر السنوات الاخيرة.

تعتبر هذه النسبة كبيرة بالنسبة لمجتمعنا البحريني وتؤكد عن وجود حالات عنف اسري ، مما يحتم على جميع المنظمات الحكومية والأهلية وضع حلول لمعالجة القضاء على العنف من خلال اعتماد وتعزيز وتنفيذ تشريعات تحظر هذا العنف وتقدم تدابير عقابية رادعة وتوفر حماية قانونية ضد هذا العنف للحد من انتشاره. وهذا ما أكدته المواثيق الدولية منها نصوص اتفاقية السيداو الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز ضد النساء التي تنص على مجموعة من التدابير الاحترازية التي يجب أن تقوم بها الدول الاعضاء في الاتفاقية ومنها مملكة البحرين في مجال حماية النساء من العنف والتمييز ومن ضمن هذه التدابير أيضاً إزالة أي تمييز ضد النساء في التشريعات الوطنية وفي تطبيقها بالإضافة إلى إلزام الدول بتأسيس مؤسسات اجتماعية تكون مسئولة عن خدمات الحماية والرعاية للأسرة ككل.

أختير تخليداً لذكرى الشقيقات ميرابال في الدومينكان

اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة – ٢٥ نوفمبر

١٦ يوماً من النشاط المناهض للعنف القائم على نوع الجنس

احتفى العالم يوم ٢٥ نوفمبر بمناهضة العنف ضد النساء، ويمكننا أن نعرف العنف بأنه كل ما يترتب عليه من أذى جسماني أو نفسي أو جنسي، فالنساء والفتيات يتعرضن للعنف الجسدي والتحرشات والاعتداءات الجنسية والزواج الجبري والختان والقمع النفسي والاقتصادي والقتل فقط كونهن نساء.

وفي هذا العام نظمت الأمم المتحدة حملة ١٦ يوماً من النشاط المناهض للعنف القائم على نوع الجنس وتحت شعار «دون استثناء أحد: لا للعنف ضد النساء والفتيات»، مما يعكس المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

دينا الأمير

إن العنف ضد المرأة يعتبر واحداً من أبرز المشاكل الصحية والنفسية التي تواجه المرأة حول العالم وباتت قضية عامة ودولية. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات مثل إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، إلا أنها غير ملزمة للدول للمحاسبة الدورية. ووفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية عايشت نحو 35٪ من النساء حول العالم أحد مظاهر العنف الجسدي، كما تؤكد التقارير أن أكثر 70٪ من النساء حول العالم تعرضن في حياتهم مرة واحدة على الأقل لشكل من أشكال العنف الجنسي.

العنف ضد النساء والفتيات يحدث كل يوم سواء في المنزل أو العمل أو الشارع، مما يتوجب التصدي له بتكاتف الجهود وعلى كافة المستويات واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها وضع حد له وإيقافه بشكل تام وفرض عقوبات على ممارسيه وتطوير القوانين المناهضة للعنف، ورفع الوعي المجتمعي بكسر حاجز الصمت وتقديم الخدمات للضحايا، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات عن حجم العنف الممارس ضد المرأة لرصد وتقييم حجم المشكلة وطبيعته وإيجاد معالجة حقيقية له. وللمناهج الدراسية دور في الوقاية من العنف وذلك بوضع برامج للتعريف بالعنف والحماية منه. ولا ننسى هنا دور الرجل في إشراكه في حملات التوعية ومواجهة العنف ضد المرأة.

الأخوات ميرابال:

يرتبط تاريخ هذا الاحتفال بحادثة تعود إلى سنة 1960 وقعت بالدومنيكان تلك الجمهورية الصغيرة الواقعة في الكاريبي حيث قتلت الأخوات ميرابال، وهن ثلاثة شقيقات تم اغتيالهن من قبل مجهولين في 25 نوفمبر 1960 بتعليمات حكومية من الدكتاتور رافاييل تروخيلو ليصبحن لاحقاً معلماً من معالم الحرية في الدومنيكان والعالم.

وفي إحدى المناسبات العامة التي حضرها الدكتاتور تروخيلو وحضرتها أيضا (مينيريفا) إحدى الشقيقات والتي كانت تسعى لتصبح محامية، حاول الدكتاتور التحرش الجنسي بها إلا أنها واجهته بشكل رافض ومهين وقيل إنها صفعته وغادرت الحفل مع عائلتها، وكوّنت لاحقاً حركة ضمت مجموعة من المعارضين لنظام تروخيلو عرفت باسم حركة الرابع عشر من يونيو. وكانت الشقيقات ميرابال يلقبن بالفراشات لجهودهن وحيويتهن داخل المجموعة المعارضة وهو ما دفع بالحاكم الدكتاتور إلى الأمر باعتقالهن وذويهن وسجنهن وتعذيبهن ليقع تصفيتهن لاحقا، فبعد الإفراج عنهن قتلن على يد مجهولين وبطريقة وحشية. إن اغتيال الأخوات ميرابال كان الضربة القاضية لنظام تروخيلو، الذي اغتيل بعد 6 أشهرمن حادثة اغتياله للشقيقات.

وفي 17 ديسمبر 1999 ، أعلنت الأمم المتحدة عبر الجمعية العامة عن اختيارها يوم 25 نوفمبر (ذكرى اغتيال الأخوات ميرابال) موعدا سنوياً لليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة تقديراً لنضال الأخوات ميرابال، هذا اليوم يصادف أيضا بداية الـ 16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة، تنتهي يوم 10 ديسمبر الموافق لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

تتعدد وتتداخل أشكال العنف، ويمكن حصرها في الأشكال التالي:

العنف النفسي والعاطفي: وهو من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس وغير ملموس ولكن له آثار مدمرة على الصحة النفسية للمرأة. ويبرز من خلال التقليل من أهمية المرأة عبر إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، فالسب والشتم والتهميش والهجر والإهمال ومنع المرأة من ممارسة أعمال ترغب في القيام بها مثل مواصلة التعليم أو العمل أو الزاوج الإجباري كلها أشكال للعنف الموجه ضد المرأة.

العنف الجسدي: يكون واضحاً ويترك آثاراً بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة وغالباً ما يكون موجهاً لجسد المرأة عبر اللكم، الصفع، الركل، الرمي بالأجساد الصلبة، واستخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها.

العنف الجنسي: يعرف العنف الجنسي على أنه أي فعل أو قول يمس من كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسمها دون رغبتة منها. كذلك تعرض المرأة للاغتصاب ومشكلة الختان وتزويج الفتيات القاصرات أو ارتكاب جرائم قتل على خلفية ما يسمى بجرائم الشرف.

العنف الأسري: وغالباً ما يكون ضد النساء والأطفال داخل الأسرة، وهو أكثر الأنواع شيوعاً.

العنف الاجتماعي: وهي النظرة الدونية التي تتعرض لها المرأة في المجتمع لبعض الأفكار والعادات والتقاليد وحرمانها من الميراث ومن وثائقها الشخصية.

العنف السياسي: حرمان المرأة من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وسلبها حريتها في التعبير عن رأيها السياسي وعدم السماح

لها بالمشاركة في الوصول لمواقع صنع القرار.

العنف الاقتصادي: باستيلاء الرجل على ما تتحصل عليه المرأة من عملها والتحكم في راتبها وإجبارها في الصرف على الرجل.

العنف ضد المرأة في المواثيق الدولية:

المرحلة الأولى: بداية ظهور «مفهوم العنف ضد المرأة «:

في المؤتمر العالمي الثاني للمرأة المنعقد في «كوبنهاجن» عام 1980 اعتمد قرار بشأن العنف في الأسرة، ودعا هذا المؤتمر إلى وضع برامج للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال وحماية المرأة من الاعتداء البدني والعقلي. وتعد الوثيقة الصادرة من المؤتمر أول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تتناول العنف ضد المرأة.

تلاها ما جاء في المؤتمر الثالث في نيروبي 1985، ثم عام 1989، وفي عام 1990 أكد هذا المؤتمر على أن العنف ضد المرأة يعد نتيجة لاختلال توازن السلطة بين المرأة والرجل.

المرحلة الثانية: الربط بين مفهوم "العنف ضد المرأة" ومصطلح التمييز، وفلسفة حقوق الإنسان:

في عام 1991 اعتمد القرار الذي كان بعنوان "العنف ضد المرأة بجميع أشكاله". وحث القرار الدول إلى اعتماد تشريعات تحظر العنف ضد المرأة، واتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة (السيداو) في دورتها الحادية عشر توصية بعنوان: "العنف ضد المرأة" نصت في الفقرة السادسة منه على أن: "العنف ضد المرأة شكل من أشكال التمييز القائم على أساس الجنس». وفي 20 ديسمبر 1993 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ونص الإعلان على: «أن العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر العلاقات والقوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون النهوض بالمرأة نهوضاً كاملاً».

المرحلة الثالثة: دمج مفهوم العنف ضد المرأة ضمن حقوق الإنسان التي تنادي بها المجتمعات:

عام 1993 غيرت الأمم المتحدة سياستها التي كانت تقتصر على التعامل مع الحكومات، واستغلت المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا لتتعامل مع شبكة عالمية من النشطاء المناهضين للعنف عرفت باسم «الحملة العالمية من أجل الحقوق الإنسانية للمرأة» للتأكيد على عالمية حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، والدعوة إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

المرحلة الرابعة: تطور مفهوم «العنف ضد المرأة» وتجاوز الأديان:

بعد أن أصبح مفهوم العنف ضد المرأة من مسائل حقوق الإنسان، قررت لجنة حقوق الإنسان عام 1994 مقرراً خاصاً بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. ثم رُبط القضاء على العنف بالالتزام بتطبيق السيداو، وأدرج في جل القضايا التي تعنى بها الأمم المتحدة.

وفي عام 1995م انعقد «المؤتمر العالمي الرابع الخاص بالمرأة» في بكين، وتضمن منهاج العمل الصادر عنه دعوة للدول «بإدانة العنف ضد المرأة، والامتناع عن التذرع بأي عرف، أو تقليد، أو اعتبار ديني تجنباً للوفاء بالتزامها للقضاء عليه».

تلاه ما جاء في عام 1997 وتكرر في 1998، 1999، 2001، ثم في عام 1998 صدر نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية، وعد العنف القائم على الجنس جريمة بمقتضى القانون الجنائي الدولي.

وفي عام 1999 أعلنت الأمم المتحدة أن يوم 25 نوفمبر هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

وفي 2000 عقد أكثر من مؤتمر بهذا الشأن، وأصدرت الجمعية العامة بداية القرارات المتعلقة بعنوان «القضاء على الجرائم المرتكبة بحق النساء والفتيات باسم الشرف»، وتكرر إصدار هذا العنوان في العامين 2002، 2004.

وفي عام 2001 أصدرت الجمعية العامة مجموعة قرارات بعنوان: «القضاء على العنف ضد العاملات والمهاجرات»، وتكرر إصدار هذا العنوان في الأعوام: 2003، 2005، 2007، 2009.

وفي 25 فبراير 2008 أطلق الأمين العام حملته العالمية (اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة)، على أن تستمر إلى عام 2015.

وفي 15 مارس 2013 طرحت الأمم المتحدة إعلان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والذي وجد معارضة شديدة في إجازته حتى سحب منه اعتبار أن القيود على الحرية الجنسية، وحرية ممارسة السحاق شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة. لكنه أكد على وجوب مكافحة كل أشكال التمييز بين الجنسين باعتبارها شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة دون التذرع بالأديان والعادات! وقد وصفته الأمم المتحدة بأنه إعلان تاريخي لوقف العنف ضد النساء.

لا شك أن العنف الممارس ضد المرأة له آثار سيئة ومدمرة على صحة المرأة النفسية والعقلية والجسدية، كما ينعكس ذلك على الأطفال والتي تظهر في الاضطرابات السلوكية والعاطفية التي تؤثر على حياتهم في مراحل لاحقة من حياتهم، ومن جهة أخرى فإن العنف يعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويفوت على الدولة فرصة الاستفادة من الطاقات النسائية والشبابية وانخراطهم في عملية التنمية والمجتمع.

منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي

نقــاش قــانــونــي للضــوابــط

رغم المواقف المعارضة للإصلاح الحقيقي في مملكة البحرين بشأن جنسية أبناء البحرينية، إلأ أنه يمكن القول أن هناك سعى وحرص من كافة الاطراف المعنية، والمجلس الأعلى للمرأة، والاتحاد النسائي، من أجل حل المشكلة، وهو ما يفسر المحاولات العديدة التي سعت إليها هذه الأطراف من أجل تعديل قانون الجنسية سواء كانت في صيغة اقتراح بقانون، أو مشروع قانون، أو مرئيات، غير أن هذه المحاولات لمعالجة هذه المشكلة من جانب الحكومة والمجلس الأعلى للمرأة، أو من السلطة التشريعية لم يكتب لها النجاح وكانت دائما تقترن وتتكرر بمفردة (الضوابط).

ويمكن أن نحددها من واقع تجربة مملكة البحرين كما يلي :

المحامي حسن إسماعيل

أولا : على أثر مناقشته تقرير مملكة البحرين أمام لجنة خبيرات السيداو خلال أكتوبر ونوفمبر 2008 بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تقدم المجلس الأعلى للمرأة في اجتماعه بتاريخ 5 نوفمبر 2008 مع الاتحاد النسائي ولجنة التعاون بين المجلس والجمعيات واللجان النسائية بمرئيات جديدة بشأن التعديلات المقترحة لقانون الجنسية البحريني، المتعلق بمنح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجـة من أجنبي وتمثلت هذه المرئيات في الضوابط التالية:

يكون منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي بقرار من وزير الداخلية إذا توافرت الشروط التالية :

أ- التقدم بطلب الحصول على الجنسية يعلن فيه رغبته في الحصول على الجنسية البحرينية ، ويقدم الطلب من الأم بالنسبة لأبنائها القصر .

ب- أن يكون لطالب الحصول على الجنسية إقامة مشروعة في مملكة البحرين ومستمرة يحددها القانون قبل تاريخ تقديم الطلب، ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل هذه المدة أو بعضها .

ج- موافقة الأب على حصول أبناءه القصر على الجنسية البحرينية، ويستثنى من هذا الشرط أبناء المرأة المطلقة أو التي توفى عنها زوجها أو هجرها أو فقده .

2- يجوز لمن منح الجنسية بموجب هذه المادة الخيار في التخلي عن الجنسية البحرينية أو جنسيته الأصلية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد (21 عاما).

3- يجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل أو بعض الشروط الواردة في هذه المادة .

ملاحظات الاتحاد النسائي على المرئيات :

إن منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي حسب هذه المرئيات هو أمر جوازي لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها متى توافرت الشروط المقررة أو في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقاً لما يراه. بمعنى أن يتم اكتسابها بالتجنس وليس بصفة أصلية، وهي هنا تساوي ما بين أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي بالمرأة الأجنبية التي تزوجت من بحريني بعد تاريخ العمل بهذا القانون إذ لا تصبح بحرينية إلا إذا أعلمت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت العلاقة الزوجية قائمة لمدة خمس سنوات من تاريخ إعلان رغبتها.

ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل هذه المدة أو بعضها وذلك حسب المادة 1/7 من قانون الجنسية ، كما يساويها بزوجة الرجل الأجنبي الذي يكتسب الجنسية البحرينية بالتجنس طبقا لأحكام المادة 6 من القانون، إذ لا تصبح هذه الزوجة حسب البند 4 من هذه المادة متمتعة بالجنسية البحرينية إلا إذا أعلنت وزارة الداخلية برغبتها في ذلك، واستمرت الزوجة مقيمة مع زوجها في البحرين لمدة خمس سنوات من تاريخ إعلان رغبتها ولم تنته الزوجية خلال هذه الفترة لغير وفاة الزوج. ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل هذه المدة أو بعضها .

أما بالنسبة لاشتراط الإقامة المشروعة والمستمرة، فالمرئيات لم تحدد مدة الإقامة وجاء النص عليه مرتبكا، حين قضي أن هذه الإقامة يحددها القانون. والسؤال هو أي قانون؟ أن اشتراط الإقامة بالصيغة التي جاءت بها المرئيات تتعارض مع ما نصت عليه المــادة السابعة من اتفاقية حقوق الطفل البند 1 على أنه (يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية ...)، وثم يتعين النص على أن يكتسب ابن البحرينية المتزوجة من أجنبي فور ولادته وأن أقامته تحدد تبعا لإقامة والداته طبقا لمبدأ (إقامة الفرع تتبع إقامة الأصل).

ثانياً: كانت مفردة الضوابط حاضرة في المرئيات التي توصل إليها حوار التوافق الوطني الذي تم في مملكة البحرين عام 2011 من توافق على (منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي بضوابط)، وكنا نجد فيها بصيصاً من الأمل لحل المشكلة .

ثالثاً: في جلسته المنعقدة يوم الأحد 12 يناير 2014 قرر مجلس الوزراء إحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 إلى السلطة التشريعية، وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية، وبحيث يعالج حق أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي، ضمن شروط ومعايير محددة وبحسب ما أعلن عنه أن هذا التعديل يحقق مرئيات حوار التوافق الوطني، وينسجم مع توصيات مجلس حقوق الإنسان، ويتواءم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتوجهات المجلس الأعلى للمرأة في البحرين.

وقد أشاد المجلس الأعلى للمرأة بهذا القرار وأعربت الأمين العام للمجلس عن حرص المجلس على متابعة مجريات مناقشة التعديلات عند وصولها للسلطة التشريعية ليتم اقرار هذه التعديلات في أسرع وقت ممكن لما يشكله هذا التعديل من أهمية قصوى للمرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي.

غير أنه لم تكن هناك سرعة في مناقشته وإقراره كما تمنى وطلب

المجلس الأعلى للمرأة إذ مضى على مخرجات حوار التوافق الوطني خمس سنوات وعلى قرار مجلس الوزراء أكثر من ثلاث سنوات، ولم نسمع أنه قد أدرج على جدول أعمال المجلس الوطني. ولم نطلع على المواد التي نص عليه .

رابعا: في شهر ابريل 2017 رفضت لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب، اقتراحين بقانون، يهدفان إلى منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي، أحد هذين الاقتراحين نص على تعديل المادة الرابعة الفقرة أ بحيث تصبح (يعتبر الشخص بحرينيا إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان احد والديه يحمل الجنسية البحرينية عند تلك الولادة)، وقد تم سحبه من جدول أعمال المجلس من العضو الذي تقدم به لعدم وجود اغلبية توافق عليه .

وأياً كان شكل أو مضمون الاقتراحين بقانون، فإن لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب قد رفضت كلا الاقتراحين واستندت في ذلك على :

إن موضوع منح الجنسية البحرينية متعلق بسيادة الدولة الأمر الذي يتطلب عدم التوسع في منحها دون ضوابط.

ردنا: نعم أن موضوع منح الجنسية البحرينية متعلق بسيادة الدولة ، لكن يتعين القول أن منح أبناء البحرينية الجنسية لجنسيتها لا ينال من سيادة الدولة الاطلاق ولا يعد توسعا في منحها بل هو حق أصيل لها يكفله الدستور والشريعة الإسلامية ، إذ كيف يمنح ابناء البحريني الجنسية سواء ولد هؤلاء الابناء في الخارج أو البحرين، سواء كان هذا الاب متزوج من بحرينية أو اجنبية، ولا يمنح مثل هذا الحق لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي، أليس في ذلك تمييز صارخا الرجل والمرأة .

إن المساواة متحققة بالفعل بمساواة أبناء البحرينية الأجانب مع أبناء البحرينيين من أهل البلاد في جميع الخدمات المقررة للمواطنين من صحة وتعليم وإسكان وذلك مدعوم باهتمام ورعاية من جلالة الملك وحرص الحكومة على تقديم هذه الخدمات بالكامل .

ردنا: نعم نقر ونشهد أن ما نص عليه قانون (35) لسنة 2009 لضمان معاملة أبناء المواطن والمواطنة بالمثل متى ما كان أحد الأبوين غير بحريني، كانت له فائدة كبيرة على حياة أبناء البحرينية وساهم في احتواء إشكالات عدم تمتعهم بالجنسية البحرينية، غير أنه لا يصح قول لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب إن المساواة متحققة بالفعل بمساواة أبناء البحرينية الأجانب مع أبناء البحرينيين من أهل البلاد في جميع الخدمات المقررة للمواطنين من صحة وتعليم وإسكان .

وقد أشارت الأمين العام للمجلس الاعلى للمرأة السيدة هالة الانصاري تعليقا على هذا القول بعدم صحته واقتبس مما قالته، (إذ لا يشمل القانون 35 استفادة المرأة البحرينية وأبنائها غير البحرينيين من الخدمات الإسكانية، كما لا يستفيد أبناء البحرينية المتفوقين أكاديمياً من البعثات أو المنح الدراسية) العدد 5349 – الأحد 30 أبريل 2017م الموافق 04 شعبان 1438هـ

ونضيف إليه أن الحلول الجزئية على أهميتها وضرورتها لا تحل المشكلة، فلا يشفع لها القانون رقم (35) لسنة 2009 الصادر في 30 يونيو2009 في مملكة البحرين بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية كرسوم الخدمات الصحية والتعليمية والإقامة. ذلك أن المهم هو أن يشعر ويعيش ابن المتزوجة من أجنبي بأنه مواطن يتمتع بكافة حقوق وواجبات المواطنة، إذ لا يكفي أن يتمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة بل يمارس حقه بمباشرة حقوقه السياسية والاجتماعية. ويلتزم بالواجبات الدستورية والقانونية .

إن الاقتراحين يتعارضان مع الخط الذي تتخذه مملكة البحرين من التحفظ على بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بشأن المساواة في منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي مثل أبناء البحريني المتزوج من أجنبية.

ردنا : نتفق نسبيا مع الدكتورة هالة الانصاري حين أشارت ردا على تقرير لجنة الشؤون الخارجية بعدم وجود تعارض للمقترح مع تحفظ مملكة البحرين على المادة رقم (9) الفقرة (2) من اتفاقية السيداو، باعتبار أن هذا التحفظ وضع بالأساس بسبب تعارض قانون الجنسية الحالي مع الالتزام المنصوص عليه في المادة المذكورة، وليس العكس، إذ قصد من التحفظ المؤقت، تحقيق التوافق بين التزامات المملكة الدولية وتشريعها الوطني، على أن يقتصر أثر هذا التحفظ لحين تعديل قانون الجنسية وفق الضوابط والشروط الموضوعية التي تراعي سيادة الدولة وتحترم الدستور، واتفاقنا النسبي يعني انه لا فرق بين أن يعدل القانون أولا ثم يرفع التحفظ، أو يرفع التحفظ أولاً ثم يعدل القانون، فالنتيجة واحدة، المهم هو الاقرار بأن الوضع الحالي في القانون بحرمان ابناء البحرينية المتزوجة من أجنبي يحتاج إلى تعديل، أن تحفظ البحرين على المادة (9) الفقرة (2) من اتفاقية السيداو لامعنى له، وان الاتفاقية أصبحت جزء من التشريع الوطني ويتعين تعديل كل ما يتعارض معها من قوانين محلية. وأن أيهما يأتي أولاً فإن ذلك ليس مهماً بقدر ما هو أهم وهو وجود الارادة من أجل التعديل أو رفع التحفظ .

إن الاقتراحين قد يؤديان إلى ازدواجية وفرضية غير مقبولة حيث إنه في بعض الحالات يجيز القانون للمرأة البحرينية أن تطلب الالتحاق بجنسية زوجها فإذا حصل أبناؤها على الجنسية البحرينية فسيكون الأبناء بحرينيين لأبوين أجنبيين. وترى السيدة هالة الانصاري أن ما ذهبت إليه اللجنة من فرضية ازدواجية جنسية المرأة في بعض الحالات عبر طلب الالتحاق بجنسية زوجها وبالتالي فقدانها للجنسية البحرينية بعد حصول أبنائها على جنسية والدتهم، والتخوف من أنه سيكون لدينا أبناء بحرينيون لأبوين أجانب، له تبريره القانوني، إذ سيزول كسب الأبناء للجنسية بأثر رجعي لزوال الأساس القانوني الذي استندت إليه، فقانون الجنسية نص على حالة يمكن القياس عليها في المادة رقم (8) الفقرة رقم (1)، والمتعلقة بحالات سحب الجنسية البحرينية.

ردنا: إن هذه الفرضية يمكن أن تحقق في حالة إجبار الزوجة البحرينية في الدخول في جنسية زوجها الاجنبي، وليس وهناك في قوانين الدول ما يجبر هذه الزوجة على الدخول في جنسية زوجها الاجنبي إذ لابد أن تعلن رغبتها بما فيها قانون الجنسية البحريني إذ تنص المادة 7 / 1 الفقرة الاخيرة من قانون الجنسية على (والمرأة البحرينية التي تتزوج من أجنبي لا تفقد جنسيتها إلا إذا أدخلت في جنسية زوجها الأجنبي ومن تاريخ دخولها هذه الجنسية ومع ذلك ترد لها جنسيتها البحرينية من تاريخ انتهاء الزوجية إذا أعلنت رغبتها بذلك إلى وزير الداخلية وكانت إقامتها العادية في البحرين أو عادت للإقامة فيها) .

والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو: لماذا تفقد الزوجة البحرينية التي اكتسبت الجنسية بصفة أصلية جنسيتها، إذا أدخلت في جنسية زوجها الاجنبي ؟ أليس في ذلك تعارض مع نص المادة 9 فقرة 1 من اتفاقية القضاء على كافة إشكال التمييز ضد المرأة والتي تقضي بضرورة أن تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل في اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وأن لا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

ثم أنه ما الذي يمنع أن ينص القانون على ازدواج الجنسية في هذه الحالة كما نص في المادة (9) فقرة (1) أن البحريني لا يفقد الجنسية إذا تجنس مختارًا بجنسية أجنبية دون إذن سابق من وزير الداخلية ولا تمس جنسيته البحرينية إذا كانت الجنسية الأخرى تنتمي لإحدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إذ لم يحظر المشرع الدستوري البحريني ازدواج في دستور 2002 حين نص في المادة 17 / أ على أن (الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون) كما فعل في دستور 1973 ، حين نص في المادة (17 / أ) على (الجنسية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها بصفة أصلية إلا في حالتي الخيانة العظمى وازدواج الجنسية، وذلك بالشروط التي يحددها القانون).

إن التشريعات المقارنة في دول مجلس التعاون الخليجي (كدولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية) تسير على النهج التشريعي نفسه الذي تتخذه مملكة البحرين في النصوص الحالية لقانون الجنسية وهو ما يتعين معه الإبقاء على النص الأصلي لقانون الجنسية تحقيقاً للتكامل التشريعي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنصوص عليه في ميثاق العمل الوطني في مملكة البحرين .

ردنا : إن اقرار حق أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية ، لا ينال على الاطلاق من التكامل التشريعي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بل يعززه وبإقراره يكون البحرين الشرف كي تكون أول دولة في الخليج العربي تقر به مثلما فعلت في بعض التشريعات كقانون الجمعيات السياسية، فضلا عن ذلك فأن دول الخليج العربي وأن كان نظام الحكم فيها متشابه إلا أنها تختلف في دساتيرها في كيفية التشريع وفي التمثيل البرلماني .

قراءة في واقع
الحركة النقابية البحرينية (٢١)

الانتهاكات والتعدي على النقابات والنقابيين في القطاع الحكومي
توقيف نقيب الأشغال والكهرباء

كما جاء في الحلقات السابقة حول الانتهاكات الممنهجة التي كانت تقوم بها إدارات بعض الشركات والمؤسسات الخاصة لمحاربة النقابيين وضرب الحركة النقابية، بل وتقويضها، فإن الأمر لم يتوقف عند القطاع الخاص، بل أن القطاع الحكومي كان سباقا في محاربة العمل النقابي والنقابيين، حيث بدأت الإجراءات العقابية للقيادات النقابية في القطاع الحكومي منذ البدء بتأسيس النقابيات العمالية وتحديدا منذ عام ٢٠٠٣م، حين أقدمت وزارة الأشغال والإسكان على توقيف رئيس نقابة عمال الأشغال والإسكان عبدالله صالح عن العمل وحرمانه من الراتب طوال فترة التوقيف، بسبب مطالبته بحقوق عمال الوزارة.

ابراهيم القصاب

على إثر هذا القرار اجتمع الاتحاد العام مع رؤساء النقابات العمالية حيث أصدروا بيانا طالبوا فيه: «بإلغاء قرار توقيف رئيس نقابة عمال الأشغال والإسكان وطالبوا الجهات الحكومية بالتوقف عن ممارسة الضغوط على عمال القطاع الحكومي، ودعوها للحوار الجدي والتعاون مع العمال بدلا من مواجهتهم وعرقلة مسيرتهم النقابية." (الوسط العدد 267 – السبت 31 مايو 2003م الموافق 29 ربيع الاول 1424هـ)

وتواصلت الضغوطات على الوزارة إلى أن رضخت وتراجعت عن قرارها بتوقيف نقيب الأشغال والإسكان، وتم الاعتذار له وسحب الإجراء التأديبي، وكان ذلك انتصارا للحق النقابي في القطاع الحكومي الذي صودر بتعميم من ديوان الخدمة المدنية رقم (1) لعام 2003م بمنع عمال القطاع الحكومي من تشكيل نقابات لهم، أعطى زخما ليس لعمال الحكومة وحسب، بل لعمال البحرين كافة وأدى إلى نهوض الحركة النقابية الوليدة.

وفي شهر يوليو 2004م تم مجددا توقيف نقيب الأشغال والإسكان عبدالله صالح عن العمل والراتب لمدة 3 أيام بسبب مطالبته بتنفيذ الوعود التي قطعتها الإدارة للعمال والمتعلقة بالحقوق العمالية حول تعويض عن ملابس العمل للسنوات الماضية وتطوير الهيكل الوظيفي، وعن قرار التوقيف كشف عبدالله عن مبادرة من العمال بتعويضه عن راتب شهر كامل.

تعتبر الفترة الممتدة منذ 2002م تاريخ صدور قانون النقابات العمالية إلى2004م سنة تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، فترة نهوض وإزدهار بالنسبة للحركة النقابية فالنقابات العمالية كانت تتشكل بوتيرة سريعة ورؤساء النقابات العمالية بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال البحرين (اللجنة العامة سابقا)، بالرغم من الخلافات التي كانت تطرأ بين الحين والآخر، كانوا على قدر المسئولية في مواجهة مختلف أشكال الانتهكات التي كانت تتعرض لها الحركة النقابية وبصفة خاصة في القطاع الحكومي، وما تراجع وزارة الأشغال والإسكان عن قراراتها بتوقيف النقيب عبدالله صالح والاعتذار له إلا دليل ذلك.

إدارة البريد راس حربة التيار المعادي للحركة النقابية

ولكن كانت هناك بعض الإدارات في الحكومة لا يرضيها هذا الوضع من ضمنها إدارة البريد التي أصبحت مع مرور الوقت رأس حربة التيار المناهض للعمل النقابي، وتزعمت العديد من التحركات المناهضة للحقوق والحريات النقابية، فقد بدأت تستهدف قيادات في نقابة عمال البريد باتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم كما حدث في شهر يناير ويوليو من عام 2007م حين اتخذت قرار توقيف عن العمل والراتب لنائبة رئيس النقابة البريد نجية عبد الغفار، وحين اتخذت إدارة البريد في 7 ديسمبر من نفس العام قرارا بتوقيف رئيس نقابة البريد جمال عتيق، كل ذلك بسبب مطالبتهم بحقوقهم المشروعة في تحسين ظروف عملهم والتعبير عن الرأي، ومن جانب آخر جعل هؤلاء القيادات النقابية وما يتعرضون له من انتهاكات عبرة للقيادات النقابية الأخرى إذا ما فكرت في الاعتراض على قرارات مشابهة.

وقد جاء توقيف النقيب جمال عتيق بسبب تنظيمه اعتصاما للمطالبة بحقوق عمال البريد، وجاء التوقيت بعد أن هدأت موجة الاحتجاجات ضد إدارة البريد والتضامن مع نائبة رئيس النقابة نجية عبد الغفار بسبب قرارها بتوقيفها عن العمل والراتب، وفي مواجهة هذا الموقف من إدارة البريد قرر النقيب جمال عتيق أن يضرب عن الطعام مدة توقيفه عن العمل احتجاجا على قرار التوقيف، وفعلا بدأ الإضراب في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

تحت عنوان « لنكن حراسا للمشروع الاصلاحي وللحريات العامة والنقابية» أعلن نقيب البريد إضرابه عن الطعام بدءا من يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2007م وجاء في بيان الإعلان: « دأبت ادارة البريد (بريد البحرين) في استخدام القسوة فى اجراءاتها العقابية ضد العاملين بسبب مطالبتهم بحقوقهم واستخدمت كل ما أبدعته حقبة قانون ومحاكم أمن الدولة في محاربة العمال وهضم حقوقهم، بما فيها محاربة العمال في أرزاقهم ومعاقبتهم بسبب مشاركتهم في الاعتصام العمالي يوم الجمعة الموافق 20 يوليو 2007م كما حصل في إدارة البريد، هذا الاعتصام الذي كان مرخصا من دوائر

الاختصاص،كل ذلك»تنفيذا لتوجيهات ديوان الخدمة المدنية في تعقب ومطاردة النقابيين والنيل من نشطاء العمل النقابي والمطلبي».

يواصل نقيب البريد « إنني من مقر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين و من اجل حفظ كرامة العامل مواطنة ووظيفة ودفاعا عن الحريات والحقوق النقابية ومن اجل مزيد من المكاسب للحريات والحقوق تحمي الوطن وتحمي دستوره والمشروع الاصلاحي ودعوة لتعزيز التضامن العمالي والمجتمع بمختلف مؤسساته السياسية والمدنية أعلن عن عزمي بدء إضرابي عن الطعام بمقر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للمدة المقررة كجزاء تأديبي ليس عقابا للنفس ويأسا من الغد، لكن احتجاجا على انتهاك روح وقوت الانسان والمواطنة ومن اجل حماية النقابيين ضد التمييز والاضطهاد والمطاردة فى العمل والرزق وحماية الدور المناط بهم من المعوقات والفصل».

المركز الدولي للتضامن يدعو المنظمات الدولية للتضامن مع جمال عتيق

في إطار حملة التضامن الدولية مع المناضل جمال عتيق رئيس نقابة عمال البريد في إضرابه عن الطعام احتجاجا على قرار إدارة البريد بتوقيفه عن العمل لمدة خمسة أيام، بعث المركز الدولي للتضامن في 10 ديسمبر 2007م برقية مناشدة إلى القيادة السياسية في البلاد للتدخل من أجل إنهاء محنة الجوع التي يتعرض لها نقيب البريد والتي قد تسبب له عاهات مرضية ومضاعفات صحية، وطالب فيها المنظمات الدولية الأخرى المهتمة بشأن قضايا حقوق الإنسان بالتعبير عن تضامنها مع قضية نقيب البريد وذلك بمطالبة حكومة البحرين إلغاء قرار التوقيف الصادر عن إدارة البريد بحق المناضل جمال عتيق، وتوفير الضمانات بأن لا يتعرض مجددا للمضايقات بسبب التعبير عن رأيه، وتغيير التشريعات الوطنية لتتضمن حق عمال الحكومة في إبداء الرأي والتعبير.

في اليوم الثالث للإضراب
التجمع يدعو إلى احتواء الأزمة

أصدر تجمع النقابيين بيانا أعرب فيه عن قلقه من تدهور الحالة الصحية لنقيب البريد جمال عتيق في يومه الثالث حيث بدأت تظهر عليه علامات الارهاق والتعب، ويحمل الحكومة وإدارة البريد المسئولية كاملة إذا ما أصابه أي مكروه أو عاهة صحية بسبب الإضراب.

ويعيد التجمع «إلى الأذهان أن البحرين قد تم اختيارها من ضمن ثلاثة دول أخرى لاستعراض سجل حقوق الإنسان فيها من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في بداية العام القادم، وبمناسبة ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف اليوم 10 ديسمبر يدعو التجمع الحكومة إلى التحرك السريع لاحتواء الأزمة التي افتعلتها إدارة البريد وإلغاء قرار التوقيف بحق نقيب البريد ورد الاعتبار له كونه جاء على رأس نقابة عمال البريد بانتخابات ديمقراطية حرة وبإرادة العمال التي يجب أن تحترم. (تجمع النقابيين الديمقراطيين 10 ديسمبر 2007م)

مجلس النواب يقرر» دعوة الحكومة لحل مشكلة النقابيين المفصولين»

في اليوم الرابع من إضراب عتيق عن الطعام وبسبب كثافة حملة التضامن معه خاصة أنه يصادف مناسبة ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، "وافق مجلس النواب في جلسته صباح الأمس الثلاثاء على إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان بصفة الاستعجال، يتضمن مطالبته الحكومة للتوسط لحل مشكلة النقابيين المفصولين عن أعمالهم .." وقد جاء هذا البيان بناء على مقترح برغبة بصفة الاستعجال بمبادرة الحكومة في حل مشكلة النقابيين .. بعد ذلك، تلا المجلس بيان الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الاعتصام النقابي أمام مجلس النواب صباح الأمس الثلاثاء" للتعبير عن احتجاجهم ضد إدارة البريد وقرارها توقيف عتيق عن العمل.

استمر الإضراب عن الطعام الذي خاضه نقيب البريد جمال عتيق مدة خمسة أيام ابتداء من 8 إلى 12 ديسمبر 2007، وهي الفترة التي قررت إدارة البريد توقيفه عن العمل بسبب نشاطه النقابي وتبنيه لهموم العمال ومطالبته بتحقيق مطالبهم، وبإضرابه عن الطعام حمل جمال عتيق شعلة النضال ضد تعسف إدارة البريد وممارساتها المعادية للحقوق النقابية والمدنية، وشكل إضرابه عن الطعام علامة مضيئة في نضال تاريخ الطبقة العاملة والحركة النقابية من أجل الذود عن الحقوق والحريات النقابية والمكتسبات العمالية، وقد شهد الإضراب التفافا نقابيا كبيرا من الحركة النقابية وحملة تضامن واسعة من مختلف الجمعيات السياسية والمنظمات الحقوقية والأهلية والنواب في المجلس النيابي والأفراد وسلسة من التحركات النضالية والاعتصامات العمالية، وحملة تضامن دولية من مختلف المنظمات والاتحادات العمالية العربية والدولية.

قناعة لا تتزحزح
بدور النضال السلمي الحضاري

في ختام أيام إضراب جمال عتيق أصدر بيانا جاء فيه: «لقد اتخذت قراري بالإضراب عن الطعام لقناعة تامة لا تتزحزح بدور النضال السلمي الحضاري ومدى تأثيره في التعبير عن رفضنا للإجراءات العقابية التي تتخذها إدارة البريد بحق النقابيين والعمال، هذه الإدارة التي تخطت كل الحدود والخطوط في ممارسة انتهاكاتها للحقوق والحريات النقابية والمدنية ضاربة بعرض الحائط الدستور وميثاق العمل الوطني والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بالحقوق العمالية والنقابية والعهدين الدوليين اللتين أكدتا على هذه الحقوق واللتين وقعت عليهما حكومة البحرين.

لم يكن للإضراب أن يستمر ليوم واحد لولا حملة التضامن المحلية والدولية التي بدأت مع بدء الإضراب، ولولا وقوف الحركة النقابية لي ودعم النواب في المجلس النيابي وتضامنهم معي في إضرابي عن الطعام وتأكيدهم على تقديم كل الدعم والمساندة لكل النقابيين المفصولين، وتأييد الجمعيات السياسية على اختلافها والجمعيات الحقوقية ومختلف منظمات المجتمع المدني التي توافد ممثلوها إلى مقر الاتحاد العام لعمال البحرين تعبيرا عن تضامنهم معي وتنديدا بالانتهاكات التي تقوم بها إدارة البريد ضد الحركة النقابية، كما لم يكن للإضراب أن يستمر لولا وقوف عمال ونقابيي البحرين وعلى وجه الخصوص عمال البريد الذين جاءوا للتعبير عن تضامنهم معي في مواجهة إدارة البريد، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لنقيب DHL الذي أبى على نفسه إلا أن يضرب عن الطعام تضامنا معي وتأكيدا على قداسة الحقوق والحريات النقابية وتمسكا بها.

وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير للمنظمات العربية والدولية التي تضامنت معي ومع الحركة النقابية في مواجهتها للهجمة المنظمة ضد الحقوق النقابية عبر بيانات الاستنكار لإدارة البريد وبرقيات الاحتجاج مطالبة الحكومة بالتدخل لإنهاء هذه الحملة، وفي هذا الإطار أشيد بدور الصحافة المحلية في تغطية الحدث بموضوعية ونزاهة الذي استمر لمدة خمسة أيام، الذي يعكس استقلالية الصحافة وصيانتها لحرية الرأي والتعبير ويؤكد أن الصحافة في البحرين هي المرآة الصادقة للمجتمع."

(جمال عتيق 12 ديسمبر 2007م – مقر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين)

دولنا النامية بين مفاهيم الفشل ومقومات النجاح

منذ سنوات قليلة، وتحديدا في الفترة بين العام –٢٠٠٥ ٢٠٠٧ اعتاد صندوق دعم السلام التابع لمجلة «فورين بوليسي» الشهيرة اصدار تقارير دورية حول تصنيف الدول الفاشلة، كما جاء في التقرير الأول، أو الهشة كما اصطلح على تسميتها لاحقا على مستوى العالم، وقد وضع التقرير الأول معايير وخصائص لا يمكن تجاوزها لفهم مضامين الفشل ومقومات النجاح على مستوى أداء وممارسات الدول والحكومات والتي بلغ عددها ١٢ معيارا اعتمدت مهنيا حتى صدور التقرير الأخير في العام ٢٠١٤، وقد بينت تلك التقارير وما اعتمدته من معايير مدى انعكاس ذلك على مستقبل الدول ومقومات استمرارها وحياة شعوبها وازدهارها على المستويين الاقتصادي والسياسي تحديدا.

التقرير منذ اصداره الأول حرص على وضع خصائص لا يمكن الاختلاف حولها بالنسبة للمهتمين بقضية تصنيف الدول فيما يتعلق بأداء الحكومات وممارسات الأنظمة الحاكمة، وهو تقرير سنوي لم يكن ممكنا اساسا التسليم بجوانب اساسية منه دون التسليم بما تحقق عالميا بالنسبة لحالة الانفتاح والتطور في ممارسة الشفافية كمفهوم عصري مرادف فرضته حالة التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور وسائل التواصل على مستوى العالم، والتي يعزى لها الفضل في مماحكة السياسات العامة او مدى تمحيص مصداقية او حتى تلفيق تقارير حكومات وأنظمة بما يقابلها من اوضاع سلبية او ايجابية على اكثر من مستوى خاصة فيما يرتبط بالمؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يصعب احيانا كثيرة الهروب منها.

من الخصائص التي حدَدها التقرير يبرز ضعف دور السلطة التشريعية باعتبارها السلطة المسؤلة بطبيعة الحال عن الرقابة والتشريع، وكذلك تراجع قدرة الدول المعنية عن تقديم خدمات أساسية لمواطنيها والمقيمين على آراضيها نتيجة تراجع مصادرها ومواردها الأساسية أو حتى بسبب استشراء الفساد في اداراتها العامة وتفشي المحسوبية وضعف الكفاءة في هياكلها ومؤسساتها، وعدم التفاعل الايجابي مع الدول الاخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي.

التقرير الأول الذي أعلن عنه مع نهاية العام 2007 يشير بوضوح إلى أن هناك حوالى مليارين انسان من سكان العالم من اصل قرابة السبعة مليار يعيشون في دول غير مستقرة وتحمل مخاطر انهيار او هي على حافته فعلياً، وأن هناك أكثر من 60 دولة تم تصنيفها تحمل علامات عدم الاستقرار، وتقترب حثيثا من كونها دول فاشلة معتمداً في ذلك على 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تم جمع بياناتها من مصادر اعلامية محلية ودولية مقروءة ومسموعة ومرئية حتى نهاية العام 2004 والأهم من كل ذلك أن دول عالمنا النامي تمثل السواد الأعظم من التقرير كدول فاشلة أو في طريقها للفشل.

وهناك العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اعتمدتها تلك التقارير حول حجم ومستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها الدولة، لعل ابرزها زيادة عدد السكان وسوء توزيعهم والنزاعات المجتمعية الداخلية وزيادة اعداد اللاجئين والتي تنعكس بشكل او بآخر على مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها الدولة وجودتها، وازدياد عوامل الظلم والغبن الاجتماعي، علاوة على غياب العدالة وارتفاع نسب التمييز بمختلف صنوفه، بما يستثير حالة من عدم العدالة والتهميش او الاقصاء السياسي، وتغليب قوى واثنيات محددة على حساب أخرى، بما يستدعى عوامل الغبن الاجتماعي، وتلك يستتبعها هروب الكفاءات وهجرة العقول واتساع ظواهر الاغتراب داخل المجتمع.

أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية فإن غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة والمتصارعة نتيجة غياب وتراجع التعليم والمساواة في الوظائف ومستويات

عبد النبي سلمان

الدخل وتفشي الفقر والبطالة وانعدام أو تقلص فرص العمل، والتي يزيدها الوضع الاقتصادي سوءا، جراء تراجع الدخل وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وانعكاس ذلك على معدلات الاستثمار في البلد وتراجع قيمة العملة الوطنية وسعر صرفها، وتدهور معدلات النمو والميزان التجاري في الدولة، والتوزيع غير العادل للثروات، وغياب معدلات الشفافية وتفشي الفساد، وتراجع التزامات الدولة تجاه مسؤلياتها الدستورية.

وفيما يتعلق بالمؤشرات السياسية فتنحصر في ما أسماه التقرير بفقدان شرعية الدولة وفساد النخب الحاكمة وغياب المحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات القائمة وفي العملية السياسية التي تدار بها الدولة، والتي يعتبر التقرير أحد أبرز وجوهها مؤشرات مقاطعة الانتخابات، وبروز دعوات العصيان المدني وزيادة معدلات الاحتجاج والتظاهر، وتدهور الخدمات وزيادة انتهاكات حقوق الانسان والاعتقال السياسي، وارتفاع معدلات العنف وتقييد حرية الصحافة، وغياب سلطة القانون وارتفاع مستويات الخوف لدى الناس من ممارسى السياسة، ووجود دول وكيانات تنزع نحو الاستقلال داخل الدولة الواحدة، وانتشار النزاعات المسلحة وتنامي الانشقاقات داخل النخب المجتمعية نتيجة لتداخل المصالح والامتيازات وتعريض البلاد لتدخلات خارجية.

كل تلك مؤشرات وخصائص لا زالت قائمة حتى اليوم في أكثر من بلد حول العالم، على الرغم من بروز ظواهر كتلك المتمثلة في الاعلان عن برامج وخطط تنموية خمسية وعشرية أو ما شابه وربطها عنوة بمفاهيم العدالة والكفاءة، وزيادة معدلات الاستثمار او اعطاء الأولوية للمواطنين في التوظيف وفرص العمل، وبالتالي الاستفادة من خيرات بلادهم وهي مفاهيم كثيرا ما تخذل من خلالها الشعوب نتيجة عدم التطبيق المسؤول والفعّال لها، لتصبح تلك الرؤى فيما بعد مجرد أدوات تجميل لواقع قبيح لا يمكن التعايش معه، لتصبح محل تندر من الجميع، حيث تحاول الحكومات ضمن اطارها الخارجي أن تقول انها تستجيب لتلك المآخذ على اداءها وممارساتها دون أن يرتبط ذلك بصدقية يمكن الركون اليها.

وهكذا تستمر دولنا النامية تغرق في مستنقعات الفشل والتشظي وتغوص في مظالم لا حصر لها تظل تتراكم عاما بعد آخر، لتدفع تلك الأنظمة بشعوبها وأوطانها نحو مصائر مظلمة ضمن دول فاشلة مكبلة بالفساد والمديونية والفقر

والبطالة والجهل والحروب والتبعية لأنظمة وحكومات او احلاف على مستوى قراراتها الداخلية وعلاقاتها والتزاماتها الخارجية، وتكون هشة بالفعل أمام عوامل التدخلات الخارجية سواء أكانت عسكرية أو سياسية، أو ضمن تحالفات تخدم مصالح الآخرين ولا تخدم بالضرورة مصالحها كدول، من المفترض أن تكون لها استقلاليتها وسيادتها وهي المعنية أساسا بالحفاظ على حالة الاستقرار والسلم الأهلي على ربوعها ضمن نسق اجتماعي واقتصادي وسياسي لا يمكن التفريط في عراه.

تلك العوامل وغيرها تقود بالضرورة الى الاضراربهيبة الدولة ومكانتها، وتراجع عومل الثقة المتبادل بين الحكومات والشعوب، علاوة على هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسهولة اختراقها مما يسهل معه ضرب وحدتها الوطنية، وتتسبب كذلك في هروب الاستثمارات وتراجع فرص التنمية، لتتضاءل معها فرص ومقومات النجاح المأمولة، تلك سيناريوهات واقعية مرعبة تعيشها معظم الشعوب في منطقتنا، والتي ربما تختلف أو تتباين في بعض تفاصيلها وحيثياتها بين دولة وأخرى بحسب الامكانيات والقدرة على الصمود لفترات أطول، كما انها ترتبط في بعض جوانب معالجاتها بمدى توافر الحكمة والموضوعية لدى القيادات والنخب الحاكمة والمجتمعية وعلى مستوى صياغة القرار الوطني في التفكير جديا في الخروج من تلك الأزمات المستمرة والتراجعات والارتهان، والسعي نحو حوارات جادة تقود لحلحلة الكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعبور بمسؤولية وطنية عبر نهج اصلاحي حقيقي يبتدأ ولو بخطوات متدرجة نحو مسار ديمقراطي يستوعب الجميع تحت مظلة الاصلاح السياسي والاجتماعي الذي يكون قوامه تحقيق العدالة والاستقرار والأمن والازدهارللجميع.

نموذج التنمية «المثالي» للاستدامة

د. محمد الصياد

على مدى تاريخ الفكر الاقتصادي، القديم والمعاصر، أَجهَدت المدارس الاقتصادية، على اختلاف توجهاتها، نفسها بحثاً عن الطريق الأنسب والأسلم لتنمية المجتمعات البشرية وتقدمها ورقيها وازدهارها ورفاهيتها.

وعلى مدى تاريخ المجتمعات، المعاصرة وما قبل قيام الدول القومية، جربت المجتمعات البشرية تطبيق نتاجات رؤى ونظريات رواد الفكر الاقتصادي العالمي اعتماداً على أن كل من هذه الرؤى والنظريات يمكن أن يحقق لها مبتغاها في النمو والازدهار. بيد أن المشكلة بقيت في كيفية تأمين الاستدامة لهذا الاستقرار في النمو والازدهار.

هذه معادلة في غاية الصعوبة. فقد ينجح نموذج اقتصادي مبني على أحد نتاجات الفكر الاقتصادي العالمي، كالنموذج الاسكندنافي أو النموذج الجنوب شرق آسيوي، الذي مثلته في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ما سمي بالنمور الآسيوية (هونج كونج، تايوان، كوريا الجنوبية، وسنغافورة)، في تحقيق نهوض اقتصادي مدهش يؤسس لفترة مديدة من الاستقرار والسلام الاجتماعي الموازي حكماً للازدهار الاقتصادي، وبحيث يطاول هذا الازدهار أغلب، إن لم يكن جميع، مؤشرات النهوض والحياة النوعية)التي اختارت مملكة بوتان قبل بضع سنين، ترميزاً لها، مؤشراً قياسياً وطنياً للسعادة بديلاً لمؤشر نمو إجمالي ناتجها المحلي(، مثل مؤشر انخفاض الفقر والفقر المدقع، ومؤشر انخفاض البطالة، ومؤشر ارتفاع وزن ونسبة الطبقة الوسطى، ومؤشر مخرجات التحصيل العلمي، ومؤشر نمو خلق الوظائف الجديدة، ومؤشر ارتفاع نسبة مساهمة القطاع المعرفي في إجمالي الناتج المحلي.

ومع ذلك فإن أياً من نماذج المذاهب الاقتصادية المختلفة لا يملك ادعاء القدرة على الاستمرار بنفس الزخم ونفس الوتيرة، ناهيك عن عرضته للعثرات والاختناقات، بما في ذلك الأزمات، الدورية والاستثنائية.

وبهذا المعنى فإنه ليس هنالك نموذجاً مثالياً للتنمية، وهذا ما أجبر الحكومات في البلدان الرأسمالية على التنازل عن مبدأ آدم سميث لاقتصاد السوق الحرة "دعه يعمل دعه يمر"، عملاً بـمختلف مذاهب المدارس الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والـ"نيوليبرالية"، التي ظهرت عيوبها الفادحة في الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 واللأزمة المالية/الاقتصادية المركَّبة لعام 2008، والتي تزعُم أن السوق يصحح نفسه من تلقاء نفسه، وفقاً للكلاسيكي لآدم سميث – التنازل والقبول بمستويات مختلفة من تدخل الدولة في الاقتصاد لإعادة التوازن كان قد دعا إليه جون مينارد كينز الاقتصادي البريطاني بعد أن رأى بأم عينيه كيف أفضت سياسات "دعه يعمل دعه يمر" إلى الخراب الاقتصادي الذي خلفه الكساد العظيم في 1929–1934.

أما وقد أعيتهم الحيلة، فإن رواد المدرسة الواقعية في الفكر الاقتصادي العالمي، اهتدوا إلى مقاربة أكثر واقعية وهي التنمية المستدامة، متنازلين ضمنياً عن مقولات النمو الثابت. وقد استعاروا هذا المصطلح الجديد (التنمية المستدامة) من المصطلح البيئي "الاستدامة" (Sustainability) الذي يُوَصِّف كيفية المحافظة على تنوع النظم الحيوية وإبقائها منتجة (بكسر التاء) على مر الزمن. وقد استخدمت الأمم المتحدة مصطلح التنمية المستدامة في ثمانينيات القرن الماضي، حيث عرفتها مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 20 مارس/آذار 1987 على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ومع ان هذه المقاربة (الاستدامة)، بالغة العمومية، ولا تحيط بكامل المشكل التنموي، إلا أنها تعتبر بداية تحول في الفكر التنموي العالمي والممارسة التي تستتبعه.

فالحال، ان "تضبيط" أداء محركات النمو على إيقاع متزن بعيداً عن الأعطال والأعطاب لفترة زمنية ممتدة، هي عملية في غاية التعقيد والصعوبة. فحين يتطلب الأمر إحماء الدورة الاقتصادية لحفز النمو، سيكون ذلك عبر إرخاء السياسة النقدية، بخفض سعر الفائدة وزيادة جرعة العرض النقدي. ولكن هذا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تصعيد التضخم ورفع الأسعار، ومن ثم الضغط لرفع سقوف الأجور، وهو ما سيقود إلى زيادة الإنفاق وتغذية التضخم أكثر فأكثر. وعلى العكس، فإنه في حال ميل السياسة النقدية إلى الانكماش، فسوف يؤدي ذلك إلى فرملة النمو وزيادة الضغط على مؤشر البطالة وبقية مؤشرات الحصاد الاجتماعي للدورة الاقتصادية المتباطئة والمائلة نحو الركود.

في المحصلة، سوف يكتشف الباحث ان من الصعوبة بمكان – إن لم يكن من الاستحالة – إيجاد نموذج تنموي مثالي للاستدامة. وذلك لوجود عناصر جوهرية في معادلة النموذج الاقتصادي، يصعب التنبؤ باتجاهات فعلها داخل بارومترات الدورة الاقتصادية، لاسيما منها قرارات المستهلكين المرتبطة بدالّة الطلب على حصيلة إجمالي الناتج المحلي، والجشع غير المحدود لأصحاب الرساميل الذي يجعل السوق مرتهناً لقراراتهم المحدِّدة لإقبالهم (Bull market)، أو إدبارهم (Bear market) الاستثماري.

لما كان ذلك، فلربما خلصنا إلى التوافق على أن التدابير التحوطية اللازم اتخاذها وطنياً للاقتراب من متطلبات تحقيق الاستدامة التنموية، هي المقاربة الأكثر واقعية لتحقيق نموذج تنموي قابل للحياة والتصحيح والتجديد.

ولما كانت القوانين الاقتصادية التي تحكم العلاقة بين جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والجزئي، لا تتساهل بأي شكل من الأشكال مع محاولات خرقها سواء بالإفراط في الابتعاد عن ناموسية مفاعيلها أو بالتحايل عليها ومراوغتها – مع ما ينطوي عليه ذلك الخرق من اختلال في معادلاتها التوازنية .. وتسهيلاً لوظيفة إدارة عملية تصحيح وتجديد النموذج المتوافق معها – فلربما كان الالتزام المرن بمعدل نمو معتدل، ومعدل نمو سكاني خفيض، وسيطرة مرنة على العرض النقدي، وسقف صارم للاقتراض وبلورة وتشكيل ثقافة مجتمعية عامة قوامها الاستهلاك الرشيد للموارد، ربما كان مدخلاً مناسباً للوصول إلى نموذج تنموي مستدام نسبياً.

بينهم مئات الخريجين البحرينيين

الجامعات السوفيتية ... مدرسة الكوادر الوطنية

طرحت مرحلة التحرر الوطني تحديات كبرى أمام شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ودولها الفتية. فبلدان هذه القارات التي خضعت عقوداً من الزمن لقبضة الاستعمار، الذي نهب خيراتها ونكل بشعوبها وعرقل تطورها الطبيعي، لم يكن لديها من المقومات والأدوات الضرورية لبناء دولها وحلّ مهام التحرر الوطني وأهمها بناء اقتصاد وطني متحرر من هيمنة الاحتكارات الأجنبية.

وفي الوقت ذاته فرضت هذه التحديات على قوى التحرر الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي الأخرى والذين وجدت فيهم نصيرا لقضاياها في المحافل الدولية وداعما لها في النضال ضد الاستعمار .

قدّم الاتحاد السوفيتي للدول المتحررة حديثا (1950 – 1965) الدعم العسكري والاقتصادي والتقني والعلمي فضلا عن الدعم السياسي، كما تجسد في العلاقة مع مصر ابان العدوان الثلاثي وفي بناء السد العالي ومصانع الصلب والحديد وتقديم السلاح وتدريب الجيش المصري.

من الصفحات الناصعة في تاريخ الاتحاد السوفيتي وعلاقته بقوى التحرر الوطني والدول حديثة الاستقلال، فتح أبواب الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية السوفيتية امام الشبيبة من القارات الثلاث وعلى نفقة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بدءا بتذاكر السفر وكسوة الشتاء، إلى السكن والتعليم والطبابة. ولتلبية احتياجات تلك البلدان من الكوادر الوطنية المتعلمة، أسست الحكومة السوفيتية جامعة الصداقة بين الشعوب في فبراير 1960 ، وبعد اغتيال الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا، أول رئيس حكومة للكونغو الديمقراطية وأحد ابرز قادة التحرر الوطني في افريقيا بأيدي ضباط الجيش البلجيكي، اصبح اسمها "جامعة باتريس لومومبا للصداقة بين الشعوب".

هذه الجامعة التي تحولت الى صرح علمي يستقبل الطلبة من اكثر من 150 بلدا ، اعطت لبلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية آلاف الكوادر العلمية، التي ساهمت في بناء دولها ومجتمعاتها، وتبوأ الكثيرون منهم مراكز مهمة في مجالات عدة. ولقد وسعت المبادئ التي قامت عليها الجامعة، والهادفة إلى توحيد طلابها على اختلاف ثقافاتهم وأعراقهم على مبادئ العلم والمعرفة والصداقة والعمل الوطني، من خبرة الشباب وعززت ارتباطهم بأوطانهم وشعوبهم واحترامهم للشعوب الأخرى وثقافاتها .

جبهة التحرير الوطني البحرينية كانت من بين حركات التحرر، التي عملت على الاستفادة من الفرص التي وفرها الإتحاد السوفيتي أمام الشباب للدراسة في جامعة الصداقة وفي العديد من الجامعات والمعاهد السوفيتية الاخرى. فالجبهة التي كانت تناضل من أجل الاستقلال وبناء اقتصاد وطني مستقل، وعت منذ البداية أهمية المساهمة في اعداد الكادر الوطني الذي سيلبي احتياجات البناء الاقتصادي والمجتمعي. صحيح أن الحكومة آنذاك كانت تبتعث بعض الطلبة للدراسة في الخارج، إلا أن السواد الأعظم من الطلبة كانوا محرومين من الدراسة الجامعية، وخاصة الفقراء منهم. وعليه فقد سعت الجبهة للحصول على مقاعد دراسية في الجامعات السوفيتية وفي جامعات الدول الاشتراكية بوجه عام .

نجحت جهود الجبهة في تحديد منح دراسية للطلبة البحرينيين من قبل «لجنة التضامن الآسيوي- الافريقي السوفيتية»، ومن» منظمة الشبيبة "الكومسومول" و"لجنة منظمات الشبيبة"، وهي الجهات التي كانت معنية بتقديم المنح للطلبة الأجانب إلى جانب «اتحاد النقابات»، حيث سافر أول المبتعثين إلى جامعة الصداقة عام 1963 وكانوا خمسة هم غالية دويغر ويعقوب الجناحي ومحمد كشتي وجاسم ديتو وأحمد الشيخ، ثم بدأت البعثات تتوالى باضطراد .

كان الوقت صعباً في ظروف العمل السري والاعتقالات المتتالية، والتفتيش الدقيق في

المحامي جاسم المطوع

المطار، وصعوبة تهريب الشهادات الثانوية إلى الخارج لتقديمها للجهات المعنية بغية الحصول على القبول في إحدى الجامعات. ومع ذلك فقد استمر العمل في ابتعاث الطلبة وتمّ وضع آلية محددة ساهمت في انتظام العملية، رغم توقيف بعض الرفاق في المطار وبحوزتهم عدد من الشهادات مما عرقل سفر بعض المرشحين، كما حدث حين أوقف في المطار المرحوم عبدالله العباسي ثم الأخت مها زوجة أحمد البوسطة.

كانت الشهادات تصل إلى بيروت، إما مع أحد المسافرين او بالبريد على أحد العناوين التي استخدمتها الجبهة، ومن ثم تقدم إلى القنصلية السوفييتية وقنصليات الدول الاشتراكية الأخرى التي وافقت على تقديم منح للطلبة البحرينيين كألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وكوبا، حيث ترسل بعدها بالحقائب الدبلوماسية إلى عواصم تلك البلدان للنظر فيها. وفي حال القبول، كنا نبلغ رفاق الداخل بالنتائج وعلى ضوئه يأتي الطلبة المقبولون إلى بيروت، إما مباشرة أو عن طريق محطات أخرى.

كان فندق «بنما" عند ساحة الشهداء، محل الإقامة الذي اختير للطلبة الجدد حتى العام1967 لتدني أسعاره وموقعه المناسب، يقيمون فيه حتى صدور تأشيراتهم . وكان السفر يتم من بيروت إلى الاتحاد السوفييتي إما جواً أو بحراً بسفن سوفيتية تنقلهم إلى اوديسا حيث ينتقلون منها إلى موسكو.

بذلت قيادة الجبهة جهداً مستمرا للحصول على المزيد من المنح من الدول الصديقة، مكّن أعداداً كبيرة من الشباب البحريني من عامة الشعب من الوصول إلى الجامعات، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية. كان الطلبة البحرينيون يتلقون علومهم في جامعات ومعاهد موسكو ولينينغراد وكيف واوديسا وباكو ومدن البلطيق وغيرها من المدن السوفيتية. ولدى الحديث عن المنح السوفيتية، لا بد من الإشارة إلى أن الرفيق يعقوب الجناحي، الطالب في جامعة الصداقة آنذاك، كان قد عزّز علاقاته مع المنظمات السوفيتية آنفة الذكر والمعنية بتقديم المنح، الأمر الذي ساهم في زيادة حصة البحرينيين من المقاعد الدراسية.

جبهة التحرير لم تكن الجهة الوحيدة التي ابتعثت طلبة إلى الاتحاد السوفييتي وبلدان اخرى، فالجبهة الشعبية كان لها مبتعثون . وشكّل هذا العديد المختلط من الشابات والشباب الذين غامروا بالسفر سراً، وتعرضوا للمساءلة والتضييق والحرمان من العمل بعد عودتهم، نواة صلبة من الكادر الوطني المفعم بالنشاط والأمل، برز منهم أطباء ومحامون ومهندسون واقتصاديون وغيرهم، ونال بعضهم ثقة الشعب بانتخابهم إلى المجالس النيابية. خريجو الدول الاشتراكية اصبحوا جزءا حيويا من مجتمعهم ، ناشطين في العمل السياسي والنقابي والثقافي، يحبون بلدهم ويحملون أحلى الذكريات عن جامعاتهم والدول التي منحتهم هذا القدر من العلم والمحبة، وفي طليعتهم الاتحاد السوفييتي .

بصراحة

انعقد في مدينة سوتشي بروسيا تحت شعار: "بتكريم ماضينا نبني المستقبل»

المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلبة

تحت شعار: «من أجل السلام والتضامن والعدالة الاجتماعية نناضل ضد الإمبريالية – بتكريم ماضينا نبني المستقبل»، انعقد المهرجان العالمي التاسع عشر للشبيبة والطلبة في الفترة من 14 أكتوبر إلى 22 أكتوبر 2017م في مدينة سوتشي في روسيا، وقصدت الجهة المنظمة للمهرجان، أي اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي «وفدي» باقامة المهرجان في تلك الفترة أن يتزامن مع احتفالات الشعب الروسي والحزب الشيوعي الروسي وسائر الأحزاب الشيوعية واليسارية في العالم بالذكرى المئوية لثورة أكتوبر العظمى، الثورة التي هزّت العالم، في الرابع والعشرين من أكتوبر عام 1917 ، والذي كان يصادف بالتقويم الروسي القديم 7 نوفمبر، كي يتفاعل الشباب المشاركون في المهرجان مع هذا الحدث الأبرز في القرن العشرين الماضي.

تم افتتاح المهرجان بتاريخ 15 نوفمبر 2017 في القرية الاولمبية في سوتشي، بحضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وممثلي 159 دولة في العالم وعشرين ألف من المشاركين (الأفراد والضيوف وممثلي المنظمات) إضافة إلى عشرة آلاف متطوع من الشباب الروسي، وكانت مشاركة البحرين بثلاثة وفود (الحكومي، الشعبي، الشبيبة، الأفراد)، ولأول مرة في تاريخ مهرجانات الشبيبة والطلبة العالمية التي ينظمها وفدي يشارك وفد حكومي من البحرين.

وجهت دعوات من قبل الحكومة الروسية إلى معظم وزارات الشباب والرياضة في العالم لحضور المهرجان لأهداف و مرامي تخص الدولة الروسية ، وفي يوم الافتتاح لم يرفع العلم الفلسطيني مثل كل الدول المشاركة في المهرجان، وفي الوقت الذي رُفع فيه علم اسرائيل، وبحضور وفد يمثل اليمين الصهيوني.

لذلك ولاعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق ونضاله العادل في دحر الاحتلال الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، رفضت وفود بعض البلدان العربية وبالأخص الوفود الشعبية (الوطنية والتقدمية) ومن ضمنها وفد الشبيبة البحرينية المشاركة في حفل الافتتاح، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ المشاركة في مهرجانات الشبيبة والطلبة العالمية، كما اعتصمت الشبيبة البحرينية مع وفود الشبيبة العربية الوطنية والتقدمية في اليوم الثاني أمام البوابة الرئيسية للمهرجان (ميديا سنتر) وباللباس الشعبي البحريني.

بعد الاعتصام في اليومين الأول والثاني من انعقاد المهرجان، تم رفع العلم الفلسطيني، وفي المجمل كانت أجواء المهرجان مختلفة عن المهرجانات السابقة وبالأخص في طرح المواضيع والمحاضرا، وكذلك في الشخصيات التي تلقيها، وعلى الرغم من أن اللجنة الروسية الحكومية المنظمة وضعت برامج تختلف عن برنامج وفدي، ولكن في القسم المخصص لوفدي كانت هناك الأجواء الحقيقية للمهرجان مثل محاضرة السكرتير العام للحزب الشيوعي الروسي الرفيق جينادي زيجانوف الذي ألقى محاضرة عن أهمية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بمناسبة الذكرى المئوية لها.

وألقيت ندوة مشتركة للوفدين البحريني والكويتي عن التدخلات الامبريالية في منطقة الخليج باللغة الانجليزية حاضر فيها الرفيقان يحيي المخرق من البحرين، ومن الكويت حسين الحربي، حيث تفاعل معهما الحضور من خلال طرح الاسئلة والمداخلات.

في اليوم الأخير للمهرجان في 21 أكتوبر القت أليدا ابنة الزعيم الثوري تشي جيفارا محاضرة عن محاكمة الامبريالية، تحدثت عن مؤامرات الامبريالية التي تحاك ضد العديد من شعوب وبلدان العالم، وعن الحصار الذي ما زال مفروضاً على كوبا الاشتراكية.

في 17 نوفمبر اليوم الثالث من انعقاد المهرجان وفي قاعة خاصة ألقى وزير خارجية روسيا السيد/ سيرغي لافروف محاضرة، وهناك العديد من المحاضرات في مواضيع متعددة تلقى من قبل متخصصين أغلبية من روسيا.، هذا فضلاً عن الأنشطة والفعاليات المتنوعة في الفن والثقافة والعلم والرياضة وغيرها.

في مركز المهرجان في (الميديا سنتر) كانت الوفود تقريبا في كل أيام المهرجان تغني الأناشيد والأغاني الوطنية وبالأخص الفلكلور الشعبي وبعضهم باللباس الشعبي لبلدانهم، وبجولة في مركز المهرجان تشاهد أغلبية الطاولات التي تعرض علبها شبيبة الأحزاب الشيوعية واليسارية من جميع أنحاء العالم وثائق ومعروضات تعرف بعمل أحزابهم، وبكل

فاضل الحليبي

ما يتصل بتاريخ بلدانهم وشعوبهم.

وعلى الرغم من الملاحظات التي أشرنا إلى بعضها أعلاه، يمكن القول إن الدولة الروسية نجحت في تنظيم واستضافة المهرجان، الذي بلغ عدد المشاركين فيه ثلاثون ألف شاب وشابة، فضلاً عن الضيوف والمدعوين والمتطوعين.

مشاركة في مهرجانين 1985 / 2017

شاركتُ في المهرجان الثاني عشر للشباب والطلبة العالمي في موسكو عام 1985 ضمن وفد شبيبة البحرين، جاءت مشاركتنا بعد خمسة شهورمن استلام آخرزعيم سوفييتي ميخائيل غورباتشوف مقاليد الحكم في الاتحاد السوفياتي حيث أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس الاتحاد السوفياتي، وجاءت شهرته العالمية عندما أعلن عن عملية اعادة البناء والمكاشفة، "بريسترويكا و غلاسنسوت"، حيث انعقد المهرجان في الفترة بين 27 يوليو 1985 إلى 3 أغسطس 1985. وكان التنظيم من قبل الكومسمول اللينيني واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي وفدي، واتسم بالروعة، حيث تّم افتتاح المهرجان في استاد موسكو بحضور حوالي 80 ألف مع الوفود المشاركة، وبلغ إجمالي الحضور في مدرجات الاستاد مائة ألف، حيث ألقيت كلمات من قبل الزعيم السوفييتي غورباتشوف والسكرتير الأول الكومسومول اللينيني ورئيس وفدي.

وكان نشيد الشباب الأممي يُردّد من قبل الحضور بكل لغات العالم، حيث كان هناك الشباب الحالمون بالتغيير والثورة، فيما الرايات الحمراء ترفرف في كل مكان، كان هناك المناضلون والمناضلات الشباب من جميع أنحاء العالم، ومن بينهم المناضلة الأمريكية السمراء أنجيلا ديفيس التي خاطبت الشبيبة العالمية محيية نضالها ضد السياسات الامبريالية الأمريكية، وفاضحة للعنصرية ضد الأمريكان السود، وكان هناك المرحوم الفنان الشيخ إمام يغني أشعار رفيق دربه الشاعر فؤاد أحمد نجم وغيرهم.

في مهرجان سوتشي 2017 طلبت اللجنة المنظمة للمهرجان التابعة لوفدي من اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي بأن يشارك من كل دولة اثنان من الذين شاركوا في مهرجان عام 1985 في موسكو، ورشحني الرفاق للمشاركة في المهرجان بصفتي ضيفاً، وبسبب الاهتمامٍ بالوفود الرسمية التي تمثل حكومات، لم تولِ اللجنة المنظمة التابعة للدولة المستضيفة الاهتمام الخاص بالضيوف ووفود العديد من الدول العربية، لهذا حدث سوء في الاستقبال والتنظيم.

ولوحظ أيضاَ أن اللجنة المنظمة لم تلتزم بشعار المهرجان الرئيسي "من أجل السلام والتضامن والعدالة الاجتماعية نناضل ضد الإمبريالية – بتكريم ماضينا نبني المستقبل» حيث تكرس فعاليات وانشطة المهرجان ضد الامبريالية وتفضح مخططاتها المعادية لتطلعات الشعوب للتقدم الاجتماعي والمساواة والديمقراطية، وبأن يعمّ السلام العالم، لأن الدولة المضيفة كانت مهتمة أكثر بنسج علاقات مع الدول وتروج لمشاريع وبرامج الدولة القادمة على الأصعدة المختلفة وهذا يتضح من خلال المحاضرات و الفعاليات المنظمة من قبلها، (الصحة، التعليم والعلوم والتكنولوجيا والرياضة والفنون، والتجارة) وغيرها هذه المواضيع، التي على أهميتها إلا أنها تختلف عن طبيعة برامج وفعاليات مهرجانات الشبيبة والطلبة العالمية التي نظمت طوال العقود السبعة الماضية التي تؤكد على النضال ضد الامبريالية والفاشية والصهيونية وتعزيز الصداقة والتضامن بين شبيبة وطلبة العالم ونبذ الحرب وترسيخ ثقافة السلام بين الشعوب والبلدان، وإذا كان العالم قد تغيّر، ولا بد من مواكبة متغيراته، لكن المبادىء والأفكار النبيلة تظل ثابتة، ولا يجوز التفريط بها.

شكراً تونس

د. انتصار البناء

نحن مدينون لتونس لأنها، وفي العقود الأربعين الأخيرة، كانت من أكثر الدول العربية التي صدرت إلينا مفاهيم الحداثة ورسّخت ممارساتها العقلانية والمعتدلة على الصعيدين الاجتماعي والمعرفي. ونحن النساء مدينات للتونسيات لأنهن أسسن لحركة نسوية (عربية) قوية انخرطت في مختلف كيانات المجتمع المدني وناضلت من أجل تحقيق مكاسب عادلة للمرأة. ثم تصدرت الحركة التونسية المشهد السياسي الراهن، للحفاظ على المكتسبات النسوية التاريخية أمام التيارات المحافظة الجارفة، ولربح مكاسب استثنائية جديدة.

أكثر ما يذهلنا نحن المشارقة المتابعين لبعض المستجدات على الساحة التونسية، هو (الحوارية الخلاقة) التي يدير بها التونسة قضاياهم. حوارية تتجاوز التأييد والرفض وتدجيج الحجج مع أو وضد. حوارية تقوم على (الأطروحات والبدائل) وتستند على خلخلة القناعات وتنسيبها وجعلها قابلة للتغير باعتبارها نتائج ظروف اجتماعية وتاريخية طارئة، أو قارة لحين وليس للأبد. والنقد في تونس هو الأساس وليس ثمة مسلمات وليس هناك ما يقال عنه (لا مساس). والتونسة وهم يخوضون غمار النقاش في قضاياهم ومستجداتهم لا يلتفتون كثيرا للتحفظات التي تثار ضدهم وخصوصاً منا نحن المشارقة، بل يمضون في تغيير وقائعهم الاجتماعية، ضاربين لنا بذلك مثلا إما نقتد به وإما نتمسك بتحفظاتنا. الأمر الذي يجعل من تونس دائما هي السباقة في التغيير.

وفي المقترح الأخير الذي طرحه الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي حول مساواة المرأة مع الرجل بالميراث، وإعادة النظر في منع زواج التونسية المسلمة من غير المسلم، وبعيدا عن التأويلات السياسة لمقترحات قد تبدو لها أبعاد انتخابية، فإن المقترحات قد أشعلت حالة (حوارية) إيجابية في الوطن العربي كاملا. وما كان لها أن تكون إيجابية لولا أن من يضبط ناصيتها هو المؤسسات الاجتماعية والدينية التونسية. فهذه المرة تجاوزت الحوارات العربية لهاتين القضيتين تحديدا، مباحث التأييد والرفض، وقفزت المناقشات عن آراء قدماء الفقهاء وتقليديهم إلى مناحٍ جديدة هي البوابات الحقيقية لتطوير الفقه الإسلامي.

فرضت مناقشات القوانين الجديدة المقترحة في تونس إعادة قراءة الآيات القرآنية التي استندت إليها الآراء الفقهية القديمة في مسائل الميراث والعلاقة مع غير المسلمين وخصوصا الزواج منهم. وفرضت القراءة الجديدة تمعين الدرس في الظرف التاريخي لنزول الآيات والسياق التاريخي لتفسيرها والواقع الاجتماعي للفتاوى القديمة ومقارنة كل ذلك بواقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي. وانفتح الأفق لمناقشة واقع مجتمع تعمل فيه المرأة في كل وظائف الرجل وتتحمل أعباء مالية قد تتجاوز أعباء الرجل. وواقع مجتمع قلّ فيه الترابط والتواصل واستقلت فيه المرأة ماديا ومعنويا. ووقعت فيه أحيانا تحت ظرف إعالة أسرة كاملة إما لأسباب لطلاق أو الترمل أو عدم الزواج. وذلك واقع ماثل تدل عليه دراسات وإحصاءات وقصص اجتماعية وقضايا تطرق أروقة المحاكم. فكيف في مجتمع كهذا نسلم بفرضية أن الرجل ملزم بإعالة المرأة والنفقة عليها وعلى الأبناء، وهي فرضية يشهد الواقع بأنها غير صحيحة اجتماعيا واقتصاديا؟!!

كما حرضت مقترحات السبسي الدارسين لإعادة قراءة الآيات المبينة لمفهوم (المسلم) ابتداء من دعوة إبراهيم إلى دعوة محمد عليهما السلام. وتمييز آيات المشركين عن الكافرين، وتحليل صفات أهل الكتاب عن غيرهم. وقراءة كل ذلك في سياق قرآني متصل ومتكامل بعيدا عن اجتزاء الآيات وتوظيفها خارج مدلول السياق اللغوي والتاريخي. واستفاضت المناقشات للتمييز بين ما هو قرآني عام ورمزي قابل للتأويل، وما هو أقوال للبشر من تفاسير أو روايات منسوبة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام بطرق بشرية غير قطعية.

فرض (الحوارية) العربية في هذه المساحات ممنوعة الاقتراب هو إنجاز تونسي بامتياز. وهو أثر للحداثة التونسية وللنضال الفكري والاجتماعي التونسي. وانتقال عدواه لدولنا المحافظة هو تحريض تونسي محمود ندين له بالكثير. وهو ما يذكرنا ويرسخ في يقيننا أن تونس، بين فترة وأخرى، تثب فجأة وسط الرتابة الفكرية العربية لتضرب لنا مثلا وتخلق نموذجا فتعبد لنا الطريق لنسير خلفها. فشكرا تونس

صفّارة الفساد

عصمت الموسوي

هاتفني موظف حكومي قبل فترة وعرض علي قصة فساد تجري في الوزارة التي يعمل بها ، انه يشم رائحة الفساد في دائرته ويرى كيف يتحرك حيتان الفساد براحة واطمئنان بينما هو لا يدري لمن يذهب ومن هي الجهة المختصة للتبليغ عنه وما مدى جديتها في وقف او منع استشراء الفساد ؟ ويبدو ان هذا المواطن الحريص على وطنه لم يسمع يوما بالخط الساخن الحكومي نزاهة او بالجمعية البحرينية للشفافية او غيرها ، ولم يجد امامه الا الصحافة الالكترونية التي من خلالها استطاع ان يطلق صفارته الأولى عسى ان يلتفت صناع القرار، اما القائمون على الصحافة الورقية فليسوا في وارد الدخول في معارك الفساد الكبرى وتحمل تبعاته خصوصا في ظل خشية المصادر من افشاء اسماءها وضياع مستقبلها المهني ، في الدول الغربية والتي تتمتع بديموقراطية فاعلة ، وجدوا حلا لهذه الإشكالية ، فإذا وجد الموظف فسادا متخفيا ، قام بالتصفير وهو اجراء احترازي او استباقي يقوم به هؤلاء المصفرون للتنبيه للخطر وقبل وقوع الفأس في الرأس .

والمُصَفِرون whistleblowers قد يكونون فرداً أو جماعة تعمل في المؤسسات والشركات العامة أو الخاصة، وتقوم بفضح وافشاء الممارسات والأخطاء والانتهاكات غير القانونية وغير المشروعة والخارجة عن الاطار الطبيعي والأخلاقي، مثل هؤلاء قد يجدون انفسهم فجأة وبالمصادفة أمام فساد شاهر ظاهر يتحرك مرتاحا مطمئنا بلا روادع ولا كوابح ولا خوف أو خشية من مساءلة أو افتضاح، ربما لأنه يستند إلى ظهر قوي يحميه، أو قد يشم "المصفرون" رائحة فساد، إلا أنه فساد مقنع ومتواري في حين تبدو واجهة المكان أو المؤسسة براقة ومشعة ومربحة بينما هي في الداخل وفي العمق منخورة بالفساد وبالتقارير المالية المفبركة والمخادعة ، في الحالة الأولى وحيث يسطع الفساد كل يوم كأشعة الشمس الواضحة ،يعمد مطلقو الصفارة للعمل بشكل اسرع ، اما في الفساد المتواري الخبيث فالعمل يقتضي روية وبحثا وتخفيا ولا يتم تسريب المعلومة قبل التحقق منها تماما ومن ثم البدء بالإبلاغ والتحقيق .

مطلقو صفارة الإنـذار لا يتعلق عملهم بملاحقة الفساد وحده انما بكل خلل اداري او قضائي او امني او صحي او بيئي او اعلامي ، ويقومون بهذا العمل مدفوعون بالحرص على المصلحة العامة أو الخاصة التي قد تتعرض للخطر والتي قد تشكل في حال السكوت عنها نكبة بالمجتمع والدولة بأكملها ،وتبدأ هذه المجموعة بملاحظة خيوط الفساد الذي يعمل خفية وفي الظلام وبعيدا عن الأعين، مطلقو صفارات الفساد شاهدناهم في عدد من أفلام شهيرة حملت الاسم ذاته whistle blowers، وأغلبها أفلام مستوحاة من قصص واقعية لأفراد عاديين وشاءت الصدف أن يكتشفوا الأخطاء والتجاوزات والسرقات، وكثيراً ما نجد في هذه القصص كيف يبدأ الفساد، فإن كان الطريق آمنا وسالكا والاليات غائبة او شكلية والناس تخاف من التبليغ او الافشاء تعاضد الفاسدون بشكل محكم في جميع مرافق هذه المؤسسة او تلك وتشارك الجميع في اعداد حساء الفساد كي ينال كل فرد حصته من الغنيمة ، وفي البداية يعمل المصفرون بسرية شديدة ، ولكن في حال اكتشاف امرهم او وصولهم الى يوم اعلان النتائج فإنهم يكونون طوال هذا الوقت في حماية عدد من الجهات أهمها :

الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد ، وقانون حق الحصول على المعلومة ، والصحافة الحـرة النزيهة الاستقصائية تحديدا ، والأحزاب السياسية والقضاء العادل والبرلمانات القوية ونشطاء المجتمع المدني والمحامون والقوانين الواضحة الصريحة المعنية بالكشف عن الفساد وبحماية الشهود والمصادر الخبرية إضافة الى الرأي العام المهيأ لمحاربة الفساد ،والاهم من كل ذلك هو المساندة الحقيقية التي يلقونها من أنظمة حكم تتعامل بصرامة شديدة مع الفساد خشية على اقتصاد الدولة وتصنيفها وسمعتها واستثماراتها وحاضرهاومستقبلها

كل هذه الأمور تشكل طوق حماية وامان للمبلغين عن الفساد ، والذين قد يتعرضون للاستهداف او الانتقام او التصفية او الطرد من أعمالهم او قد تلاحقهم الشبهات اذا لم يقم النظام والمجتمع وقوانينه ومؤسساته بتأمين الحماية لهم كما سبق واشرت ، في الغرب صدرت الكثير من الكتب والأفـلام وحتى الأغاني التي تحكي عن صفارات الفساد « أيها المصفر انفخ صفارتك " وتمجد فعلهم وتعتبرهم ضمير المجتمع وروحه الأخلاقية وعناصره الجديرة بالاقتداء والتي تستحق الجوائز والتكريم والاوسمة ، وفي السنوات الأخيرة جرى استحداث الكثير من الاليات والقوانين " للمصفرين " كي تكون متوفرة وجاهزة ويستعان بها في منظومة مكافحة الفساد في ظل تنامي ظاهرة الفساد وتعقدها وتشابكها وارتباطها بمصالح اهل السياسة

ان العالم الثالث لا يزال فقيرا في تعاطيه مع المعلومة ومع الفساد إضافة الى نقص وغياب الحماية التي قد يتلقاها المصفرون، وبسبب انعدام الحريات والديموقراطية والصحافة الحرة تسمع همسا او ربما صفيرا خافتا او مدويا في كل مكان، ولكن لا تجد ردة فعل أو استجابة لهذا الصفير .

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

الماركسية بين الأمس واليوم «١٢ - ١٢»

الحاجة إلى الاقتصاد المُخطط

على مدى العقديين الماضيين كُنا نتغذى بإنتظام على الدِعاية الاقتصادية التي طمأنتنا بأن فكرة الاقتصاد الاشتراكي المُخطط قد ماتت، وبأن "السوق"، تُرِكَت لتعمل حَسب قوانينها الخاصة، وهذهِ النتيجة سوف تَحِل مشكلة البَطالة، وستَجلُبُ عالَم الرخاء والسلم.

والآن، على أثر انهيار عام ٢٠٠٨، بدأت الحقيقة تلوح إلى الناس على أن النظام القائم غير قادر على ضمان حتى أبسط احتياجات الإنسان - الوظيفة، أجر معيشة، منزل، تعليم جيد، خدمة صحية، معاش تقاعدي معقول، بيئة آمِنة، هواء وماء نظيف - للغالبية العُظمى، وليس فقط لهؤلاء الذين في العالَم الثالث.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

إن مثل هذا النظام يجب أن يُدان من قبل جميع العُقلاء الذين لم تغيب عن نواظِرُهُم الوابل المُستَمِر من المُحاجات الزائفة، التي هدفها الوحيد هو الدفاع عن المصالح الثابَتة لِهؤلاء المُنتفعين جيداً من الوضع القائم الذي لا يستطيعون تصديق أو سوف لن يُصدِقوا أنهُ سوف لن يستمر إلى الأبد.

إن النقطة المَركزية في البيان الشيوعي - وفي هذا النص حيثُ تُوجَد رسالتهما الثورية - هي بالتحديد أن النظام الرأسمالي لن يستمر إلى الأبد. وهذا هو العُنصُر الذي يَجِدُهُ المُدافعين عن النظام القائم عسيرٌ على الهضم. وهذا أمرٌ طبيعي! إنهُ الوهم الشائع في كُل نظام اجتماعي اقتصادي عَبر التاريخ حيثُ أنهُ يُمَثّل آخرُ كَلِمةَ في التقدم الاجتماعي. ومع ذلك، حتى من وجهة نظر الفِطرة السليمة، إن مثل هذا الرأي خطأ واضح. إذا قَبِلنا بأن كُلُ شيء في الطبيعة قابل للتحوّل والتَبَدُّل، إذاً لماذا يَجب أن يكون المجتمع مُختلف في هذا؟

إن هذه الحقائق تُبيّنُ أن النظام الرأسمالي قد استنفذ مُهمَتهُ التقدُمية. كُل شَخصٌ نَبيه يُدرك أن التَطوّر الحُر لقوى الإنتاج يَتَطَلب إتحاد جميع اقتصاداَت الدول من خلال خُطة عامة تُجيز الاستغلال المُنسَجم لموارد كوكبنا لصالح الجميع.

وهذا يُثبت بجلاء إعتراف العُلماء والخُبراء الذين ليس لهم علاقة بالاشتراكية، ولكن يملئهم السُخط على الظروف المُرَوعَة التي يعيش فيها ثُلثي الجنس البشري، وهُم قَلِقون من تأثير تدمير البيئة. ولسؤ الحظ، فإن توصياتهم المُخلصة لا تجد لها إذن صاغية نظراً لأنها تتعارض مع المصالح الثابتة للشركات الكبيرة مُتعَددة الجنسية التي تُهيمن على الاقتصاد العالمي والتي لا تعتَمد حساباتها على رفاهية الإنسان أو مُستقبل كوكبنا، بل تعتمد تحديداً على الجشع وعلى البحث عن الربح فوق جميع الاعتبارات الأخرى.

إن تفوّق التخطيط الاقتصادي على الفوضى الرأسمالية يَفهَمه حتى البرجوازيون أنفُسُهُم، رغم أنهم لا يستطيعون الاعتراف بهِ. في عام 1940، حينما غزت جيوش هتلر Hitler فرنسا، وعجزت بريطانيا عن الحركة، ماذا فعلتا؟ هل قالتا: "دع قوى السوق تُقَرر"؟ كَلا! جعلتا الاقتصاد مركزياً، وأممتا المصانع الأساسية، وَأدخلتا السيطرة الحكومية الشاملة من ضمنها التجنيد والترشيد الاقتصادي. لماذا اختارتا مَرْكزة وتخطيط الاقتصاد؟ لسبب بسيط جداً وهو إن هذا العمل يُعطي نتائج أفضل.

وبالطبع، لا يُمكن الحصول على خطة حقيقية للإنتاج في ظِل الرأسمالية. ومع ذلك، حتى إجراءات التخطيط الرأسمالي للدولة التي اتخذها أأتلاف فترة الحرب لرئيس الوزراء ونستون تشرتشل Winston Churchill كانت ضرورية لهزيمة هتلر. والمثال الأكثر إثارة كان الاتحاد السُوفيتي. إن الحرب العالمي الثانية كانت في الواقع صراعاً عملاقاً بين ألمانيا الهِتلرية بِكامل موارد أوربا وراؤها، والإتحاد السُوفيتي.

كان الاتحاد السُوفيتي هو الذي هَزَمَ جيوش هتلر. إن السبب لهذا النصر فوق العادي لا يمكن أن يَعترف بهِ المُدافعون عن الرأسمالية، ولكنها حقيقة واضحة كالشمس. لقد أعطى وجود الاقتصاد المُخطط المُؤمم مَيّزة هائلة للإتحاد السُوفيتي أثناء الحرب. رغم السياسات الإجرامية لستالين، التي كادت أن تؤدي بالاتحاد السُوفيتي في بداية الحرب، إلا أن الاتحاد السُوفيتي استطاع أن يَتَعافى سريعاً ويُعيد بناء قُدرَتهِ التصنيعية والعسكرية.

كان الروس قادرين على تفكيك جميع مصانعهم في الغرب – 1500 مصنع وملايين العُمال – تم شحنهم في قطارات وأرسلوا إلى شرق الأورال حيثُ لا تصلهم الجيوش الهتلرية. وفي غضون شهور تفوق الاتحاد السوفيتي على ألمانيا في إنتاج الدبابات والمدفعية والطائرات. وهذا أثبت دون شك التفوق الكبير للاقتصاد المُخطط المُؤمم، وإن كان في ظِل نظام ستالين البيروقراطي.

فقد الاتحاد السُوفيتي 27 مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية – نصف المجموع الكُلي للقتلى على مستوى العالَم. وقد تَكبد خسائر فادحة في الصناعة والزراعة. ومع ذلك، ففي خلال عشر سنوات تمكن من إعادة بناء كل شيء تقريباً، وبدون المبالغ الهائلة من الأموال الأجنبية التي تدفقت على أوروبا الغربية عن طريق أمريكا في ظل ما عُرف بمشروع مارشال. وذلك هو المُعجزة الأقتصادية الحقيقية فيما بعد الحرب، وليس ألمانيا واليابان.

بالطبع، إن الاشتراكية الحقيقية يجب أن تَتَأسس على الديمقراطية – ولكن ليس الديمقراطية الصورية المُزيّفة تلك الموجودة في بريطانيا والولايات المُتحدة الأمريكية، حَيثُ يستطيع أي شخص أن يتحدث بما يشاء طالما تُقرر البنوك الكبيرة والشريكات الاحتكارية ما يَحدث – وإنما الديمقراطية التي تَتَأسس على أن تكون السيطرة على المجتمع وإدارتِه بواسطة الشعب العامل بنفسه.

هذه ليست فكرة طوباوية خيالية. إنها تَتَأسس على ما هو قائم بالفعل. دعنا نأخذُ مثالاً واحداً فقط. إنهُ لمصدر إدهاش لا ينتهي بالنسبة لكاتب هذه السطور كيف يستطيع سوبر ماركت كبير مثل Tesco أن يَحسب بدقة كمية السُكر والخُبز والحليب المطلوبة لمنطقة من مدينة لندن بها عشرات الآلاف من الناس. إنهم يقومون بذلك بواسطة التخطيط العلمي، وهو لا يخذلهم أبداً. إذا كان تخطيطاً على هذا المُستوى يُفيد سوبر ماركت كبير، إذن، لماذا لا يمكن تطبيق نفس الأساليب من التخطيط على المجتمع بكامله؟

الإشتراكية والنَزعة الدولية

يستطيع أي شَخص يقرأ البيان الشيوعي أن يرى ماركس وأنجلز قد تَوَقعا هذا الوضع قبل أكثر من 150 سنة مضت. لقد وضحا بأن الرأسمالية لا بُد أن تنشأ كنظام عالمي. وهذا التحليل اليوم أكدتهُ الأحداث بوضوح. في الوقت الراهن لا يستطيع أحداً إنكار الهيمنة الضاغطة للسوق العالمية. وهي في الحقيقة الظاهرة المَصيرية للعصر الذي نعيش فيه.

ورغم ذلك، حينما كُتبَ البيان الشيوعي لم يَكُن هناك حقيقةً أية بيانات تدعم مثل هذه الفَرَضية. وكان الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي المُتطور الوحيد هو الاقتصاد الإنجليزي. وكانت الصناعات الناشئة في فرنسا وألمانيا (والأخيرة لا وجود لها حتى كيان مُوَحد) لا تزال مُخَبأة خلف جدران جمركية عالية – وهي الحقيقة التي تم نسيانها اليوم بإرتياح، حيثُ تَلقي الحكومات الغربية وخُبَراء الاقتصاد لديها المُحاضرات الصارمة على بقية دول العالَم حول ضرورة فتح اقتصاداتها.

في السنوات القليلة الماضية تحدث الاقتصاديون عن "العَولَمة"، وهم يَتَخيَلون إن هذا كان العلاج الحاسم الذي سَيُجيزُ لهُم القضاء على دورة الانتعاش والركود جُملةً. لقد تَبَدَدَت هذهِ الأحلام في انهيار عام 2008.

وكان لهذا مضامين عميقة بالنسبة لباقي العالَم. فهي تُظهر الجانب الآخر "للعَوّلَمة". إلى درجة أن النظام الرأسمالي يُطور الاقتصاد العالَمي، كما أنهُ يُهيئ الظروف لانهيار عالمي مُدَمّر. فالأزمة في أي جزء من الاقتصاد العالَمي ستنتشر سريعاً إلى الآخرين جميعاً. وبدلاً من القضاء على دورة الانتعاش والركود، مَنحت العَولمة الاقتصاد صَفة التشنُج والعالمية أكثر من أية فترة سابقة.

إن المُشكلة الأساسية هي النظام في حد ذاته. وبتعبير ماركس،"إن الحاجز الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال في حد ذاته." (رأس المال، المُجلد 3، الجزء الثالث) إن دُعاة الاقتصاد الذين قالوا أن ماركس كان على خطأ وأن أزمات الرأسمالية أصبحت شيء من الماضي (إن "الأمثلة الجديدة") قد أثبتت هي بنفسها أنها خطأ. فالانتعاش الاقتصادي الحالي به كُل مظاهر الدورة الاقتصادية التي وصفها ماركس مُنذُ زمن بعيد. فعملية تَرَكُّز رأس المال قد بلغت نسَبٌ مُذهلة. فهُناك صَخبٌ لعملية إستيلاء واحتكار مُتزايد أبداً. هذا لا يُفضي إلى تَطَوّر قوى الإنتاج كما كان يحدثُ في الماضي. إنما على النقيض، فالمصانع تُغلق كما لو أنها عُلب ثُقاب وآلاف من الناس يُسَرَحون من وظائفهم.

لقد لخص جون كينيث غالبريث John Kenneth Galbraith النظريات الاقتصادية لمذهب النقدية – إنجيل الليبرالية الجديدة على النحو التالي: "لدى الفقير أموال زائدة، والغني ليس لديه ما يكفيه." فمؤشر مستويات الربح مَصحوب بمؤشر عدم المُساواة. وقد أوضحت مَجلةَ ال Economist إلى أن "المسار الحقيقي المُستمر الوحيد على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية مُتجه نحو مزيد من تَرَكُّز الدخل في الأعلى".

أقلية صغير ذات غنىً فاحش، في حين أن نصيب العُمال في الدخل القومي ينخفض باستمرار والقطاعات الأكثر فُقراً تغوص فقرٌ أعمق أبد الدهر. كشفَ إعصار كترينا للعالَم بأسرِه وجود طبقة دُنيا من المواطنين الأمريكيين المحرومين يعيشون في ظروف العالَم الثالث.

ينتج العُمال في الولايات المتحدة الآن 30 في المائة أكثر مما كانوا ينتجونه مُنذُ عشر سنوات، ومع ذلك فالأجور بالكاد تزداد قيد أنملة. والنسيج الاجتماعي يزداد توتُراً. فهناك زيادة كبيرة في التوتر في المُجتمع، حتى في أغنى دولة في العالَم. وهذا يُمهد الطريق إلى انفجاراً أكبر في الصراع الطبقي.

وهذا الحال ليس في الولايات المتحدة فقط. حول العالَم، الانتعاش مصحُوباً ببطالة مُتفاقمة. لقد تراجعت الإصلاحات والامتيازات. ولكي تكون مُنافسة في الأسواق العالمية، تحتاج إيطاليا إلى أن تطرد 500،000 عامل من وظائفهم والباقون عليهم القبول بتخفيض أجورهم بنسبة ثلاثون في المائة.

لفترة ما، نجحت الرأسمالية في التغلُب على تَناقُضاتها عن طريق زيادة التجارة العالمية (العَولمة). ولأول مرة في التاريخ، تم استدراج العالَم بأكمله إلى السوق العالَمية. وَجَدَ الرأسماليون أسواق وطُرُق جديدة للإستثمار في الصين ودول أخرى. ولكن هذا وصل الآن إلى أقصى حُدوده.

لم يَعُد الرأسماليون الأمريكيين والأوروبيين مُتحمسين جداً للعولمة ولحُرية التجارة، عندما تتراكم جبال من المنتوجات الصينية الرَخيصة على عتبات أبوابهم. ففي الولايات المتحدة ارتفعت أصوات النواب من أنصار الحمائية وأصبحوا شديدي الإلحاح بشكل مُتزايد. لقد عُلقت جولة مُحادثات الدوحة حول التجارة العالمية وأصبَحت التَناقُضات كبيرة جداً إلى درجة أنهُ ليس هناك أتفاق مُمكن.

إن الانتعاش الاقتصادي غير المُستقر بدأت طاقتهُ تنفد. ويرتكز الانتعاش الاستهلاكي في الولايات المتحدة على نِسب أرباح مُنخَفضة نسبياً وكميات كبيرة من التسليف والمديونية. وهذه العوامل سوف ترتد إلى الجهة المُعاكسة. فهُناك أزمةٌ جديدة يتمُ الإعداد لها على مستوى عالمي. وهكذا، تكشف العولمة عن نفسها كأزمة عالمية للرأسمالية.

ألا يوجد بديل؟

إن الاقتصاديين البُرجوازيين ضيقي النظر والفكر حيثُ أنهم مُتَشَبثون بالنظام الرأسمالي العتيق حتى حينما يُجبَرون على الاعتراف بأنهُ يُعاني من مرض لا شفاء منه ومحكومٌ عليه بالإنهيار. أن يتصوّر الإنسان بأن الجنس البشري عاجزٌ عن اكتشاف البديل القابل للدوام لهذا النظام المُتعفن المُنحط الفاسد هو صراحة إهانة للبشرية.

هل هو في الحقيقة صحيح أن لا يوجد بديل للرأسمالية؟ كَلا، ليس صحيحاً. إن البديل هو نظام يـتأسس على الانتاج من أجل حاجة الكَثرة وليس على فائدة القلة؛ إنهُ النظام الذي يستبدل الفوضى بالتخطيط المُنَسجم؛ والذي يستبدل حُكم أقلية من الطُفَيليين الأثرياء بحُكم الأغلبية التي تَقوم بإنتاج كامل ثروة المُجتمع. وأسم هذا البديل هو الاشتراكية.

رُبما يُراوغ المرء بكلماته، ولكن أسم هذا النظام

هو الاشتراكية – ليس الكاريكاتور البيروقراطي الشمولي الذي وُجدَ في روسيا الاستالينية، وإنما ديمقراطية حقيقيةَ تَتَأسس على مُلكية وسيطرة وإدارة قوى الإنتاج بواسطة الطبقة العاملة. هل هذه الفكرة حقيقةً صعبة جداً على الفهم؟ وهل هو حقاً من اليوتيبيا والخيال أن يقول المرء أن الجنس البشري يستطيع أن يأخذ زمام أمره بنفسه ويُدير المجتمع على أساس خطة ديمقراطية للإنتاج؟

إن الحاجة إلى اقتصاد اشتراكي مُخطط هو ليس من اختراع ماركس أو أي مُفكرٌ آخر. إنهُ ينبع من ضرورة موضوعية. إن إمكانية الاشتراكية العالمية تنبع من الظروف القائمة للرأسمالية بحد ذاتها. إن كُلُ ما هو ضروري للطبقة العاملة، التي تُشَكل الغالبية الكاسحة في المُجتمع، هو أن تأخذ بإدارة المُجتمع، فتنزع مُلكية البنوك والشركات الاحتكارية العملاقة وتُعَبأ الإمكانيات الإنتاجية الكثيرة لكي تحلُ مشاكل المُجتمع.

كَتَبَ ماركس: "لا يمكن تحطيم أي نظام اجتماعي قبل أن تنشأ جميع القوى المُنتجة التي تكون وافية بحاجاته." (مُقدمة للمُساهَمة في نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس) إن الظروف الموضوعية لخلق شكل جديد أرقى للمجتمع البشري قد كونها تطور الرأسمالية. على مدى المائتي عام الماضية تطلب تطوير الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا سرعة وكثافة دون سابقة تاريخية:

"إن البرجوازية لا تستطيع العيش دون أن تقوم بتطوير مُتواصل لأدوات الإنتاج، ومن ثم علاقات الإنتاج، ومعها جميع علاقات المجتمع. إن المُحافظة على أساليب الإنتاج القديمة في شكل لا يتغيّر، كان عملاً مُناقضاً للشرط الأول لوجود جميع الطبقات الصناعية المُبَكرة. فالتطوير المُستمر والتشويش غير المُنقطع لكُل الظروف الاجتماعية، والارتياب الأبدي والاضطراب هو ما يُميّز الحقبة البُرجوازية عن جميع الحقبات المُبَكرة." (بيان الحزب الشيوعي، الفصل الأول، البُرجوازية والبروليتاريا، ماركس وأنجلز.)

ما مدى صحة كلمات ماركس هذه وما مدى انطباقها على عصرنا هذا! إن الحلول للمشاكل التي تواجُهنا موجودة الآن. لقد أقامت البرجوازية على مدى المائتي عام الماضية قوة إنتاجية ضخمة. ولكنها غير قادرة على الانتفاع بهذه الإمكانية بشكل كامل. فالأزمة القائمة هي مُجرد دليل على حقيقة أن الصناعة والعلوم والتكنولوجيا تَطّورت إلى الحد الذي أصبح من المُتَعَذر احتواؤها ضمن الحدود الضيقة للمُلكية الخاصة والدولة القومية.

إن تَطَوّر قوى الإنتاج، خاصةً مُنذُ الحرب العالمية الثانية، كان غير مسبوق في التاريخ: الطاقة الذرية، والإلكترونيات الدقيقة، والاتصالات اللاسلكية، والحواسيب، والروبوتات الصناعية ... كان معناه ولا يزال الزيادة المُثيرة في الانتاجية في العمل إلى مُستوى أعلى بكثير مما يمكن تخيُلهُ في زمن ماركس، مما يُعطينا فكرة جلية عن ما هو المُمكن في المستقبل في ظل الإشتراكية، استناداً على اقتصاد اشتراكي مُخطط، وفوق كل ذلك على مُستوى عالَمي. فالأزمة القائمة هي مُجرد دليل على تَمرد قوى الانتاج على هذه القيود الخانقة. وما أن تتحرر الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا من قيود الرأسمالية الخانقة، فإن قوى الإنتاج ستكون قادرة فوراً على تلبية جميع مطالب الإنسان دون صعوبة. ولأول مرة في التاريخ ستكون البشرية حُرة وتُدرك إمكاناتها كاملة. وسَيُقدم التخفيض العام لساعات العمل الأساس المادي للثورة الثقافية الحقيقية. فالثقافة والفن والموسيقى والأدب والعلوم سوف ترتفع وتبلغ الآفاق.

الطريق الوحيد

مُنذُ عشرون عاماً تحدث فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama عن نهاية التاريخ. ولكن التاريخ لم ينتهي. في الواقع أن التاريخ الحقيقي للنوع البشري سوف لن يبدأ إلا عندما نضع حداً لعُبودية الطبقات الاجتماعية ونبدأ بفرض السيطرة على حياتنا ومصيرُنا. وهذه هي حقيقةً الإشتراكية: قفز البشرية من حَيّز الضرورة إلى حَيّز الحُرية.

في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، يقف الجنس البشري عبر مُفترَق طُرُق. فمن ناحية، قدمت لنا إنجازات العلوم والتكنولوجيا الحديثة وسائل لحل جميع المشاكل التي أزعجتنا على مدى التاريخ. بإمكاننا القضاء على الأمراض، وعلى الأمية والتَشَرُّد ونُعَمر الصحراء.

ومن ناحية أُخرى، يَبدو أن الواقع يَسخَر من هذه الأحلام. فالاكتشافات العلمية تُستَخدم في انتاج مزيد لا ينتهي من أسلحة الدمار الشامل الوحشية. الفقر والجوع والأمية والمرض مُنتشرٌ في كُل مكان. وهُناك مُعاناة إنسانية على مستوى واسع. وينتعش الغنى الفاحش جنباً إلى جنب البؤس. بإمكاننا أن نضع إنسان على القمر، ولكن يموت ثمانية ملايين إنسان كُلُ عام لأنهُم ببَساطة لا يملكون ما يكفيهم من المال ليبقوا على قيد الحياة. 100 مليون طفل يولدون ويعيشون ويموتون في الشوارع، ولا يعرفون معنى العَيش تحت سقف يُظللك ويحميك.

إن أكثر المظاهر إثارة للوضع الراهن هو الفوضى الاضطراب الذي أمسك بخناق عالَمنا. فهناك عدم استقرار على كُل الأصعدة: الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والدبلوماسي والعسكري.

يبتعد الكثير من الناس عن هذه الوحشية باشمئزاز. يبدو أن العالَم فجأة فقد صوابه. إلا أن مثلُ هذه الاستجابة غير نافعة وغير مُنتجة. وتُعَلمُنا الماركسية بأن التاريخ ليس لا معنى لهُ. إن الوضع الراهن ليس هو تعبيراً عن جنون أو شَرٌ موروث من النساء والرجال. قال الفيلسوف الكبير باروخ سبينوزا Baruch Spinoza في أحد المرات: "لا تبكي ولا تضحك، بل إفهَم!" وتلك نصيحة رشيدة، لأنهُ إذا كُنا غير قادرين على فهم العالَم الذي نعيشُ فيه، سوف لن نَتَمكن قط من تَغييره.

عندما كتب ماركس وأنجلز البيان الشيوعي، كنا شابين يَبلغان من العُمر 29 و 27 سنة على التوالي. وكنا يكتبان في فترة رد الفعل الأسوَّد. كانت الطبقة العاملة غير نَشطة. وكان البيان الشيوعي بحد ذاته قد كُتبَ في بروكسل، المكان الذي أُجبرَ مؤلفي البيان على الفرار إليه كلاجئين سياسيين. ومع ذلك، في اللحظة ذاتها عندما شَهد البيان الشيوعي ضوء النهار لأول مرة في شُباط/فبراير 1848، كانت الثورة قد اشتعلت في شوارع باريس، وانتشرت على مدى الشهور التي أعقبتها مثل النار الهوجاء في جميع أنحاء أوروبا تقريباً.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أبتهج المُدافعون عن النظام القديم. وتحدثوا عن نهاية الاشتراكية، بل وعن نهاية التاريخ. ووعدونا بحقبة جديدة من السلم والرخاء والديمقراطية، والشُكرُ موصول إلى مُعجزات اقتصاد السوق الحُرة. والآن، وبعد مُضي خمسة عشر عاماً فقط، تحولت تلك الأحلام إلى كَومَة من أنقاض يتصاعد منها الدُخان. ولم يبقي أي حجرٌ ثابت من هذه الأوهام.

ما معنى كُل هذا؟ نَحنُ نَشهد المُعاناة الأليمة لموت نظام اجتماعي لا يستحق أن يعيش، ولكنهُ يرفض أن يموت. ذلك هو التفسير الحقيقي للحروب والإرهاب والعُنف والموت، الصور الرئيسة للحقبة التي نَحنُ نعيشُ فيها.

ولكننا نَحنُ نَشهدُ أيضاً آلام ولادة المجتمع الجديد – المجتمع الجديد العادل، عالَمٌ صالح للرجال والنساء يعيشون فيه. ومن رحم هذه الاحداث الدموية، في بلداً بعد أُخرى، قوة جديد تتمُ ولادتها – القوة الثورية للعُمال والفلاحين والشبيبة. وفي الأمم المتحد حَذَرَ رئيس فنزويلا هوغو تشافيز Hugo Chavez "بأن العالَم يستيقظ. والناسُ تَنهض".

إن هذه الكلمات تُعَبرُ عن حقيقة راسخة. وبدأت ملايين من الناس تتفاعل. لقد جلبت المُظاهرات الضخمة ضد حرب العراق ملايين الناس إلى الشوارع. كان ذلك دليل على بدايات صحوة. ولكن الحَرَكة يَنقُصها البرنامج المُتماسك لتغيير المجتمع. وذلك هو ضُعفُها الأكبر.

لقد انتهت أيام فرح الساخرين والمُتشككين. وحان الوقت لإبعادهم عن طريقنا ونمضي بنضالنا إلى الأمام. إن الجيل الجديد مُستعدٌ للنضال من أجل تَحَرُرِه. وهم يبحثون عن الراية والفكرة والبرنامج الذين يمكن أن يُلهمُوهم ويقودوهم إلى النصر. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا النضال من أجل الاشتراكية على مستوى العالَم. كان كارل ماركس مُحقاً حين قال: إن الخَيَار أمام الجنس البشرى الاشتراكية أو التوّحُش

أدب المذكرات

سوسن حسن

نتحدث كثيراً عن أدباء عظماء مثل كافكا وجورج صاند ومي زيادة ولكننا لا نتناول فعلاً السبب في ازدهار موهبتهم، اذ لكتابة المذكرات فضل عظيم في ذلك، فهي التي تأذن للكتّاب بفواتح أدبية وتسمح لنا بالولوج الى عوالمهم الداخلية وقراءتها. معروف عن مي زيادة وجبران خليل جبران مراسلاتهم الرائعة، ومهمشة بشكل واضح مذكراتهم التي توصف حقيقة مي زيادة وجبران خليل جبران.

نقول بأن روائع الكلمات التي تصدر من الكاتب هي تلك التي لا تنشر، يحتفظ بها الكاتب في مخبئه، أي مذكراته الخاصة التي لا تنشر الا بعد مماته وقد يتم حرق جزء كبير منها مثل ما فعل كافكا. يظن هؤلاء بأن مذكراتهم تشع رتابة لما تفرضه الحياة من تكرار، وليس في هذا خطأ، اذ تناول سارتر هذه المشكلة في رواية الغثيان، عندما توج أنطوان روكنتان بطلاً لروايته وصور علاقته مع الحياة والوجود. أنطوان ليس الا رجل بسيط يريد كتابة رواية تاريخية ولكنه يبقن بأن علاقته مع الأشياء المحيطة تغيرت وأنه لا يراها كالسابق، فيشعر بالغثيان من كل ما يلامسه، ولا يستطيع إلا وصف انطباعاته على شكل مذكرات تتحدث عن رتابة الحياة. يتناول أنطوان كيف أنه مخز كثيراً كتابة المذكرات بالنسبة للرجل، التي تأخذ المرأة عادة الصدارة في كتابتها، ويرى بأننا عند كتابة المذكرات نبالغ بشكل كبير في مشاعرنا وفي الأحداث التي تعرضنا لها.

ذلك لم يمنع على سبيل المثال الأخوان غونكور من كتابة مذكراتهم التي بلغت عشرة مجلدات و التي فيها يذكرون : "إن هذه المذكرات اعترافاتنا كل مساء، اعترافات حياتين غير منفصلتين في السراء والضراء والجهد، اعترافات فِكْرين توأمين، وعقلين يتلقيان من التماس مع الناس والأشياء انطباعات، بَلَغَ من تشابهها ومطابقتها أنها تعتبر امتدادًا للأنا الواحد، ففي هذه الترجمة الذاتية التي سجلت يومًا فيومًا، يبرز على المسرح أناسٌ، ألقتهم مصادفات الحياة في طريقنا، فرسمنا هؤلاء الرجال، وأولئك النسوة في تشابههم في ذلك اليوم وتلك الساعة، ثم أعدنا النظر مرة أخرى؛ لنبرزهم فيما بعد بأشكال مختلفة حسب التعديلات الطارئة عليهم...».

الأخوان غونكور كانا يقظان ويعيان جيداً أهمية الحياة اليومية في الكتابة. كتبا مذكراتهم وهما يشاهدان البشر وجديدهم. وكانت تلك المذكرات تلهمهم في كتابة الرواية مثلما ألهمت المذكرات سارتر لكتابة الغثيان ومثلما ألهمت كافكا لكتابة المحكمة، هو الذي كان يكتب في مذكراته: "إن حزني الوحيد هو إنني عندما أنهي ما كتبته، أكتشف انه مجرد بداية لما أريد قوله" وكان يصعب عليه إنهاء الكتابة حتى في مذكراته.

تمدنا المذكرات بشهية الكتابة وبالقدرة على البوح، فمن خلالها نرتب أفكارنا، ومع أنها نشاطاً عفوياً، الا أنها تنمي بكثرة المواهب الكتابية، وتنعش الذاكرة. نستطيع العودة دوماً لمذكراتنا واستذكار ما حدث ذات يوم من مشاهد حزن أو فرح، ومعرفة ردات أفعالنا وانطباعاتنا. جورج صاند، أحد أهم أعلام الرومانطيقية الفرنسية، كانت تكتب بشغف كبير مذكراتها، تصف من خلالها طموحاتها ورؤيتها لفرنسا أكثر عدالة. نرى اليوم مذكراتها لا تباع ومرمية في دور النشر، لا يرجع اليها الا من يود دراستها بعمق.

ربما، لو علمت جورج صاند بذلك، لما اكترثت، كوّن المذكرات موروث شخصي، ولكن تلك المذكرات تحوي الذاكرة الأدبية وهو بقدر أهمية الأعمال الأدبية ان لم يكن في بعض الأحيان أهم.

كتب هؤلاء الأدباء مذكراتهم كي يستطيعوا الاستمرار في الكتابة ولا يفقدوا الاتصال مع عوالمهم الداخلية، فلطالما تفاخرت آن فرانك بأنها ستصبح كاتبة عظيمة لولا الألمان الذين قضوا على حياتها وقتلوا أحلامها.

ما يجعل كتابك المذكرات رائعة هي قدرتها على الحديث عن كل شيء بالطريقة التي تريح كاتبها. المرسل والمستقبل واحد، والحقيقة واحدة. ندم جان جاك روسو كثيراً على سبيل المثال لعدم كتابته الاعترافات على شكل مذكرات مفصلة. عندما ذكر رغبته بقول الحقيقة ولا شيء غيرها، لم يكن يكذب على القارئ، إنما يريد فعلاً إعطاء الحقيقة بشكلها الصحيح، التي كانت ربما لتصدق أكثر لو كتبت من قبل على شكل مذكرات.

من هنا تأتي أهمية المذكرات في السرد لتنافس أنواع الكتابة الأخرى كالسيرة والرواية. لن تكون قراءة المذكرات مملة ان حوت على انطباعات مهمة وأفكار لا تقل أهمية عن ما يحشوه الكاتب في رواياته ومقالاته.

مهرجان الصواري المسرحي للشباب
قصة نجاح تُدَرس

حسين العريبي

أسس مسرح الصواري في العام 1991 كثالث فرقة مسرحية أهلية في البحرين امتدادا لتجربة عبدالله السعداوي وفرقته المسرحية التي تأسست في النصف الثاني من الثمانينات في نادي مدينة عيسى. كان السعداوي عائداً تواً من جولة خليجية ساهم خلالها في تأسيس عدة فرقة مسرحية في قطر والإمارات التي تعرف فيها على الفنان العراقي جلال إبراهيم، وهو الذي أثّر في مسيرة السعداوي الفنية حيث فتح له الآفاق على المسرح المعاصر بكل ما يحتويه من تجارب جمعت تروتوفسكي، وأرتو، وبريشت، وستانسلافسكي، والمسرح الشرقي، وغيرها من التجارب الذي أضفت بعداً فلسفياً عميقاً للحركة المسرحية على مستوى دورها وأثرها وتقنياتها المختلفة.

في غرفة صغيرة رثة في نادي مدينة عيسى أسّس السعداوي مختبره المسرحي مرتكزاً على مجموعة مخلصة من الشباب آمنت به إيماناً شديداً ونهلت معه من المعرفة والتذوق والتدريب.

هذه التجربة سرعان ما أثارت ضجة لدى المجتمع المسرحي حيث تمَّ التعامل معها بشيء من التشكيك والريبة في الكثير من الأحيان، لكن فرقة السعداوي سارت هي ومن آمن بها في نهجهم وكبر الحلم حتى تأسس مسرحي الصواري في البحرين العام 1993 كثالث فرقة أهلية مسرحية في البحرين.

وكان التساؤل الذي تزامن مع تأسيس مسرح الصواري: ما الجديد الذي يمكن أن يضيفه مسرح الصواري للحركة المسرحية البحرينية؟

هذا التساؤل لم ينتظر طويلاً لتتكشف إجابته، حيث سارع أعضاء مسرح الصواري للكشف عن هوية مسرحهم من خلال مسرح حديث ينتهج التجريب والاختبار في المسرح.

عن هذه التجربة يقول الأستاذ عبدالله السعداوي: "كان المسرح البحريني في حقبة الثمانينات يمر بحالة من النكوص حتى تأسس مسرح الصواري قائماً على مجموعة واسعة من الشباب وهو ما دعا الإدارة الأولى للمسرح في أن تفكر برسم هوية ترتبط بطبيعة أعضاء المسرح الذين غلبت عليهم فئة الشباب، وسرعان ما تبنت الادارة الأولى للمسرح فكرة تأسيس مهرجان الصواري المسرحي للشباب الذي انطلق في العام 1993، حيث أثرت هذه التجربة المسرح البحريني بعد أن مرَّ بحالة من الجمود، وأضاف لنا المهرجان في مسرح الصواري العديد من التجارب المسرحية المميزة التي تعلمنا منها جميعا".

أنطلق الدورة الأولى من مهرجان الصواري بستة عروض مسرحية كانت شاهدة على ولادة جيل مسرحي متكامل يجمع المخرجين والمؤلفين والممثلين وفناني السينوغرافيا والنقاد. ومن التجارب المميزة التي قدّمها المهرجان في دورته الأولى مسرحية (استفاقات) للمخرجين سلمان العريبي وحسين الرفاعي، ومسرحية (رجل وامرأة) للمخرج جمعان الرويعي والممثلة الفنانة فضيلة المبشر، وهي أول تجربة مسرحية قائمة بشكل خالص على الرقص التعبيري، كما خاض المخرج حسن منصور تجربته الاخراجية الأولى في هذه الدورة عبر عرض (قم يا البرت).

وشهدت الدورة الثانية من المهرجان ولادة صف ثانٍ من المخرجين تمثّل في حسين الحليبي الذي قدم عرضاً بعنون (الستار)، وخالد الرويعي الذي ألّف بالتعاون مع الموسيقي محمد الحداد مسرحية (تلعبان) وأخرجها خالد الرويعي. واصل مسرح الصواري مسيرة تغذيته للحركة المسرحية واستطاع في الدورة الرابعة من المهرجان من اكتشاف مخرجين جدد كمحمود الصفار، واسحاق عبدالله البلوشي الذي قدّم في هذه الدورة مسرحية متميزة بعنوان (القرعة).

كما خاض ياسر القرمزي تجربته الإخراجية الأولى في الدورة الخامسة لمهرجان الصواري المسرحي، ولمع نجم المخرج إبراهيم المنسي في ذات الدورة التي قدّم خلالها عرضاً بعنوان (أبو زهرة في فمه)، وترشح هذا العرض لاحقاً لتمثيل البحرين في مهرجان المسرح الأردني عام 1998.

لم تقتصر تجربة مهرجان الصوار ي المسرحي للشباب على الإخراج أو التمثيل فقط، فهناك عشرات الشباب ممن آمنوا بالمسرح وتفانوا في تقديم مهرجان قائم بجهد جماعي تطوعي في كل جوانبه، شباب كانت لهم بصمتهم في هذه التجربة عبر التجهيزات الفنية والإنتاجية، والتوثيق والنقد الصحفي، والمعارض التشكيلية المصاحبة للمهرجان.

لقد شكّل توقف مهرجان الصواري عند الدورة الثامنة العام 2001 صدمة حقيقية لكل المهتمين بالحركة المسرحية والفنية في البحرين، فلطالما شغل هذا المهرجان حيزاً كبيراً وغنياً من النشاط الثقافي والفني، لكن تسارع الحياة وتراجع الاهتمام بالعمل التطوعي، والانفتاح السياسي والمدني الذي شهده العام 2001 أضعف الاهتمام بهذه التجربة إلى حين، حتى عاد المهرجان في العام 2013 ليعيد الحيوية من جديد إلى الحركة المسرحية عموماً وإلى مسرح الصواري على وجه الخصوص.

كشف المهرجان في دورته التاسعة عن العديد من المواهب الجديدة التي كان من بينها تجربة المخرج الشاب محمد الصنديد الذي قدّم عرضاً من تأليف عبدالله السعداوي بعنوان (الزومبي). إلى جانب ذلك قدم المهرجان في هذه الدورة العديد من العروض المسرحية الأخرى. وفي دورته العاشرة خاض مسرح الصواري تحدياً جديداً حيث قرّر أن يوسع دائرة المهرجان لتشمل العروض العربية، وفي هذه الدورة ايضاً استمر توليد الصواري للنجوم على كافة الصعد، وكان من ثمرات هذه الدورة تميز المخرج محمد شاهين في ثاني عرض مسرحي له بعد بعنوان (الهشيم).

إن تجربة مهرجان الصواري المسرحي للشباب قامت على العديد من الركائز التي عززت تميزها ومن تلك الركائز توفيرها مساحة للمغامرة، وهو ما أتاح الفرصة للعديد من العناصر التي تمتلك التجربة والخبرة المسرحية، لكن لم تتح لها فرصة الإخراج بسبب احتكار الإخراج على شخوص محددة للعديد من السنوات، فكانت هذه مساحتها لتتألق وتنتشر. ومن ركائز تميز المهرجان اتاحته الفرصة لطاقات شبابية جديدة لا تمتلك تجربة مسبقة لكن طبيعة المهرجان المخصص للشباب سمح لها بتجربة طاقاتها، وهو الأمر الذي ساهم في اكتشاف العديد من التجارب والمواهب المميزة.

هذه الركائز أدت إلى ابتكار اشكال جديدة ورائدة في الإخراج على مستوى علاقة العرض بالمتفرج، وعلاقة العرض بالمكان. كما ولّدت طاقات إخراجية على المستوى النسائي مثيلات في الشرقاوي، وشذى سبت. واكتشاف مؤلفين جدد مثل نادر عبدالعال، خالد الرويعي، محمود الصفار، ومحمد الحداد، والتطرق لقضايا جريئة بشكل مغاير كدفاعها عن قضايا المرأة في عرض ثلاث حريم الذي بني استناداً على تجارب البنات الثلاث المشاركات في العرض كبوابة لسبر أغوار مجتمع المرأة في البحرين مما أضفى على العمل المصداقية وقربه من المشاهدين. كما ساهم المهرجان في انتاج تجارب متميزة على صعيد السينوغرافيا، وتأهيل طاقم مسرحي فني وتقني متكامل على مدى دوراته السابقة.

إن مسرح الصواري يستعد اليوم لمواصلة مشواره المتألق حين ينظم في سبتمبر من عام 2018 النسخة الدولية من مهرجان الصواري المسرحي للشباب، والمؤتمر المسرحي الدولي الأول للشباب، ليكمل المسيرة المميزة التي خاضها.

تجربة مسرح الصواري نهج يدرس كقصة نجاح في مجال المسارح الأهلية القائمة على الجهود الذاتية، تجربة تستحق الدعم والمساندة من الجهات الرسمية، والقطاع الخاص على حد سواء.

فن المكاشفة الجماهيرية مع «فاهيتا»

زهراء المنصور

تحذير أولي!

«دليل الاستعمال: هذا الدوبلكس صالح لاستخدام البالغين من الجنسين فقط وغير مسئول عن سوء التفسير أو الاقتباس، يشاهد بعيدا عن الأطفال"

منذ ظهور دمية «أبله فاهيتا» قبل سنوات على الفضائية، وهي تحدث جلبة غير عادية في برنامج El DUPLEX "الدوبلكس" وخارجه، في التعرض لقضايا مهمة تلامس الجمهور مباشرة، وتواجهه بعيوب مجتمعه بالطريقة الكاريكاتورية التي تضخم الفعل فتثير الضحك داخل "دوبلكسها" وخارجه، ولعل ما يظهره اليوتيوب من عدد المشاهدات المقدرة بالملايين يبيِّن الأثر التي تتركه دمية ناقدة بلا لسان حقيقي، لكنه واقعي أكثر من اللازم أحياناً!

وفي ظل ازدياد القنوات الفضائية، والبرامج المتنوعة التي تعرض على شاشاتها، تكون فرصة المشاهدة لبرنامج ما متواضعة -حسب أولويته للمشاهد-. لكن ما أحدثته "فاهيتا" في مهرجان دبي السينمائي قبل سنوات؛ بتعليقاتها اللاذعة على جميع من مروا على السجادة الحمراء لحضور افتتاح المناسبة وخصت بالتحديد الفنانات اللاتي خطرن أمامها سواء من حاورتها وحتى من حاولت المرور خطفا على السجادة هربا من سلاطة اللسان لم تنجو من فاهيتا التي أشارت مباشرة إلى عمليات السيليكون ومناطقها، مع الإشارة إلى مناقب أخرى لا يمكن أن تقبل لو كانت خارجة من شخصية غير هذه الدمية، في المقابل كانت ردود الفعل المتسامحة جداً -والمبالغ فيها أحياناً- معها من قبلهن، قد لفت الأنظار إليها أكثر، وصار هناك بحث حول هذه الدمية، مع العلم المسبق أن أسرع طريق للشهرة في الوقت الحالي هو النبر في المسائل الشخصية غير المطروقة وغير المتاحة للعامة. فكيف تقود "الفاهيتا" هذا كله؟

تمارس هذه الدمية الساحرة ثقافة جماهيرية، هي مجمل تأثير وسائل الإعلام، وفنون تواصلية من مسرح وسينما وتلفزيون وراديو، وبرامج تواصل اجتماعية، والتي تؤدي إلى إحداث "تبدلات نفسية واجتماعية" في المتلقين. فلم تعد الوسائل التقليدية في القراءة والكتاب هي منهل المعرفة الرئيس، كما كان سابقاً، ولم تعد الثقافة تُطرح بالشكل التقليدي للقارئ النهم بالكتب، ولكنه بعيد عن الثقافة الحياتية المعاصرة. أما الثقافة الجماهيرية، التي تتقن "أبله فاهيتا" العمل بها، فستمتد مضمونها من الثقافة العامة، والثقافة الشعبية القريبة من غالبية الفئة المستهدفة -التي لا تنتمي بالمناسبة لمستوى تعليمي أو ثقافي محدد- لمشاهدة هذه البرامج، وفي الأفلام والمسرحيات ووسائل التواصل الجديدة. وفي الوقت الذي يُقال إن الثقافة الجماهيرية ثقافة موجهة ومفروضة من مكان ما لتقديمها بشكل يغرس مفاهيم مقصودة، عبر تمرير الرسائل الضمنية بشكل متكرر، بحيث تكون رأياً عاماً أو نمطية في التفكير، نرى برنامج "الدوبلكس" الذي يعني ترجمته الإنجليزية إلى "إِرْسَال ثُنَائِيّ مزدوج"، والمقصود به -غالبا- الرمي إلى معنيين متشابهين في اللفظ مختلفين ومتناقضين في المعنى، كما يبدو ذلك جليا في معظم فقرات El Duplex مع وعي الضيف والجمهور الحاضر بالاستيديو المعنى المغاير غير المنطوق، وهذا ما يمكن معرفته بالتجاوب سريعا مع فاهيتا، يعد هذا نموذجاً لعرض الثقافة الجماهيرية، بدون حصر النتائج في توجيه فكر معين، ذلك أن الاعتماد على شرح القضايا المعروضة يعتمد على المكاشفة الشديدة، وبطريقة النقد الممعن في السخرية؛ بتعرية الحقائق، وعقد المقارنات، دون تجاوز التشبيهات التي تستدعي الضحك، في مقاربة للكوميديا السوداء في أوضح صورها شعبياً.

هذا الدوبلكس غير صالح للأطفال: حمادة خش نام!

ولا تترفع الدمية أبداً عن أحد أهم أساليب الجذب الجماهيري اليوم للمتلقين، وهي النميمة المنمقة بكثير من الجدية، بل تعد أحد أشهر وسائل تقديمها التي قوامها الحديث المسهب المركز على موضوع محدد، تمزجه بغناء استعراضي، واستضافات لأشخاص على قدر من الأهمية في تخصصاتهم العديدة المختلفة. وتمارس «فاهيتا» نميمتها دون الإشارة مباشرة إلى ما قد يمنعه مقص الرقيب يوماً ما، لذلك نرى سقف النقد مرتفعاً ضد الأشخاص/ البرنامج/ القضايا/ الحوادث اليومية/ قضايا الرأي العام، وهو ما يعتبره البعض تنفيساً لما لا يستطيع التعبير عنه في العلن. كما تلجأ كثيراً إلى اللعب المزدوج بالكلمات، على أساس أن اللفظ عادي وضمن سياق الحوار، لكن المعنى -ضمنياً- مختلف تماماً،

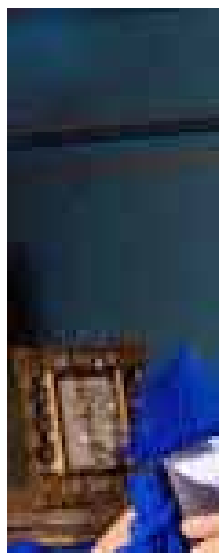

وغالباً ما تكون إشارات جنسية لا يجرؤ الأغلب إلى قولها علناً. فهل تهدف «فاهيتا» إلى تصحيح خطأ ما عبر تسليط الضوء عليه؟ من خلال مشاهداتي لكثير من الحلقات المعروضة على اليوتيوب، يتبين أنها متمكنة من طرحها، وتجيد ابتكار سبل جديدة كل مرة لتعريه فعلياً، بما يليق في التعامل مع إشارات (+18) المعنية بالمواد الموجهة للبالغين، حسب تصنيفات الأفلام في كل العالم، والتي تم تعيينها لتحديد عمر المشاهدين المستهدفين للمادة المرئية المعروضة، حيث يستحوذ الجنس/العنف/الألفاظ- الأفعال الخارجة/ وغيرها، بينما يركز العالم العربي على الثالوث المحرم «التقليدي» وهو الجنس/الدين/ السياسة، بدون الأخذ بالاعتبار «التابوهات» الحقيقة التي تقل في وضوحها عما سبق، لكنها أكثر تأثيرا في المجتمعات العربية. لذا تترك فاهيتا الباب مفتوحاً حتى لا تقدم حلولاً جاهزة لمشاهديها داخل وخارج الاستديو؛ كما حصل هذا في حلقة عن التحرش الجنسي الذي ينشغل به الرأي العام المصري ما بين وقت وآخر، كظاهرة مستشرية في السنوات الأخيرة الماضية، حين ظهر مراسل البرنامج في الشارع وهو ينتقد تمثال عرض الأزياء بالمحلات mannequin وعن كونها مثيرة للشهوات!! غير أن المفاجأة كانت في ردود فعل أصحاب المحلات أنفسهم، الصادمة جداً، وآخرين من الشارع، أن تلك التماثيل مثيرة بالفعل، وأنها حرام! وأضافت لهذه الردود طريقة المونتاج الذكية التي تجعل من الرد العادي كوميدياً بامتياز، في طريقة ربطه بتعليق إفيه معروف ساخر، أو مسلسل كارتوني مألوف، أو حتى بردة فعل للـــ"أبله"، التي يمكن بفتح فمها الواسع كتعبير عن الدهشة أن تضحك جمهورها كثيراً.

وفي حين أنه ليس البرنامج الوحيد الذي ينحو بهذا الأسلوب الكوميدي الناقد، لكنه -من وجهة نظري الشخصية- أكثر البرامج تأثيراً في المتلقين، لإتقان تقديمها أولاً كدمية لا تختلف عن المصنَّعة يدوياً، أو تلك التي في الأسواق، لم نرَ على الإطلاق من يحركها، رغم تسريبات لأكثر من اسم لفنان مصري، وهذه السرية التي تجعل من "فاهيتا" كياناً قطنياً "مُؤنْسَناً"، بحيث لا يتصور المشاهدون أن يروها ملقاة في مكان ما بسكون الجماد. فهي دمية ننسى -كمشاهدين- أنها "دمية"، وأن الربط الحاصل بين شخصية الدمية الناقدة الساخرة بصوتها المميز، وبين كونها دمية تتحرك بمهارة، سيضاءل الاهتمام به أو الفضول في الشخص المؤدي بالحركة والصوت لـــ"أبله فاهيتا". أما رسم الشخصية، فتقدم نفسها على أنها أرملة، تبيح لنفسها التغزُّل بالرجال بشكل فاضح أحياناً، أم لـــ"بودي" الرضيع و"كارو" الطفلة/الدمية ذات الخمس سنوات، والتي تعينها في استقبال ضيوفها بطريقة كوميدية مشذبة -نسبياً- عن والدتها. ولا يمكن تجاوز مهارات "كارو" العالية في سرعة البديهة والردود السريعة الذكية مع الضيوف، والعلاقة بين الأم وابنتها في التربية نموذج غير معياري على الإطلاق، لكنها تستثمر للضحك، لأن العقل يذهب بنا إلى أنها لعبة دمى، وأنه حديث ساخر، بينما اللا وعي يلتقط طريقة التعامل بين الطرفين.

(غ) غير مصنف:
لجميع المقاسات من الجنسين

ولا يمكن تجاوز الجهد المبذول من فريق الإعداد والتحضير الذي يبدو أنه يتقصَّى المعلومة جيداً ويربطها بالواقع، مع فواصل كوميدية تحوِّل كلاماً متقطعاً لمذيع زميل بنفس القناة «تامر أمين» -على سبيل المثال- إلى كلام منغم وإيقاع مضحك، عدا الثقافة العامة لـــ«فاهيتا» -التي يعني اسمها بالمناسبة طريقة تقطيع شرائح اللحم أو الدجاج!- وهي ما تفعله حرفيا لكن مع أفراد بشخصهم أو بأفعالهم، وهذا ما يجعلها ملمة بأمور قد لا تبدو ضمن التحضير المسبق، مثل التجاوب المفاجئ بردود قاصفة، أو الحديث الواثق بدون استعراض مباشر بأكثر من لغة، دلالة الاطلاع غير المسطح لهذه الشخصية، وهو ما يكسبها ثقلاً أكبر عند الحديث عن قضايا بعينها. «فاهيتا» لا تقترح الحلول غالباً، فهي تقوم بنشر ظاهر ومكشوف بأسلوب كوميدي، حتى فيما يخصها، كما حصل في ردود الأفعال المناهضة لها قبل ظهورها رسمياً في «الدوبلكس». ومن يشاهد الحلقة الأولى يدرك أنها تحاول تبسيط المسائل التي اتهمت بها على أثر إعلان لشركة اتصالات موقفاً سياسياً معيناً، أو من اتهمها أو هاجمها على أساس أنها جريئة في الإيحاءات الجنسية، لم تجتهد لإثبات العكس ولم تسع له، بل أظهرت مساواتها على مستوى المضمون فيما يخص كمَّ الكلمات الخارجة التي يتفوه بها زملاؤها من المذيعين -من الآدميين- وعلى نفس المحطة الفضائية التي يُعرض برنامجها فيها. والفكرة في أن «فاهيتا» تنتقد أولاً نفسها بشكل صارم/ ساخر ومخفف، تجعل من الزملاء في محل الوعاظ المنزهين، لذلك يكون التلقي منهم لا مصداقية له، خصوصاً مع فضول الناس لمعرفة الحياة الخاصة لهم باعتبارهم مشاهير، لندرك أن المعلومة التي تظهرها «أبله فاهيتا» ذات الاهتمامات المختلفة؛ بدءاً بالفن والسياسة والرياضة، وليس انتهاء بخبراء الإعلام والتغذية والموضة، لم تزد عما يعرض أصلاً في البرامج الأخرى، إنما هي تنتهج أسلوباً مختلفاً في الطرح، قوامه كوميدي، ساخر، ناقد بكل الحالات. فأي ذكاء هذا الذي يوهم المتلقي بأنه حر في اتخاذ رأي، وهو موجه باللا وعي نحو الصورة المتكررة في العرض؟ إن الخروج عن النص التقليدي في عروض الثقافة الجماهيرية بمختلف أشكالها، لربط الأحداث الثقافية والسياسية والفنية والإعلامية وغيرها بالواقع الحياتي يقود المتلقي إلى رفع مستوى وعيه، خصوصاً مع التعرُّض المكثف الذي يجعله يشكل وجهة نظر خاصة، أو هكذا يعتقد!

نصوص

جنان العود

ضوء

كأم قروية تربت على عجينة الخبز الطرية، وتفردها برشاقة على الموقد كل يوم بلا ملل..
كأم قروية هذه الشمس في الأعالي
تنشر شعاعاتها كما يُنثر الزعتر البري الطري نازلاً متفرقاً من أيادي اللذة
ضوؤها يزحف ببطئ كشهوة ينتابها الحذر.. يزحف على الإسفلت، الصحاري، البراري، المدائن النائمة، الأفنية، الزقاق الخالية، البيوت الخاوية، الأرواح الوحيدة والمشردة
فيضيء كل شيء..
نوافذ العشاق الذين كبحوا شهواتهم بأكثرمما ينبغي
وجوه الأطفال الصغار الناعسة وهم ينتظرون الحافلة المدرسية في الصباح الباكر
أكياس القمامة المتكومة والقطط تنهش بقايا الطعام فيها
حطام الحروب، فوهات البنادق المستعدة للقتال
المباني، المدرجات، المخيمات، القصور، الساحات، الملاجئ
الندى الذي يتقاطر على نبتات المقابر..
الطرقات المؤدية للمجهول.. تضيء أيضاً..

في الصوت

حديثٌ وديٌّ رخيم، حفيف شجرة في ليل ساكن، تلاطم موج، قط يموء، صرير الباب في بيت خاو، بكاء طفل في الشارع المجاور، رياح تشتد، خشخشة أوراق الشجر، عاملٌ يدق الأرض بحزم..
كل موجةٍ صوتية، عندما تخترق مجالك الهادئ ريثما تستريح على كنبتك..
كل موجة هي رسالة تعبر الغيب الواسع إليك..
ما تحت الصوت وما فوق الصوت..
في مدار السمع ينتقل هسيس بدء الخليقة، تتكدس دُثرٌ الحيرة والتآويل الخصبة.. وفي المخيلة ترتفع أعمدة الأسئلة.
هذا الصوت يأتيكَ من حنجرةِ المدى، يدخل بيتك ليثقب صدغ وحدتك، ليرتق جبين ضجرك الكبير، ليتنامى خيالك وأملك، ليخبرك أنك موجود.. أن أحدهم بإنتظارك..
ماذا كنت ستفعل لولا هذه الأصوات؟

أنت مدين لهذه الشجرة التي تتلامس أوراقها، ولذلك الغيم الثقيل الذي يهبك صوت المطر على السقف الحديدي، أنت ممتن كثيرا لأحاديث العصافير على الشجرة، للكناس الذي يدحرج حاوية القمامة فجراً، للريح التي تحرك الباب فيصدرصريره المتوتر، وللطفل الذي يبكي ليؤكد الحياة..
اصغِ حتى النهاية..
تلك والله فسيفاء عصية، عذراء، معقدة.. لا زلنا نفكك رموزها في الصمت الأليف.. كحرز مقدس نطويه في الذاكرة الأولى، ونعيد نشره مجددا عندما (نصمت).

تلمس

لو أننا نستطيع إلتقاط الفكرة التي نما لها جناحان ثم طارت بلا عودة..
الفكرة السريعة كضوء .. كيراعة متراقصة في الظلام
الفكرة التي.. اندثرت في يوم مزدحم بالأعمال والمسؤوليات الاجتماعية
أولئك البشر المملين، تُحب أن تكتب عنهم لكن لا تريدهم معك لأكثر من ساعة واحدة
لو أننا نستطيع تلمس الفكرة التي طارت بلا عودة..
نتحسس نوعها، وأجزاءها تماما كتلمس ثمرة يانعة عروقها حمراء بارزة
كحجر كريم نادر من يضعه في إصبعه يلقى سبيلا في العشقِ والشفاء
لكن الفكرة المهمة كالرمل الناعم، أولعلها كالسائل الذي يملئ حيزا من الفراغ، ويتعذر إمساكه بكلتا اليدين
لو أننا نستطيع اصطياد الفكرة التي طارت بلا عودة..
لنهبها سَالمة، طرية.. بكل سخاء للقصيدة التي تشعر بالوحدة

في الخارجِ والداخل

أحملق في طبق اللزانيا.. أراقب نضجها البطيء عبر باب الفرن الزجاجي، تتلامع مذهبة بأشعة المصباح الصغير في زاوية الفرن..
خلف زجاج نافذة المطبخ مسيرة هتافية تقطع نياط البرد مسرعة
وخلف زجاج الليل..
مدرعةٌ تعبرالشارع العام هائمة في الحذر الشديد
أم تخبئ وليدها لينساه فم الخوف
وعاشقان يغلقان سماعة الهاتف قبيل صفارات الإنذار

الفراغ

يطلُ الفراغُ واضحاً، خالياً، متأهباً، متخففاً من الأشياء، من الامتلاءات..
مستفزٌ بطمأنينته المعهودة، برسائلِ الهدوء التي يبعثها للمرء
حضنٌ مفتوح لكل الاحتمالات القادمة
الفراغ الأبيض بين اللوحتين المعلقتين على الجدار.. متاح لحكاية أخرى.. لذكرى تتشكل وتُروى عبر لوحة جديدة أو رسمة طفل قد تملأ هذا الكيان..
الفراغ البارد بين الجسر المعلق والبحر بانتظار غمرات النوارس، نعيقها المرتد في المدى، وجناحاتها الرهيفة تهندس الجمال المطمئن..
الفراغ الناطع على الورقة الخالية، تشريح مجرد لكلمات الحب التي تحولت، للكلمات المُدمِرة التي لابد أن تكتب يوما ما
الفراغ الرشيق، المرواغ بين حواف أوراق الشجرة بانتظار ضوء الشمس يبزغ كحقيقة فاصلة
الفراغ المعتم في المكتبة الخشبية.. يستثيرك لاقتناء كتاب آخر أو لوضع تُحفة بلهاء، ستضطر لتحريكها كلما جئت للبيت بكتاب جديد
الفراغ المضيء أسفل باب غرفتك في الليل كأفق يسرق نعاسك، وتملؤه بخيالاتك الطفولية
الفراغ الشفاف في كأس الماء الزجاجي.. حتمية الجريان الجديد المرتقب يروي الأرواح حد الامتلاء

واحة الفكر

ترجمة: هشام عقيل

نقاش حول قضايا الفلسفة

«مقتطف»

ماو تسي تونغ

تحدث انغلز عن المقولات الثلاثة، لكنني لا أؤمن بمقولتين منها. فإن تجاور، في مثل المستوى، تحول الكم والنوع إلى أحدهما الآخر، ونفي النفي، وقانون وحدة الأضداد، يعني اللجوء إلى "الثلاثية" لا واحدية. الشيء الأساسي هو وحدة الأضداد، بينما تحول الكم والنوع إلى أحدهما الآخر هو أيضاً وحدة الضدين النوع والكم؛ أما بالنسبة لنفي النفي فلا وجود له. الإقرار، النفي، الإقرار، النفي... في تطور الأشياء، كل حلقة وصل في سلسلة الأحداث هي إقرار ونفي في مثل الآن. فالمجتمع العبودي نفى المجتمع البدائي، لكن بالنسبة إلى المجتمع الإقطاعي فإن العبودية شكلت، في المقابل، الإقرار. في الجانب الآخر، شكل المجتمع الإقطاعي النفي بالنسبة إلى المجتمع العبودي، ولكن في المقابل شكل المجتمع الإقطاعي الإقرار بالنسبة إلى المجتمع الرأسمالي. وكذلك المجتمع الرأسمالي كان النفي بالنسبة إلى المجتمع الإقطاعي، ولكن في المقابل، الإقرار بالنسبة إلى المجتمع الاشتراكي.

ما هو منهج التركيب؟ أمن الممكن أن يعيش المجتمع العبودي جنباً بجنب مع المجتمع البدائي؟ يمكنهما كذلك، لكن هذا مجرد جزء صغير من الكل. الإطار الكلي هو أن المجتمع البدائي في طريقه نحو الانحلال. (...) بالطبع، في سيرورة التطور، لا يوجد كل شيء بشكل محض. فحين يصل التطور إلى المجتمع الإقطاعي، فهناك لا يزال شيئاً من النظام العبودي متبقي، رغم أن الجزء الأعظم من البناء الاجتماعي يتصف بالإقطاعية.

شيء يدمر شيء آخر، أشياء تنهض، وتتطور، وتتدمر، هكذا هو الحال في كل مكان. وإذا الأشياء لا تدمرها أشياء أخرى، فإنها تدمر ذاتها. لماذا يموت الناس؟ أتموت الأرستقراطية أيضاً؟ هذا هو قانون طبيعي. الحياة من دون موت.. هذا ما لا يمكن احتماله! (...) حين يموت أحدهم يجب أن تكون احتفالات بمناسبة انتصار الديالكتيك، لاحتفال بدمار القديم. الاشتراكية أيضاً ستقصى، لا بد أن تقصى، أو إلا لن تكون هناك شيوعية. ستدوم الشيوعية لآلاف من السنين؛ لكنني لا أعتقد أنها ستخلو من تحولات وتغيرات نوعية، ولا أعتقد أنها لن تتمرحل عبر التغيرات النوعية! لا أعتقد ذلك إطلاقاً! (...) ومن ثم هناك هذا المبدأ "من الكل وفقاً لقدراته إلى الكل وفقاً لحاجاته". أحقاً تؤمنون بأنه يمكن لهذا المبدأ أن يستمر لملايين من السنين تحت مثل الاقتصاد؟ هل فكرتم بهذا الأمر من قبل؟ إذا أجبنا بإيجاب فإننا لا نحتاج إلى اقتصاديين، أو في كل الأحوال يمكننا أن نعتمد على كراس واحد وحسب، وبذلك يموت الديالكتيك.

حياة الديالكتيك هي الحركة الدائمة نحو الأضداد. البشرية أيضاً ستلقى حتفها؛ حين يتحدث الثيولوجيون عن يوم الحساب، أنهم يفعلون ذلك بتشاؤم ولزرع الخوف في قلوب الناس. نحن نقول إن نهاية البشرية هي شيء سيولد شيئاً أكثر تقدماً منها؛ لا تزال البشرية في طفولتها. تحدث انغلز عن الانتقال من الضرورة إلى الحرية، وقال إن الحرية هي فهم الضرورة؛ لكن هذه العبارة ناقصة. هل الفهم بحد ذاته هو الذي يجعلك حراً؟ الحرية هي فهم الضرورة وتحويلها- فعلى المرء أن يقوم ببعض من العمل أيضاً. فإذا كنت لا تقوم بشيء سوى الأكل والفهم هل سيكون ذلك كافياً؟ حين تكتشف قانون ما عليك أن تكون قادراً على تطبيقه، عليك أن تخلق العالم جديداً.

لا أعتقد أن الشيوعية لن تمر بتمرحلات، ولا أعتقد أنها ستخلو من التغيرات النوعية. قال لينين إن كل شيء قابل للإنقسام. ولقد قدّم الذرة كمثال، وقال ليست وحدها الذرة هي القابلة للإنقسام، بل الإلكترون كذلك. (...) إلى حد الآن، لم يتم تقسيم الإلكترون.. ولكن حتماً يوماً ما سينجحون في عمل ذلك. قال جوانغ زي: "عصا بطول قدم واحد، تُقسم بنصف كل يوم، لن تصبح صفراً أبداً". إنه الحقيقة. إذا كنت لا تؤمن بذلك، على الأقل فكّر: إذا كان ممكناً أن تصبح صفراً، فإنه لن تكون هناك علوم على الإطلاق. يتطور عدد لامتناهي من الأشياء بإستمرار وبلا أي حدود.. إنه أبدي. الزمان والمكان هما مطلقان. أما بالنسبة إلى المكان، وبالنظر إليه ظاهرياً ومجهرياً، فهو مطلق، ويمكن تقسيمه بشكل لا نهائي. بذلك، حتى بعد مليون سنة.. لا يزال هناك عمل يجب أن يقوم به العلماء. ...

إن ضعف الفلسفة يكمن في أنها لم تنتج فلسفة عملية، بل مجرد فلسفة الكتب.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن - مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 121 - ديسمبر 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

لا بحر في البحرين!

د. حسن مدن

مرة سمعتُ المفكر اللبناني الراحل منح الصلح يحاضر عن المدن الساحلية. كان ذلك عبر ورقة قدمها في ندوة عن الثقافة عقدت في لبنان قبل عقود ثلاثة أو شيء من هذا القبيل، ولعل سائل يسأل: ما علاقة المدن الساحلية بالثقافة؟ ذلكم هو السؤال الذي أراد منح الصلح الإجابة عليه، ولم تكن مصادفة أن المحاضر اختار بيروت نموذجاً ليحكي عبره كيف تؤثر المدينة الساحلية في صنع الثقافة، ليس فقط لأن منح الصلح هو ابن بيروت المتحدر من إحدى أعرق عائلاتها، وإنما لأن بيروت بالذات تصح مثالاً من خلاله يمكن أن نتقصى كيف مكنت إطلالة بيروت على البحر من أن تجعل منها ميناء مفتوحاً على ثقافات أخرى ومؤثرات حضارية وروحية متعددة، لأن الميناء نافذة على العالم من خلاله يأتي البحارة ويغادرون، وإذ يأتون فإنهم يحملون معهم أشياء من أوطانهم، أشياء تخص الروح كالثقافة وكالفن، من موسيقى وإيقاعات وأفكار وعادات.

ومع الوقت يتشكل لدى أهل المدن الساحلية مناخ منفتح على الآخر، متسامح تجاهه، ثم تنشأ بيئة ثقافية وحضارية قابلة لأن تأخذ من هذا الآخر ما تراه مخصباً لثقافتها وعاداتها، وتندغم عناصر هذا التأثر في النسيج الحي للثقافة والحياة، فتغدو جزءاً مكوناً منه من الصعب رده حرفياً إلى منابعه الأولى، لأنها تكتسب من البيئة المحلية التي اندمجت فيها ظلالاً ليست موجودة فيها، ونحصل بالنتيجة على مُركب جديد، هو نتاج تفاعل احتاج زمناً طويلاً حتى بات ما هو عليه.

لكن ما أنا بصدده هنا هو أمر تفصيلي يتصل بكل المدن الساحلية، ألا هو الكورنيش. ومع أن وطننا الغالي البحرين جزيرة فإن التوسع العمراني، الذي يمكن وصفه بالعشوائي، وحتى القبيح أيضاً، لو قارنا الحال بما هو عليه في مدن خليجية مجاورة، الذي أدى إلى ردم مساحات واسعة من البحرنجم عنه مع الوقت اختفاء ساحل البحر أو أوشك.

كان الجسر الأول بين المنامة والمحرق، الذي صار يوصف بالقديم تمييزاً له عن الجسرين الجديدين في البسيتين والحد طويلاً، وحين كنا نقطعه صغاراً نشعر برهبة من يقطع طريقاً يربط بين جزيرتين، لكن التمادي في ردم البحر أدى إلى تقارب المسافة بين المحرق والمنامة، وباتت مساحة ماء البحر الفاصلة بينهما محدودة، ولم يعد الجسر نفسه طويلاً، لا هو ولا الجسران الجديدان، حتى لكأنك لا تشعر أنها توصل بين جزيرتين.

وأذكر كيف عبر أمين الريحاني عن دهشته من البحر يحيط بجزائر البحرين حين زارها في العشرينات من القرن العشرين، على النحو الذي شرحه بتفصيل عذب في كتابه: "ملوك العرب" عن رحلته في الجزيرة العربية وما حولها.

كلنا اليوم نبحث عن تلك الصورة فلا نجدها، فاليابسة باتت تزحف على البحر، وأرخبيل الجزر المتناثرة غاب أو كاد، فاتحدت الجزر في يابسة واحدة واندمجت، ومنظر البحر الذي كنا نروي به عيوننا صغاراً وهو يطرب آذاننا بأمواجه التي تكاد تدخل فناء البيوت لتسامرنا حتى الصباح بات بعيداً، وبالكاد أيضاً صرنا نعثر على بقايا كورنيش نضع فوقه أقدامنا لنمشي خطوات في سويعات الأصيل أو ما دونها.. وأمامنا ووراءنا وعلى الميمنة والميسرة تهدر الجرافات وهي تجرف الرمل نحو البحر، لتردمه وتطمره.

ولا يبدو أن هناك رغبة في التوقف عن هذا الامعان في ردم البحر، طالما شهية الجشع مفتوحة على كامل مصاريعها، وطالما كان ذلك يدر ذهباً في الجيوب، فبات البحر، بفعل كل ذلك، يركض بعيداً ونحن نلهث وراءه، وللأسف فإن كل ذلك يجري بمعزل عن خطط وبرامج تنموية حقيقية موجهة لتلبية احتياجات المواطنين، بما فيها حاجتهم الملحة للسكن، التي تتضاعف سنة وراء سنة، ومع حزم الرسوم والضرائب المعلنة والمستترة فإننا لا نتوقع إلا الأسوأ.